



منظمة
العمل
الدولية

البطاطا والخضراوات الورقية:

تحليل سلسلة القيمة
(عكار، لبنان)

المكتب الاقليمي للدول العربية

البطاطا والخضراوات الورقية:

تحليل سلسلة القيمة
(عكار، لبنان)

منظمة العمل الدولية

المكتب الاقليمي للدول العربية

هشام الجزار
مركز التدريب الدولي

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف على العنوان أدناه أو عبر البريد الإلكتروني: pubdroit@ilo.org، والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

فهرسة منظمة العمل الدولية في بيانات النشر

البطاطا والخضروات الورقية: تحليل سلسلة القيمة (عكار، لبنان) – بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥

ISBN 9789226302082; 9789226302099 (web pdf)

منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية

١٣ . ٠٧

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

Switzerland ٢٢ Geneva ١٢ II – ILO Publications, International Labour Office, Ch

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني:

pubvente@ilo.org وزيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

شارع جوستينيان - القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - الرياض الصلح ١١٠٧٢١٥٠

بيروت - لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

كلمة شكر وتقدير

أودّ أن أعبر عن جزيل تقديري للفرصة التي منحت لي كي أعدّ هذه الدراسة. وأرغب في أن أتوجّه بالشكر أولاً إلى الفريق المعنّي بالمشروع، إلى الآنسة أنابيل سكوف والآنسة رانيا حكيم من مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للبدان العربيّة، اللّتين يسّرتا الدراسة وتابعتا أعضاء الفريق المعنّي بالأبحاث، كي ينظّموا المقابلات مع الأطراف المعنّيين. وقد مثّل الفريق المعنّي بالأبحاث المنظمات التالية: مؤسسة رينيه معوض، ووكالة التنمية الاقتصادية المحليّة - شمال لبنان، ومؤسسة الصفديّ، ومؤسسة مدى، وشبكة عكار للتنميّة. كما أودّ أن أشكر السيّد جويل الكوسر، من مكتب التدريب العالميّ التابع إلى منظمة العمل الدولية في تورين، والآنسة نادجا نوتز، من مكتب جنيف لتعليقاتهما النيرة خلال الأبحاث وعلى التقرير. كما أشكر المشاركين في ورش العمل على المساهمات القيّمة التي قدّموها لهذه الدراسة خلال المداولات، وقد أخذت كلّها بعين الاعتبار عند إعداد هذا التحليل. وأشكر الأطراف المعنّيين الآخرين في عكار وببيروت، لأنّه من دون استشارتهم لما أصبحت هذه الدراسة كاملة. وأخيراً، أودّ أن أعبر عن جزيل امتناني لكافة الأفراد الآخرين الذين لم أذكرهم، وساعدوني خلال كافة مراحل هذا المشروع.

المحتويات

٦	الملخص التنفيذي
٨	المقدمة والمعلومات الأساسية
٨	أهداف الدراسة
٩	منهجية العمل والمقاربة التقنية
٩	التدريب على تحليل سلسلة القيمة
٩	اختيار المستطلعة آراؤهم ومنهجية إجراء المقابلة
١٠	إطار العمل النظري
١١	الزراعة في لبنان
١٣	الدراسة القطرية الإقليمية
١٤	كيف يعمل نظام السوق في عكار (البطاطا)
١٥	البطاطا
١٥	مسح سلسلة القيمة الخاصة بالبطاطا
١٧	مواضع الضعف/المشاكل
١٧	مواضع القوة
١٩	نظام السوق بتفاصيله
١٩	تأمين عوامل الإنتاج
١٩	الإنتاج
٢١	التجميع والتسويق
٢٢	التصنيع
٢٣	التصنيع التجاري
٢٣	البيع بالجملة وبالتجزئة
٢٣	الصادرات
٢٧	طريقة عمل نظام السوق في عكار (الخضراوات الورقية)
٢٨	الخضراوات الورقية
٣١	مواضع الضعف/المشاكل
٣١	مواضع القوة
٣٣	نظام السوق بتفاصيله
٣٣	تأمين عوامل الإنتاج
٣٣	وصول المزارعين إلى عوامل الإنتاج
٣٣	الإنتاج
٣٧	التجميع والتسويق
٣٧	البيع بالجملة والتجزئة
٣٧	الصادرات
٣٩	المنظمات الداعمة والبيئة المؤاتية
٣٩	وزارة الزراعة
٤٢	الدعم الذي تقدمه إبدال لكل منطقة
٤٤	مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية LARI
٤٤	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي
٤٤	الأنشطة الزراعية لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي
٤٥	الأهداف والاستراتيجيات
٤٥	برامج التنمية الزراعية الأساسية في لبنان
٤٦	التعاونيات ومجموعات المزارعين
٤٦	مؤسسة رينية معوض
٤٦	مؤسسة الصفدي
٤٧	منظمة إيمان غير الحكومية
٤٧	الاتفاقات التجارية
٤٧	مبادرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية، ٢٠٠٢
٤٧	اتفاق التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ٢٠٠٤
٤٧	عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، GAFTA، ٢٠٠٥
٤٩	الأزمة السورية والعمال السوريون المهاجرون
٥٣	تحليل القيود والفرص
٥٣	القيود
٥٣	الفرص
٥٤	الخلاصات والتوصيات
٥٥	خطة العمل
٥٨	مذكرة تمهيدية:
٦٤	لائحة المراجع
٦٥	الملحقات

الملخص التنفيذي

ردًا على الأزمة السورية، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعًا في عكا (في شمال لبنان) في حزيران/يونيو ٢٠١٤، ركّز على العمالة وسبل العيش. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين مرونة أصحاب المشاريع، بما في ذلك المزارعين والعمال الذين تأثروا بأزمة اللاجئين السوريين المنتشرين في الأرياف. وقد تعاقدت منظمة العمل الدولية مع وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في شمال لبنان بهدف تيسير الحوار بشأن التنمية الاقتصادية المحلية، وتوجيه اختيار القطاع على أساس لائحة من القطاعات الأربعة المستوفية الشروط التي حدّتها وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في شمال لبنان على أساس معيار «الأسواق في خدمة الفقراء». وقد وافق المشاركون في الحوار الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية على اختيار قطاع الخضراوات نظرًا إلى قدراته الكامنة العالية وقدرته على تلبية المعايير التي تفرضها منظمة العمل الدولية (كثافة اليد العاملة، أثر واسع النطاق، القدرة على إحراز تغيير على الأمد القصير والأمد المتوسط وبصورة منتظمة، والقدرة على تحسين النمو والوصول).

عقب الحوار بشأن التنمية الاقتصادية المحلية، نُظِّمَت في شبكا ورشة عمل لتحليل سلسلة القيمة، وذلك على أساس المعايير نفسها المذكورة أعلاه التي فرضتها منظمة العمل الدولية، وتمّ التوصل إلى أنّ المشروع يجب أن يركّز على سلسلتي قيمة هما: البطاطا والخضراوات الورقية. وبعدما تمّ اختيار سلسلتي القيمة، أنشئ فريق معني بالأبحاث أوكلت إليه مهمة إجراء الأبحاث على مستوى السوق الأولية والثانوية، وتحليل كامل لسلسلتي القيمة بهدف تحديد القيود ومواضع القوة في كل منهما.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شارك الأطراف المعنيون الأساسيون في ورشة عمل أجريت في حلبا (عكا) من أجل التصديق على نتائج تحليل سلسلتي القيمة. وقد أجمع المشاركون على عدد من القيود المحددة، على غرار ارتفاع قيمة الإنتاج، والاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين، والاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية من دون اعتماد الدورات الزراعية (لا سيما بالنسبة إلى البطاطا)، ودور التعاونيات الضعيف، وعدم إدراك الحد الأدنى للمعايير التي تعتمدها الأسواق الأوروبية، والنقص في التنسيق بين الأطراف المعنيين والنقص في الآليات الملائمة الخاصة بتنظيف درنات البطاطا من رواسب التربة. ومن ناحية أخرى، اقترح عدد آخر من المشاركين قيودًا وافق عليها المشاركون بصورة جزئية، على غرار احتكار أسعار البذور والأسمدة التي يفرضها مؤمنو عوامل الإنتاج (بالنسبة إلى البطاطا)، والتحكم ومراقبة أسعار المنتج النهائي في الأسواق (بالنسبة إلى البطاطا)، والصعوبة في اعتماد أنواع جديدة من بذور البطاطا، وعدم توفر البذور والشتول ضمن الأطر الزمنية المناسبة (بالنسبة إلى الخضراوات الورقية).

من أجل تفصيل التدخّلات المختلفة بهدف معالجة القيود الخاصة بكلّ من سلسلتي القيمة، نُظِّمَت ورشت عمل امتدّت على ثلاثة أيام أجريت في طرابلس خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥ واستهدفت الجهات الفاعلة الأساسية. وقد توطّلت إلى أنّ بعض القيود مشتركة بين سلسلتي القيمة، وبالتالي تُعالج بطريقة موحّدة (على غرار الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقًا للمعايير والتوجيهات المقترحة، ودور التعاونيات الضعيف، والنقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والنقل البحري وارتفاع كلفة الإنتاج).

ركّزت التدخّلات بمعظمها على المزارع بصفته أساس سلسلة القيمة. وبالتالي ينعكس تمكين المزارعين وإشراكهم بفعالية في التعاونيات إيجابًا على سلسلة القيمة ككل. ومن الضروري التنبّه إلى أنّه على منظمة العمل الدولية أن تلعب دور الميسر عند تنفيذ التدخّلات المقترحة من دون أن تصبح جزءًا من أي نموذج عمل ضمن سلسلة القيمة. وهذا ما يضمن استمرارية التدخّلات بعد انتهاء المشروع.

أمّا بالنسبة إلى الأجور المتدنية التي يتقاضاها المزارعون، والأجور وشروط العمل غير المتساوية بين الرجل والمرأة، وانتشار عمالة الأطفال، فهي من القيود المشتركة بين سلسلتي القيمة ويجدر التواصل مع الجهات المانحة الأخرى الناشطة في هذا المجال من أجل تحقيق أكبر قدر من النتائج.

التمهيد



تدعم منظّمة العمل الدوليّة هذه الدراسة التي تحلّل سلسلة القيمة لنوعين من المحاصيل المزروعة في عكار في شمال لبنان - هما البساطا والخضراوات الورقية. وتهدف الدراسة إلى إعداد سلسلة قيمة مفصّلة مدمجة تبين كافة الجهات الفاعلة الأساسية والعلاقات العموديّة والارتباطات التي تسيطر على العمليات داخل السلسلة من كل جوانبها.

كما أنّها، تبحث في القيود والفرص الأساسية التي تتجلى في قطاع الزراعة عبر اعتماد مقارنة مبنية على تجميع المعارف النظرية ذات الصلة بأساس تحليل سلسلة القيمة، بالإضافة إلى العمل الميداني المكثف، الذي ينطوي على مقابلات معمّقة مع كافة الجهات المعنية بالسلسلة.

وقد أعدّ التقرير مستشار من منظّمة العمل الدوليّة وفريق من سبعة متخصصين يغطّون جوانب سلسلة القيمة كافة، أي الجوانب التقني والمالي والتسويقي. وأنت الدراسة نتيجة لاستعراض وثائقي، وأسبوعين من العمل الميداني في شمال لبنان (عكار) واجتماعات متعدّدة ودورات تدريبية بشأن تحليل سلسلة القيمة، بالإضافة إلى ورشة عمل للمصادقة على تحليل سلسلة القيمة ضمت الأطراف المعنيين المحليين.

وفي سلسلتي القيمة المستهدفتين، ركّزت الدراسة على تحليل السلسلة ومسحها، وتحديد العقبات والقيود والفرص ذات الصلة بمجالات التدخل بهدف تنمية سلسلة القيمة، التي يمكن معالجتها خلال المراحل اللاحقة. كما تناولت انعكاسات الأزمة السوريّة على قطاع الزراعة على مستوى استحداث فرص العمل وتحسين سبل العيش بالنسبة إلى من تأثر بالأزمة، بالإضافة إلى شروط العمل والأجور.

وتقدّم الدراسة من جهة أخرى، تحليلاً كاملاً لسلسلة القيمة الخاصة بالبساطا والخضراوات الورقية، انطلاقاً من عوامل الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك. كما تتناول كافة المراحل ذات الصلة وتقدّم تحليلاً للسوق عند تدفق المنتج.

المقدمة والمعلومات الأساسية

مع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري مقيم في لبنان. وتنعكس آثار الأزمة السورية وتدفّقات اللاجئين من البلدان المجاورة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر - وتؤدي إلى تعثر النشاط الاقتصادي، وغياب المدخول وسبل العيش، وتقييد الوصول إلى الخدمات العامة النوعية. وضمن هذا السياق، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية استراتيجية تقدّم ردًا إقليميًا إنمائيًا للصمود في وجه الأزمة، بهدف معالجة الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد على البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان.

وضمن هذا الإطار، أعدت منظمة العمل الدولية ردّها الخاص على الأزمة، مع التركيز على قضايا العمالة وسبل العيش. أمّا في لبنان فقد أطلقت منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيو ٢٠١٤، مشروعًا يعزّز القدرة على الصمود عند أصحاب المشاريع والمرزاريين (الأفراد منهم والمجموعات) والعَمال المنتشرين في الأرياف المتأثرين بأزمة اللاجئين السوريين، وذلك من خلال:

- تحسين قابلية الباحثين عن عمل «الضعفاء» للتوظيف، لا سيّما لمواجهة ضغوط سوق العمل الناتجة عن الأزمة؛
- توليد الدخل والقدرة على استحداث فرص عمل لسلاسل القيمة الزراعية، من خلال التنمية الاقتصادية المحلية، وتعزيز قدرة مقدّمي الخدمة بهدف استحداث فرص تنمية اقتصادية.
- ويهدف المشروع إلى توليد العمالة المنتجة من خلال التنمية الاقتصادية المحلية والمؤسسات المستدامة. أمّا الأهداف المباشرة فهي:
- تعزيز الوصول إلى فرص العمل وسبل العيش التي تساهم في بناء قدرة المجتمعات الريفية المضيفة على الصمود؛
- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في منطقة ريفية واحدة أقلّه في شمال لبنان، مع استهداف قطاعات منتجة محدّدة؛
- إعداد استراتيجيات لبناء القدرات وتوسيع الأعمال الخاصة بأصحاب المشاريع.

يركّز المشروع تدخّلاته على قطاع الزراعة والمناطق الريفية في شمال لبنان، بما أنّها أكثر المناطق التي تأثرت بتدفّقات اللاجئين السوريين، كما أنّها تسجّل أعلى معدل فقر (٥٢,٥ في المائة في عكار، و٦٤ في المائة في المنية والضنية). وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الزراعة يوظف في المنطقة ٧٠ في المائة من مجموع السكان العاملين المحليين. ومن المتوقع أن تشكّل المجتمعات اللبنانية المستضيفة في عكار الجهات المستفيدة من المشروع. ضمن سياق الهدف الثاني، يسعى المشروع إلى دعم تنفيذ التدخّلات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية المحلية من خلال نشاطين أساسيين هما: (١) حوار شامل حول التنمية الاقتصادية المحلية، و(٢) تحليل سلسلة القيمة. وتهدف كافة التدخّلات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية إلى تخطي العقبات التي تعيق سلسلة القيمة التي تمّ اختيارها وأنظمة السوق ذات الصلة، من أجل المساهمة في استحداث مصدر مستدام للعمالة والمدخول خاص بالفقراء الضعفاء، وبالتالي تحسين قدرتهم على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية الحالية القائمة التي تسببها الأزمة السورية.

تُنفّذ تدخّلات المشروع على أساس مقارنة «جعل الأسواق تعمل في خدمة الفقراء»، وتركّز على خدمة الفقراء الضعفاء المتأثرين بأزمة اللاجئين السوريين. وتنطوي المقاربة على تعزيز قدرة مقدّمي الخدمة المحليين كي يلبّوا حاجات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، بدلًا من تقديم خدمات منظمة خارجيًا. ويسمح ذلك للجهات الفاعلة المعنية بسلسلة القيمة بأن تنشئ شبكة مستدامة، ما يساعد في بناء القدرة على الصمود ويحسن القدرة على التأهب لمواجهة الصدمات.

وقد تعاقدت منظمة العمل الدولية مع وكالة التنمية الاقتصادية المحلية - شمال لبنان من أجل تيسير الحوار الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية وتوجيه عملية اختيار القطاع على أساس لائحة من القطاعات الأربعة المستوفية الشروط حدّدتها وكالة التنمية الاقتصادية المحلية على أساس معيار «جعل الأسواق تعمل في خدمة الفقراء». وتمت دعوة مجموعة من الممثلين عن الوزارات والنقابات والبلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية للمشاركة في الحوار بشأن التنمية الاقتصادية المحلية. وقد توزع المشاركون على أربع مجموعات ناقشت إحدى القطاعات التالية: الخضراوات، أو العنب، أو الفاكهة الجريّة النواة أو الحمضيات. وكان على هذه المجموعات الأربع أن تؤكّد على جدوى القطاعات الأربع وتلبية المعايير المحدّدة بطريقة تبيّن قدرة القطاعات المذكورة على تحقيق الأهداف الخاصة بالتدخّلات المقترحة. وقد برز قطاع الخضراوات بحسب ما جاء في الاستعراض المكتبي، كما وافق عليه المشاركون بفضل القدرات الكامنة التي ينطوي عليها وقدرته على تلبية المعايير التي تفرضها منظمة العمل الدولية (كثافة اليد العاملة، وأثر واسع النطاق، والقدرة على إحراز تغيير على الأمد القصير والمتوسط وبصورة منتظمة، والقدرة على تحسين النمو/الوصول).

أهداف الدراسة

- مسح سلسلتي القيمة ذات الصلة بالبطاطا والخضراوات الورقية وتحليلهما؛
- البحث في العوامل الكامنة (العقبات/التحدّيات) التي تمنع سلسلتي القيمة المستهدفتين من تحقيق إنتاجية أكبر والتسويق الكامل؛
- تحديد السبل إلى التغيير المستدام الذي من شأنه أن يحزّر الفرص في الاسواق ويستحدث فرص

- عمل للشباب ذات الصلة بسلسلتي القيمة؛
- تحديد المزايا الناتجة عن التدخلات التي من شأنها أن تدعم تنمية أكبر لنظام سوق الببطا والخضراوات الورقية.

منهجية العمل والمقاربة التقنية

جمعت الدراسة البيانات الأولية واستعرضت الوثائق الثانوية. وركز استعراض الوثائق الثانوية على تحليل نظام السوق الذي يدعم سلسلة القيمة الأساسية على مستويات عدة، بما في ذلك المستوى الفوقي (من يؤثر على آراء الآخرين ذات الصلة بالببطا والخضراوات الورقية، على غرار وسائل الإعلام المحلية)، وعلى المستوى الكلي (من يبشر السياسات، والقوانين والتشريعات التي تدير أعمال القطاع المذكور، على غرار وزارة الزراعة والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، وعلى المستوى الجزئي (الجهات الفاعلة الأساسية في سلسلة القيمة بالإضافة إلى موردي السلع والخدمات على مستوى الإنتاج ومستوى ما بعد الإنتاج على حد سواء). وقد ساعدت هذه العملية في تحديد النقص في البيانات خلال الأبحاث الميدانية، التي استهدفت نمو الأشخاص المعنيين بالببطا والخضراوات الورقية، والتجارة بها، والصناعات التحويلية ذات الصلة، وبيعها بالجملة والتجزئة، واستهلاكها، بالإضافة إلى كافة الأطراف التي تقدّم الخدمات المختلفة إلى كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة.

كان تجميع البيانات الأولية نوعياً بمعظمه، وجرى عبر مقابلات نُظِّمَت مع المستطلعة آراؤهم الأساسيين. وقد تمّ اختيار التحليل النوعي بصورة أساسية لأنه ما من بيانات كمية كثيرة متوفرة حول أسواق الببطا والخضراوات الورقية في عكار. كما أن الأبحاث النوعية المبنية على المقابلات تنقل «صوت ورؤية» الأشخاص المعنيين.

التدريب على تحليل سلسلة القيمة

خلال الفترة الممتدة بين ١٨ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نُظِّمَت ورشة عمل بشأن تحليل سلسلة القيمة في شكا (راجع الملحق ٣)، توجّهت إلى ضرورة تركيز المشروع على سلسلتي قيمة وذلك بحسب ما جاء في المعايير المذكورة أعلاه التي فرضتها منظمة العمل الدولية، وهما: الببطا والخضراوات الورقية.

اختيار المستطلعة آراؤهم ومنهجية إجراء المقابلة

يعتمد هذا البحث على مقابلات مركزة ومعقّدة أجريت في لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد جرت في منطقتين مختلفتين هما عكار وبيروت. وتمّ اختيار المستطلعة آراؤهم على أساس مشاركتهم وخبرتهم في قطاع الزراعة والببطا.

قسّم الباحثان إسكولا وسورنتا (٢٠٠٥، ص ٨٦) مجموعات المقابلات ضمن إطار البحث النوعي إلى أربع فئات مختلفة:

- تفرض المقابلة المنظمة طرح الأسئلة نفسها على الجميع وفقاً للترتيب نفسه. كما أنّ خيارات الإجابات متشابهة، ولا يمكن المستطلعة آراؤه أن يجيب بكلماته. وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل إجابات المقابلات المنظمة هو الأسهل.
- تنطوي المقابلات شبه المنظمة على سلسلة محدّدة من الأسئلة، ولكنّها لا تعرض خيارات للأجوبة.
- أمّا في المقابلات المركزة (أو شبه المنظمة والموضوعية) فتحافظ على المواضيع نفسها بين مقابلة وأخرى، ولكنّ الأسئلة قد تتبدّل.
- وأخيراً، تشبه المقابلات غير المنظمة (أو المفتوحة) أيّ حديث عاديّ، ولكنّها تدور حول موضوع أو مواضيع محدّدة. وتجدر الإشارة إلى أنّها لا تغطي بالضرورة كافة المواضيع المطروحة خلال كلّ مقابلة.

وقد اعتبر هذه التحليل أنّ المقابلة المركزة وغير المنظمة هي الأنسب، لأنّها تشجّع على مناقشة المواضيع التي برزت في الوثائق، ولكنّ مجري المقابلة لا يلتزم بسلسلة محدّدة مسبقاً من الأسئلة. ويمكن مجري المقابلة أن يوجّه المقابلة من دون أن يسيطر عليها بشكل كامل. وقد أصبحت المقابلة المركزة مرادفاً للبحث النوعي، وفي حال تمّ تطبيقها بصورة سليمة تكون منهجية عمل مميزة.

ومن أجل تنفيذ الأبحاث الميدانية، أنشئ فريق من سبعة أشخاص تمّ اختيارهم من بين المشاركين في التدريب على سلسلة القيمة، على أساس اختصاصهم في الهندسة الزراعية والأبحاث الميدانية. واتّصل هذا الفريق أولاً بالمستطلعة آراؤهم، وشرحوا بصورة مختصرة الغرض من المقابلة ونظموا المقابلات. وغالباً ما عُقدت المقابلة في مكان عمل المستطلعة آراؤهم. وكما يشعر المستطلعة آراؤهم بالراحة وكما يكونوا على سجيّتهم لم تُسجّل المقابلات. وفي بداية المقابلة، وزّع على المستطلعة آراؤهم مستنداً ينطوي على مقدّمة عن المشروع، والغرض من الدراسة، كما تمّ إعلامهم بكيفية استخدام النتائج.

ضمتّ معظم المقابلات شخصاً واحداً. ومن بين المستطلعة آراؤهم مزارعون، ومدراء منظمات غير حكومية، ومستوردو لوازم زراعية، لتجار/مصدرون ومصنعون، ومدراء من وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وامتدت كلّ مقابلة على فترة تراوحت بين ساعة وثلاث ساعات، وتمّ اختيار الأسئلة وفقاً لخبرة كلّ شخص وعمله. وتجدر الإشارة إلى أنّ كافة المستطلعة آراؤهم من المواطنين اللبنانيين (باستثناء برنامج الأغذية العالمي – WFP).

المؤسسات المحترفة التي يمثلها المستطلعة آراؤهم	عدد المستطلعة آراؤهم
المنظمات غير الحكومية	٢
التعاونيات	١
المزارعون	٦
المصنعون	١
المصدرون	٣
مستوردو اللوازم الزراعية	٣
المنظمات الدولية/السفارات	٢
المخازن الكبرى	٢
الحكومة	٣

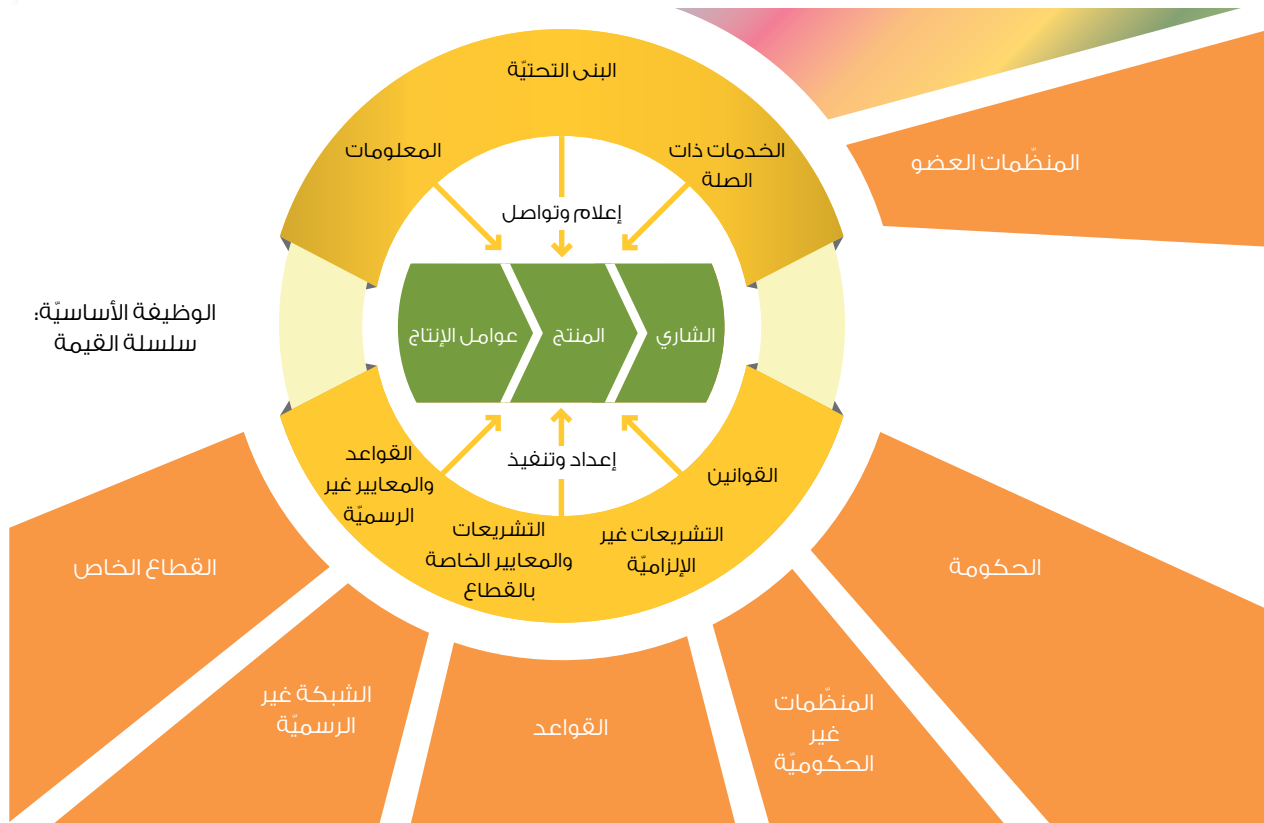
تحليل البيانات النوعية

تستخدم هذه الدراسة المنهجية القائمة على النظرية؛ وتهدف إلى دراسة السياق وتحليله لإدراك العلاقات السببية بصورة أفضل ورفع التوصيات على أساس النتائج. وفي هذه الدراسة، دُوِّنت معظم أقسام المقابلات كلمة كلمة، على الرغم من أنه لم يتم تدوين كل شيء في بعض الأحيان. وحجم البيانات كبير جدًا ويستحيل استخدامها كلها. كما أنه ما من حاجة لتحليل كل البيانات، وخلال المقابلات، ابتعدت المحادثات في بعض الأحيان عن الموضوع الأساسي، ولم يكن من الضروري تدوين كل التفاصيل أو تحليل هذه المناقشات. كما برز عدد من المواضيع الجديدة خلال المقابلات، وأصبحت مواضيع جديدة تطرح في المقابلات اللاحقة مع أشخاص مستطلعة آراؤهم آخرين. ومن ناحية أخرى، بلغ عدد من الأسئلة حده بعد بضعة مقابلات، عندما أصبح واضحاً أن الإجابة عنها وقائية وليست وقفاً على الأشخاص. إلا أن الموضوع بقي قائماً ضمن المحادثات وقد سئل المستطلع آراءه كيف يمكن تحسين الوضع.

وقد رسم الفريق المعني بالأبحاث تخطيطاً مبدئياً خاص بالبطاطا والخضراوات الورقية قبل إجراء المقابلات. وعلى أساس المقابلات والنتائج الوقائية، تم استعراض المخطط وتكييفه.

إطار العمل النظري

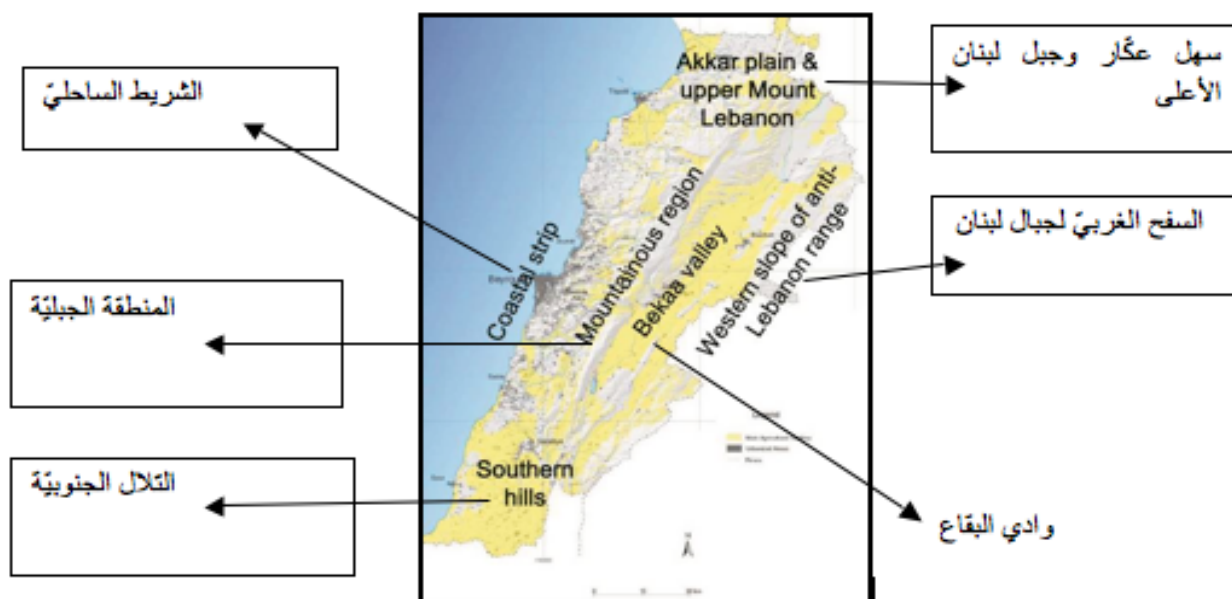
ما من بيانات إحصائية كافية من أجل التوصل إلى نتائج صحيحة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى التحليل النوعي. إلا أن الأسئلة نُظِّمَت بطريقة تغطي العديد من المواضيع، بما في ذلك الشروط الأساسية على غرار طلب المستهلك، والإنتاج، والموسمية، وحياة المنتج وطريقة الشراء.



الرسم ا: نموذج مقارنة السوق في خدمة الفقراء

على مستوى هيكلية سلسلة القيمة، تُبرز الإجابات تمايز المنتج والتنسيق العمودي، وتجدر الإشارة إلى أن سير صناعة البصاطا شكل أصعب جزء تمت دراسته، ولكن المعلومات بشأن سلوك التسعير، واختيار المنتج قد جمعت. ويعكس الأداء على مستوى هذه الدراسة فعالية الإنتاج، ونوعية المنتج والأرباح بالنسبة إلى كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. كما تشكل السياسات الحكومية جزءاً من البيئة المؤاتية لسلسلة القيمة، وقد تمّ جمع المعلومات بشأن التشريعات الحكومية، والحوافز التي تمنع دخول السوق، والضرائب، والدعم والحوافز على الاستثمار.

الزراعة في لبنان



تبلغ مساحة لبنان حوالي ١٠,٤٥٢ كيلومترًا مربعًا تقريبًا، مع ٢,٧٣٠ كيلومترًا مربعًا مخصصًا للزراعة، ويبلغ عدد سكان لبنان ٤,٤٧ مليون نسمة (بحسب تقديرات البنك الدولي للعام ٢٠١٣)، يعمل ٩,٢ في المائة منهم في قطاع الزراعة بحسب وزارة الزراعة. ومناخ لبنان متنوع نتيجة لتنوع تضاريسه، ما يسمح له بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية.

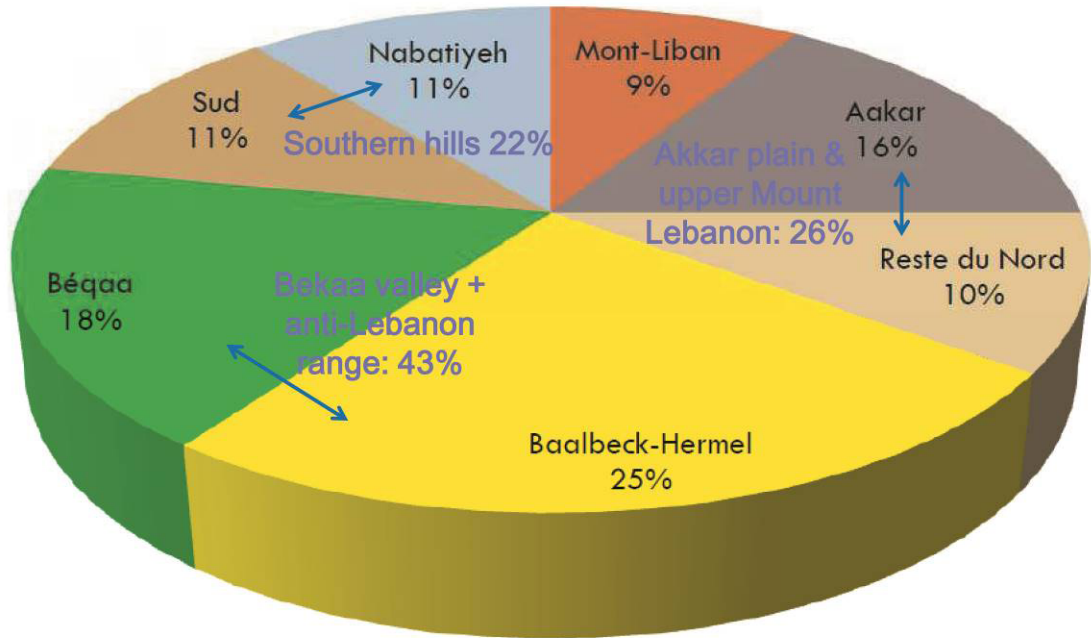
والزراعة في لبنان ثالث أهم قطاع في البلاد بعد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة. وهو يساهم بحوالي ٦ أو ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي العام ٢٠١٠، بلغ متوسط الدخل الفردي حوالي ٧,٥٠٠ دولار أميركي سنويًا. وباعتبار أن الزراعة تساهم بنسبة ٦ في المائة في إجمالي الناتج المحلي (أي ما يعادل ١,٨ مليار دولار)، وأن ٢٠ في المائة من القوى العاملة في لبنان التي يبلغ حجمها ١,٥ مليون شخص عملت في قطاع الزراعة، بلغ إجمالي الناتج المحلي للعامل الزراعي ٦,٠٠٠ دولار أميركي فقط. وباعتبار أن كل عامل في قطاع الزراعة يعيل ثلاثة أشخاص، فإن معدل دخل الأسرة بلغ ١,٥٠٠ دولار أميركي أو ما يقارب خط الفقر الأعلى الذي حدده البنك الدولي ويبلغ ٤ دولار أميركي يوميًا للشخص الواحد. وفي موازاة ذلك، بلغ إجمالي الناتج المحلي للعامل غير الزراعي ٢٣,٥٠٠ دولار أميركي.

يشارك حوالي ٢٠ أو ٢٥ في المائة من القوى العاملة في لبنان في قطاع الزراعة بشكل أو بآخر، على الرغم من مساهمته الضئيلة نسبيًا في إجمالي الناتج المحلي. ولا يتوافق حجم القطاع إلا مع تنوعه. فوفقًا لتقرير شامل أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تتمتع ٤٠ «منطقة زراعية متجانسة» بخصائص اجتماعية اقتصادية وجغرافية سياسية محددة. ويمكن تنمية قطاع الزراعة تنمية استراتيجية ومنسقة، أن يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز استحداث فرص العمل والنمو على مستوى الاقتصاد ككل.

ويتمتع لبنان بأراض زراعية مختلفة، انطلاقًا من وادي البقاع في الداخل وصولاً إلى الوديان الضيقة نحو البحر، ما يسمح للمزارعين بأن يزرعوا المحاصيل الأوروپية والاستوائية.

المناطق الزراعية الأساسية في لبنان

- الشريط الساحلي: الحمضيات، والموز، ومحاصيل البساتين والخيم البلاستيكية.
- سهل عكار وجبل لبنان الأعلى: الحبوب، والبطاطا والعنب والخضراوات.
- وادي البقاع: البطاطا، والحبوب، والفاكهة والخضار.
- المنطقة الجبلية: محاصيل البساتين والخضراوات.
- السفح الغربي لجبال لبنان: العنب، والزيتون والكرز.
- التلال الجنوبية: الزيتون، والتبغ، اللوز والحبوب.



الرسم ٢: توزيع المزارع (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)

ومن بين المشاكل التي يعانيها القطاع الممارسات الزراعية غير السليمة التي تؤدي إلى تآكل التربة وإفجارها، واستنفاد موارد المياه الجوفية، وتلوث المياه والآثار الصحية بسبب الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة، وتلوث البيئة بسبب الإغراق العشوائي للنفايات الناتجة عن ذبح الحيوانات والمزارع. كما أن الزراعة تتراجع بسبب التوسع الحضري المتفاجم، لا سيما في السهول الساحلية وفي أقسام من وادي البقاع. ويبدو أن السياسات الحكومية تستهدف تحسين توفر مياه الري (لا سيما في الجنوب) والسيطرة على مبيدات الآفات، من دون الاستثمار أو التحفيز فعلاً على اعتماد تقنيات الري التي تحافظ على المياه والتربة.

الدراسة القطرية الإقليمية

يقع شمال لبنان شمال بيروت، وتحده سوريا من الشمال، ومحافظة جبل لبنان من الجنوب، ومحافظة البقاع وسوريا من الشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب. هو منطقة واسعة ومتنوعة، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم فرعية:

- السهول الريفية المشهورة بإنتاج الخضراوات والفاكهة؛
- المنطقة الجبلية المشهورة بإنتاج الفاكهة ببذور، على غرار التفاح والإجاص؛
- والمنطقة الساحلية المشهورة بكرومها وزيتونها.

تبلغ مساهمة الأراضي الزراعية في شمال لبنان حوالي ١٩,٥ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية في لبنان التي تبلغ ١٩٧,٢٠٠ هكتار. لا تغطي الأرياف إلا ٤١ في المائة منها، أي ما يعادل ٨١,٠٠٠ هكتار. ومن بين المحاصيل المزروعة في هذه المناطق، الخضراوات، والحبوب، والحمضيات، والزيتون، واللوز، والعنب. وفي حين أن سهول شمال لبنان تتميز بإمكانات زراعية هائلة بما أنها غنية بالمياه، توافق جبالها زراعة أشجار الفاكهة. وتنتشر أشجار التفاح والفاكهة بنواة حجرية على ارتفاع ٨٠٠ متر وما فوق.

وفي حين تغطي الغابات والأحراج ٦٠,٥٠٠ هكتار، تبلغ المساحة المزروعة في شمال لبنان حوالي ٦٢,٠٧٠ هكتار، يقع ٣٨,٤٧٠ هكتار منها (أي ما يعادل ٦٢ في المائة) في الأرياف. ويخضع ٢٦,٠٠٠ هكتار للري.

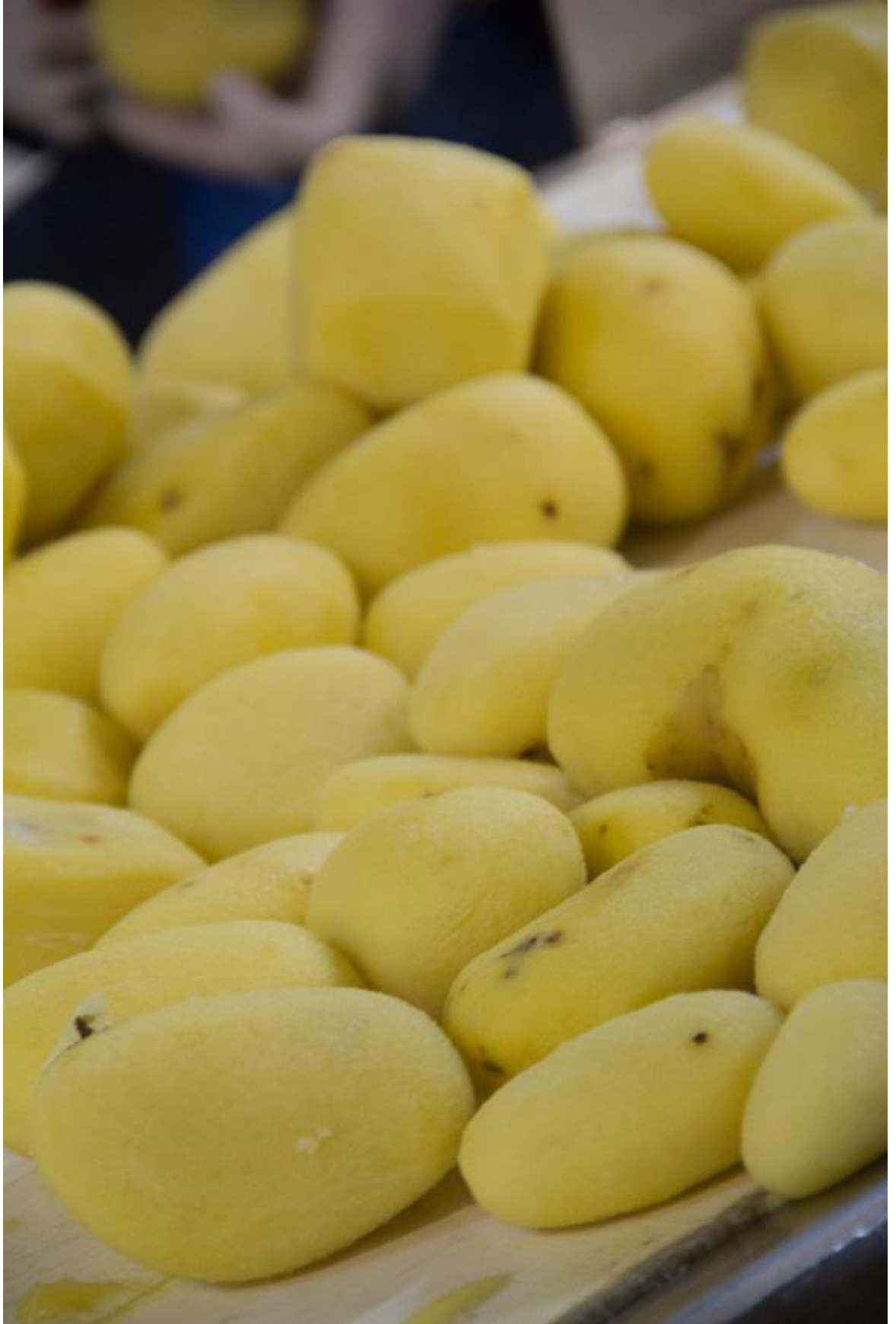
شمال لبنان عامة من أفقر مناطق لبنان، ولا يساهم إلا بـ ١٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ٩٥ في المائة من الصناعات الغذائية في الشمال من المؤسسات البالغة الصغر و/أو المؤسسات الصغيرة أو العائلية، وهي لا تتمتع إلا بالقليل القليل من المعايير في حال تمتعت بها. كما أن عدد الصناعات التحويلية المعنية بالبطاطا والعصير والمنتجات المطبوخة ومنتجات الألبان المتوسطة الحجم منخفض جداً.

تشكل المرأة القوى العاملة الأساسية في قطاع الزراعة، وهي مسؤولة بصورة أساسية عن أنشطة الزراعة الموسمية التي تتطلب الكثير من الصبر والدقة، على غرار نثر البذور وإزالة الأعشاب الضارة وحصاد الفاكهة والخضار أما الرجل فهو مسؤول بصورة أساسية عن تشغيل الآلات الثقيلة، وبناء الخيم البلاستيكية ونقل المحصول. وتختلف الأجور وشروط العمل وطريقة الدفع وفقاً لجنسية العامل الزراعي وجنسه، مع الإشارة إلى بعض مواضع الاختلاف ذات الصلة بالمنطقة الجغرافية والمحصول. وأجر العامل اللبناني دائماً أعلى من أجر العامل السوري - ولا يعود سبب ذلك إلى الجنسية بل لأن اليد العاملة اللبنانية تُعتبر أفضل نوعية وتستخدم من أعمال تتطلب كفاءات أفضل. وينقاض الرجل عامة أجراً يتخطى أجر المرأة بضعف لأنه يقوم بالعمل الأصعب الذي يُعتبر أنه لا يناسب المرأة. يركز تحليل أسواق العمل الزراعية هذا على أربع مجموعات:

- العمال الزراعيين اللبنانيين: الرجال والنساء شبه المهرة، المستخدمون أو العاملون في الأعمال العائلية، من لبنان، المعنّون بالإنتاج الزراعي، أو معالجة الحصاد أو صناعات تحضير الأغذية.
- العمال السوريون المهاجرون: الرجال والنساء من الجنسية السورية الذي يعملون في قطاع الزراعة في لبنان منذ سنوات عدّة، لا سيما في الإنتاج الزراعي، أو معالجة الحصاد أو صناعات تحضير الأغذية.
- اللاجئون السوريون: الرجال والنساء السوريون الذي تهجّروا من سوريا بسبب الأزمة، وهم إما يعملون أو متوفرون للعمل في قطاع الزراعة في لبنان. وعلى أساس المعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (٢٠١٢)، عند تسجيلهم، يتمّتع حوالي ١٠ في المائة من اللاجئين السوريين بخبرة سابقة في مجال الزراعة، بالإضافة إلى ذلك، من الشائع أن تُعتبر هذه المجموعة عمالة الأطفال مساهمة ترفع دخل الأسرة.
- اللاجئون الفلسطينيون: وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية حول واقع العمالة الفلسطينية في لبنان والتحديات التي تواجهها (٢٠١٢)، ٥,٢ في المائة من الفلسطينيين المستخدمين في لبنان يعملون كعمال زراعيين مهرة (٣,٦ في المائة منهم من الرجل، و٢,٦ في المائة منهم من النساء).

وفي عكار، هناك حوالي ٢٨,٠٩٢ مؤسسة زراعية مسجلة. وتتراوح مساحة ٩٠ في المائة من العمليات الزراعية بين ١ و٤٠ ديم (١ هكتار = ١٠ ديم)، كما أن الأراضي الزراعية في الشمال بمعظمها مستأجرة (تقرير مسح الأسواق وتحليلها بصورة طارئة، نيسان/أبريل ٢٠١٣).

كيف يعمل نظام السوق في عكار (البطاطا)



الببطا

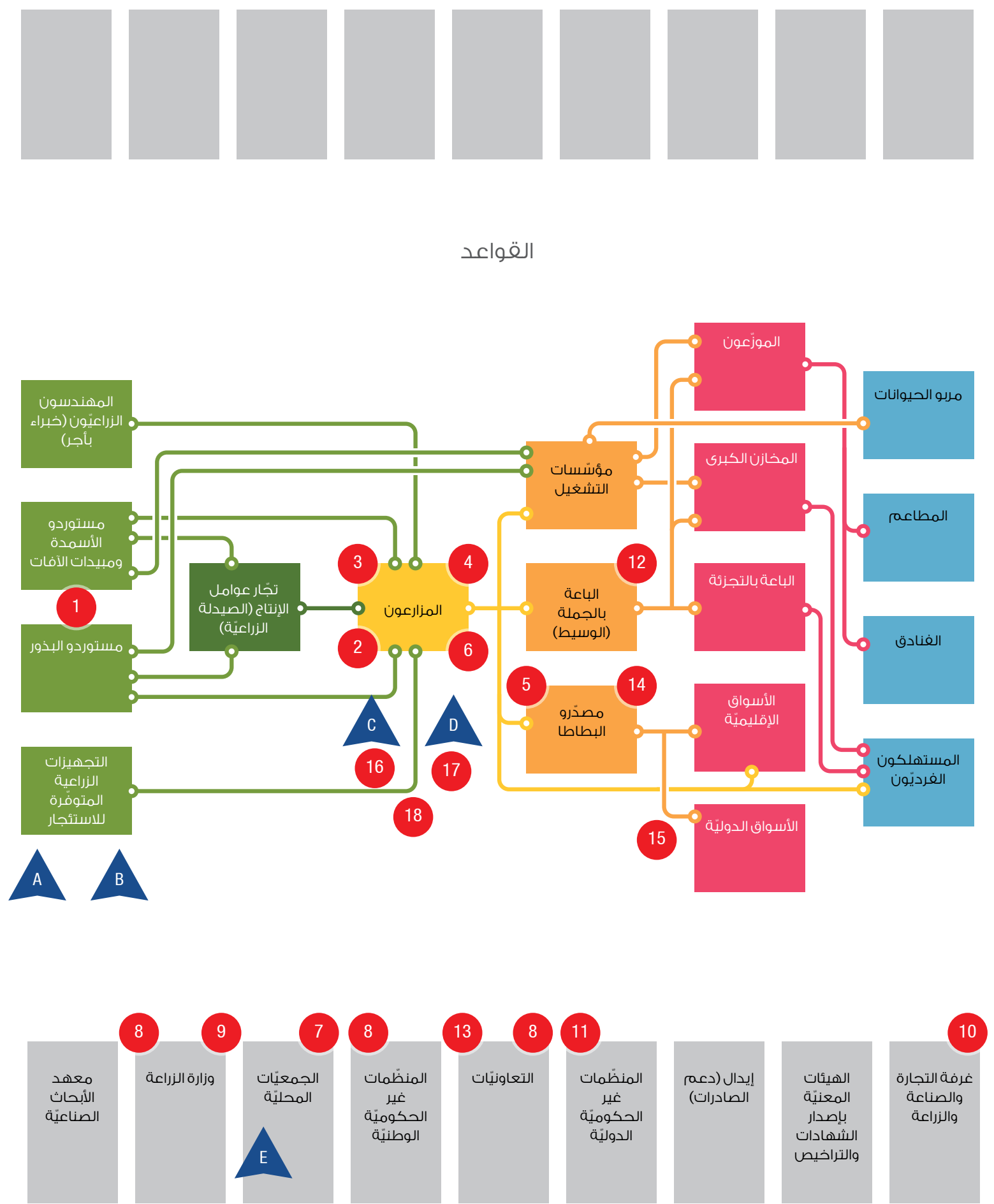
بعض المعلومات السريعة:

- تُعتبر الببطا ثالث أهم محصول غذائي في العالم بعد الأرز والقمح على مستوى الاستهلاك البشري.
- يتناول أكثر من مليار شخص الببطا عالمياً، ويتخطى مجموع المحصول العالمي ٣٠٠ مليون طن متري.
- هناك أكثر من ٤,٠٠٠ نوع من الببطا الأصلية ينتشر معظمها في الأنديز.
- يمكن زراعة الببطا حتى ارتفاع ٤,٧٠٠ متر عن سطح البحر.
- يمكن هكتار واحد من الببطا أن يعطي كمية من المحصول تتخطى محصول الحبوب بمزتين، ثلاث أو أربع مرات.
- تنتج الببطا حجماً أكبر من الغذاء لكل وحدة ماء مقارنة مع أي محصول أساسي آخر، وهي أكثر فعالية بسبع مرات على مستوى استخدام المياه من الحبوب.
- منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، استولت بسرعة زراعة الببطا على كافة المحاصيل الأخرى في البلدان النامية.
- يأتي حالياً أكثر من نصف الببطا العالمية من البلدان النامية.
- من المتوقع في المستقبل أن يرتفع إنتاج الببطا على المستوى العالمي بمعدل ٢,٥ في المائة سنوياً.
- الببطا غنية بالكربوهيدرات، وتؤمن الطاقة والقليل من الدسم. كما أنها غنية بالفيتامين س وتشكل مصدراً جيداً للعديد من الفيتامينات ب واليوتاسيوم.
- في أوائل سبعينيات القرن العشرين، شكل لبنان منتجاً إقليمياً للببطا، وبلغ حجم المحصول ١٠٠,٠٠٠ كن، صدر ٦٠ في المائة منها إلى أسواق البلدان العربية الأخرى، والمملكة المتحدة وصولاً إلى البرازيل.
- إلا أن الحرب الأهلية التي ضربت البلاد في منتصف السبعينيات، أعاقَت الإنتاج فتراجع المحصول حتى ٣٠,٠٠٠ طن في العام ١٩٧٦.
- يشكل وادي البقاع أكبر منطقة إنتاج للببطا في لبنان، وينتج حوالي ٨٠ في المائة من مجموع إنتاج البلاد.
- يفضل المستهلك اللبناني الببطا المزروعة في منطقة عكار لطعمها.
- يُستخدم حوالي ١١١,٣١١ دنم من الأراضي الزراعية في لبنان لزراعة الببطا.

وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٦) إلى أن إنتاج الببطا تراجع في أوروبا، في حين أنه نما بشكل متطرد في البلدان النامية لدرجة أن الإنتاج العالمي تضاعف تقريباً خلال السنوات العشرين الأخيرة. وبالببطا تنمو بسرعة، وهي قادرة على التكيف كما أنها عالية الإنتاج، وتتجارب جيداً مع قدر قليل من عوامل الإنتاج. ومن الأفضل زراعة الببطا في الأماكن التي تكون فيها الأراضي محدودة واليد العاملة وافرة؛ وفي الواقع، هذه هي خصائص البلدان النامية. كما أن الببطا تنطوي على إمكانيات هائلة غير مستغلة بعد، تسمح لها بتحسين الإنتاجية، لا سيما في بعض المزارع المهملشة غير الصالحة لزراعة المحاصيل الأخرى (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). بالإضافة إلى ذلك، لا تتأثر الببطا بأزمات الأسعار الدولية (Prakash ٢٠١٠، ص ١٤).

مسح سلسلة القيمة الخاصة بالببطا

تبدأ الوظائف الأساسية لسلسلة القيمة الخاصة بالببطا من تأمين عوامل الإنتاج، والانتقال إلى الانتاج، والتجميع والتسويق، والتصنيع، والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة والاستهلاك. وعدد الجهات الفاعلة في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة مرتفع في معظم الحالات؛ وتتم مناقشة ذلك في أقسام لاحقة من الدراسة، بالإضافة إلى القيود والفرص والمؤسسات الداعمة، ما قد يعكس قضايا السياسات/البيئة المؤاتية، بالإضافة إلى المساهمة في تنمية الأعمال وخدمات الدعم الأخرى.



الوظائف الداعمة

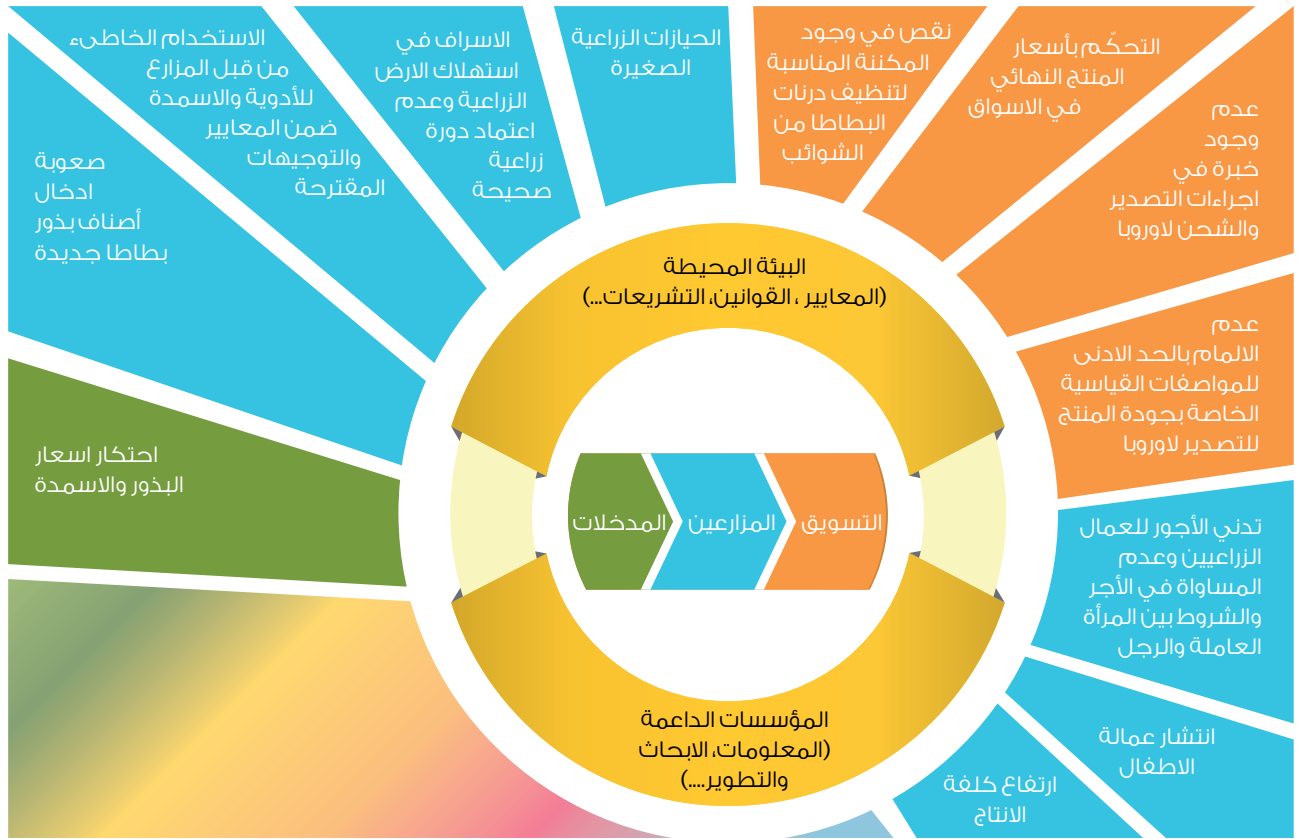
مواضع الضعف/المشاكل:

١. احتكار مؤمنو عوامل الإنتاج أسعار البذور والأسمدة؛
٢. الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقاً للمعايير والتوجيهات المقترحة؛
٣. الإفراط في استخدام الأراضي الزراعية وعدم اعتماد الدورات الزراعية؛
٤. الصعوبة في إدخال أنواع جديدة من بذور البطاطا إلى الأسواق؛
٥. عدم توفر المعدات الملائمة لتنظيف درنات البطاطا من التربة؛
٦. انتشار أعداد كبيرة من الأراضي الزراعية الصغيرة؛
٧. عدم دقة المعلومات الزراعية المرسلة عبر الرسائل القصيرة إلى المزارع، وعدم توفرها بصورة منتظمة؛
٨. عدم متابعة التطبيق الصحيح للمعلومات المعروضة خلال الدورات التدريبية؛
٩. غياب المعلومات الملائمة والإحصاءات المناسبة بالقطاع (الواردات، الصادرات، الأسعار في الأسواق المحلية والأجنبية)؛
١٠. غياب التنسيق بين الأطراف المعنيين؛
١١. غياب التنسيق بين المشاريع التي تمويلها البلدان الأجنبية والبلدان العربية؛
١٢. مراقبة أسعار المنتج النهائي في الأسواق؛
١٣. ضعف دور التعاونيات؛
١٤. النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن إلى أوروبا؛
١٥. عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج المصدر إلى أوروبا؛
١٦. أجور العمال الزراعيين المنخفضة وعدم المساواة في الأجور وشروط العمل بين الرجل والمرأة؛
١٧. تفشي عمالة الأطفال؛
١٨. ارتفاع كلفة الإنتاج.

مواضع القوة:

١. توفر الأسمدة ومبيدات الآفات؛
٢. توفر بذور البطاطا بأنواع مختلفة؛
٣. توفر الخبراء الزراعيين؛
٤. توفر عوامل الإنتاج الزراعية والإنتاج للمزارعين؛
٥. توفر الدورات التدريبية؛
٦. تعزيز مواسم الحصاد التنافسية؛
٧. إمكانية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

يُبين تحليل سلسلة القيمة الخاص بالبطاطا مواضع ضعف تجلّت على طول السلسلة. فما من ارتباط بين الجهات الفاعلة المختلفة، وميسري سلسلة القيمة ومقدمي الخدمات، ما يؤدي إلى سلسلة من التحديات تغطي السلسلة ككل (راجع الرسم ٤ أعلاه).



الرسم ٥: القيود التي تؤثر على سلسلة القيمة الأساسية الخاصة بالبطاطا



الرسم ٦: القيود التي تؤثر على المنظمات الداعمة لسلسلة القيمة الخاصة بالبطاطا

إنّ سلسلة القيمة الخاصة بالببطا في لبنان معقّدة، ومن الشائع الالتقاء بالعديد من الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة التي تلعب أكثر من دور واحد فيها. فأحد المستطلعة آراؤهم مثلاً، مزارع، وتاجر، ومالك مخزن في سوق الجملة، ومصدّر ورئيس تعاونية ونائب رئيس نقابة في آن واحد. كما أنّ عدداً من التجار والمصدّرين والمؤسسات الزراعية يتخلّون في المراحل الأولى من سلسلة القيمة بصفتهم مؤمّني عوالم الإنتاج، ويقدمون للمزارعين البذور والأسمدة ومبيدات الآفات. ويساعد ذلك المزارع بطريقة ما على استخدام البذور والأسمدة ومبيدات الآفات من دون الاضطرار إلى استثمار أمواله الخاصة. إلّا أنّه يصبح، من جهة أخرى، مرتبط بالتاجر/المصدّر الذي يحرمه من حرية بيع محصوله إلى تاجر أو مصدّر آخر. (راجع الرسم ٨ بشأن العلاقة بين المزارع والتاجر في القسم ٤,٢,٣ المعنون التجميع والتسويق).

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شارك الأطراف المعنيّون الأساسيون في ورشة عمل أجريت في حلبا (عكار) من أجل التصديق على نتائج تحليل سلسلة القيمة الخاصة بالببطا في عكار. في ما بعد نتائج ورشة عمل التصديق تلك.

أجمع المشاركون على عدد من القيود المحدّدة، على غرار ارتفاع قيمة الإنتاج، والاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين، والاستهلاك المفرط للأراضي الزراعية من دون اعتماد الدورات الزراعية، ودور التعاونيات الضعيف، وعدم إدراك الحد الأدنى للمعايير التي تعتمدها الأسواق الأوروبية، والنقص في التنسيق بين الأطراف المعنيين والنقص في الآليات الملائمة الخاصة بتنظيف درنات الببطا من رواسب التربة.

ومن ناحية أخرى، اقترح عدد آخر من المشاركين قيوداً وافق عليها المشاركون بصورة جزئية، على غرار احتكار أسعار البذور والأسمدة التي يفرضها مؤمنو عوالم الإنتاج، ومراقبة أسعار المنتج النهائي في الأسواق، والصعوبة في اعتماد أنواع جديدة من بذور الببطا.

نظام السوق بتفاصيله

تأمين عوالم الإنتاج

تشكّل عوالم الإنتاج، على غرار الأراضي الزراعية، والبذور والأسمدة ومبيدات الآفات عناصر أساسية لأنظمة الإنتاج الزراعي في الشمال. وتتحه أسعار تاجر الأراضي الزراعية نحو الارتفاع في الشمال، بسبب ارتفاع الطلب عليها، لا سيما من قبل المزارعين السوريين (وحتى خلال الفترة التي سبقت الأزمة). وقد ارتفعت أسعار تأجير الأراضي في عكار من ٧٠,٠٠٠ ليرة لبنانية إلى ٥ ملايين ليرة لبنانية لهكتار الواحد خلال السنوات الأربع الأخيرة.

كما أنّ أسعار بعض العوالم الإنتاج الزراعي الأخرى ارتفعت منذ اندلاع الأزمة السورية، لا سيما في المناطق المجاورة للحدود التي تستورد الأسمدة ومبيدات الآفات من سوريا. ما انعكس على أسعار عوالم الإنتاج وأدى إلى ارتفاعها بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الحكومة على بعض مبيدات الآفات.

لا ينتج لبنان بذوراً مجازة للاستخدام، كما لا يملك مصرفاً جينياً ولا مرّتي ببطا. ويتم استيراد مجموع البذور المجازة للاستخدام بصورة أساسية من دول الاتحاد الأوروبي. ويستورد لبنان ٧٠ في المائة من بذور الببطا التي يحتاج إليها من هولندا. ومن المصادر الأخرى بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، والدنمارك. وتستورد اليوم حوالى سبع شركات بذور الببطا إلى لبنان، ما يكفي سوقاً صغيرة. وهي مسجلة في وزارة الزراعة وعليها أن ترفع تقارير مفصلة حول الشركة المصدرة، والكميات المستوردة، والنوعية ورقم تسجيل المنتج.

ومعظم الحبوب المستخدمة هناك اليوم (حوالي ٨٠ في المائة منها) من البذور الأساسية الآتية من الاتحاد الأوروبي. إلّا أنّ الببطا المزروعة في الشمال، في سهل عكار، وهي ببطا صغيرة أتت من بذور أوروبية أساسية، أصبحت اليوم تباع وتستخدم على أنها بذور ببطا، من قبل المزارعين في البقاع. وفي الواقع، يتم حصاد الببطا الصغيرة بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وهي غالباً ما تستخدم في الأراضي الصغيرة ولاستهلاك المزارعين أنفسهم. ويتم استخدام حوالى طنين من البذور لكل هكتار. أما الإنتاجية في الشمال فتبلغ ١٥ طن لكل هكتار.

وقد تمّ اعتماد نظام شامل لمراقبة الحكومة عملية استيراد البذور المجازة للاستخدام. وينطوي التدقيق في صحة النبات على تفتيش بصري وفحوص وتحاليل (١٠٠ في المائة من بذور الببطا تخضع للفحوص). إلّا أنّ الفريق المعنيّ بالأبحاث لاحظ أنّ شحنة أو اثنتين من بذور الببطا كانت معيبة ولكنها تمكنت من تخطي مراكز الرقابة في المرفأ وبيعت في السوق المحلية.

الإنتاج

يزرع المزارعون في عكار بصورة أساسية نوع الببطا المعروف بـ«سبونتا» المخصّص للأسواق المحلية والإقليمية، ولمعامل الصناعات التحويلية التي تنتج الببطا المجمّدة المخصصة للقلّي ورفاقات الببطا. كما يزرعون الببطا من نوع «أغريا» المخصّص للتصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، والببطا من نوع «إرمس» المخصّص للتصدير إلى الأسواق الروسية.

أما منطقة البقاع التي تنتج ٨٠ في المائة من الببطا فتتميّع بأراض أكبر مساحة، ومحصول أكبر، ومستودعات مبرّدة ومرافق توزيع. ولا تستخدم المستودعات المبرّدة لأنّ بذور الببطا تزرع مباشرة بعد الاستيراد ومحصول الببطا يُباع مباشرة بعد الحصاد إلى الأسواق المحلية بما أنّها لا تتنافس مع منتجات البقاع خلال هذه الفترة من السنة.

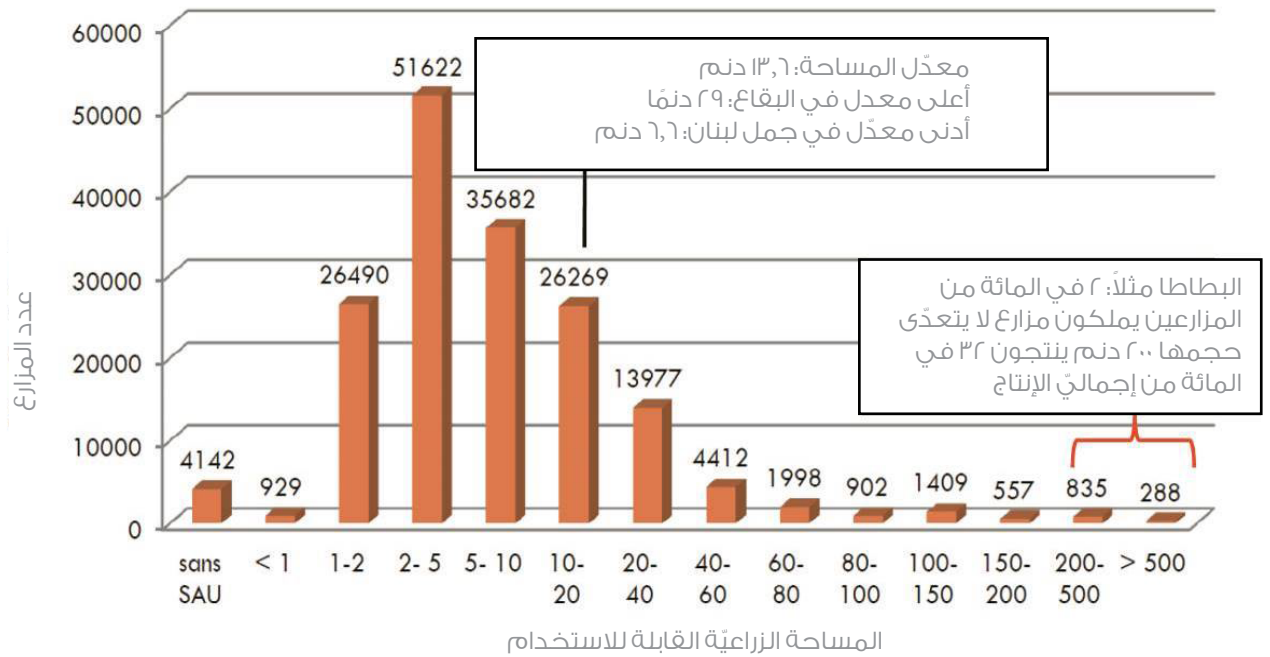
يبدأ الحصاد في عكار في ٥ نيسان/أبريل وينتهي حوالي ١٥ حزيران/يونيو. وبعد هذه الفترة تُترك الأرض عادة لترتاح قبل زراعتها من جديد في كانون الأول/ديسمبر. وينتج المزارعون في عكار حوالي ٧٥,٠٠٠ طن من البطاطا خلال الفترة المذكورة. يُستهلك ٣٠,٠٠٠ طن منها محلياً، في حين يُصدّر الباقي إلى الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن المزارعين والتجار قلقون حيال استحالة تصدير هذه الكميات من البطاطا إلى بعض الأسواق العربية، لأنّ العبور عبر سوريا شبه مستحيل بسبب الأزمة السورية والنقل البحري مكلف. ومع اقتراب موسم الحصاد في البقاع في حزيران/يونيو، يفضّل مزارعو عكار أن يبيعوا منتجاتهم في الأسواق المحلية، على الرغم من الأسعار المقدّرة بأقل من قيمتها. وعلى الرغم من أنّ الأسعار المحلية بالكاد تغطي كلفة الإنتاج، من الأفضل بيع المنتجات بدلاً من تخزينها.

يتمّ ريّ البطاطا في سهل عكار من خلال الأنظمة الارتوازية ونهر استوان. ويتمّ ريّ كل محصول بين مرتين وأربع مرّات. وبعد نمو البطاطا، تُترك الأرض عادة لترتاح أو يُزرع فيها محصول آخر خلال فصل الصيف، قبل زراعة محصول آخر من البطاطا في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وليس من الشائع أن يتبادل المزارعون المعدات (على غرار أنظمة الريّ، والجرّارات، إلخ). ومن دون المعدات الملائمة، قد تصبح عملية الإدارة؛ فتصبح البطاطا عرضة للأمراض وتتحلّل الدرنات.

وفي حين أنّه من الضروريّ اعتماد الدورات الزراعية لتفاديّ الأمراض والآفات، بالإضافة إلى الحفاظ على تركيبة تربة صالحة وخصبة، لا يتمّ اعتمادها دائماً.

المزارع في عكار صغيرة الحجم، وزراعة البطاطا منتشرة فيها إن بصفتها محصول نقديّ أم للاستهلاك المنزليّ. ويستهلك عدد من صغار المزارعين قسمًا من محصوله الموسمي للاستهلاك المنزليّ، ما يعني أنّه لا يحصل على أيّ أموال لقاء هذه الحصة بهدف استثمارها.



الرسم ٧: حجم المزارع في لبنان (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٢)

٢ في المائة فقط من المزارعين يزرعون البطاطا في أراضٍ تتخطى مساحتها ٢٠ هكتاراً، ولكنّ هذه المزارع لا تؤمّن إلاّ ٣٢ في المائة من مجموع إنتاج البطاطا. وهم في الواقع من المنتجين الذين يرغبون في تصدير منتجاتهم إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وينظمون أعمالهم ضمن مؤسسات عائلية. ويمكن التعاونيات القويّة أن تساعد في جمع صغار المزارعين وتمكينهم كي يشتروا عوامل الإنتاج ويزرعوا المحصول وبيعوه بصورة جماعية وفعالة.

ومن أجل فهم سلسلة القيمة الخاصة بالبطاطا في لبنان بشكل أفضل، احتسب الفريق المعنيّ بالأبحاث الكلفة المترتبة على إنتاج البطاطا لكل دنم واحد، أي ما يعادل ١٠ هكتار.

- استئجار الأرض = ٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية سنوياً (حصة البطاطا هي ٢٠,٠٠٠ لكل موسم).
- البذور = ٣٤,٠٠٠ ليرة لبنانية (٢٠ كيلوغرام × معدل سعر الكيلوغرام ١,٧٠٠ ليرة لبنانية).
- الأسمدة = ٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (٢٠ كيلوغرام × معدل سعر الكيلوغرام ١,٥٠٠ ليرة لبنانية).
- العمليات الزراعية = ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.
- مبيدات الآفات = ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.
- الريّ = ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (لكل خمس مرّات).
- الحصاد = ٨٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية للمرأة بما أنّ الرجل يُمنح أعمالاً تتطلب قوّة جسدية كبيرة + ٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية أجره الجرّارات).

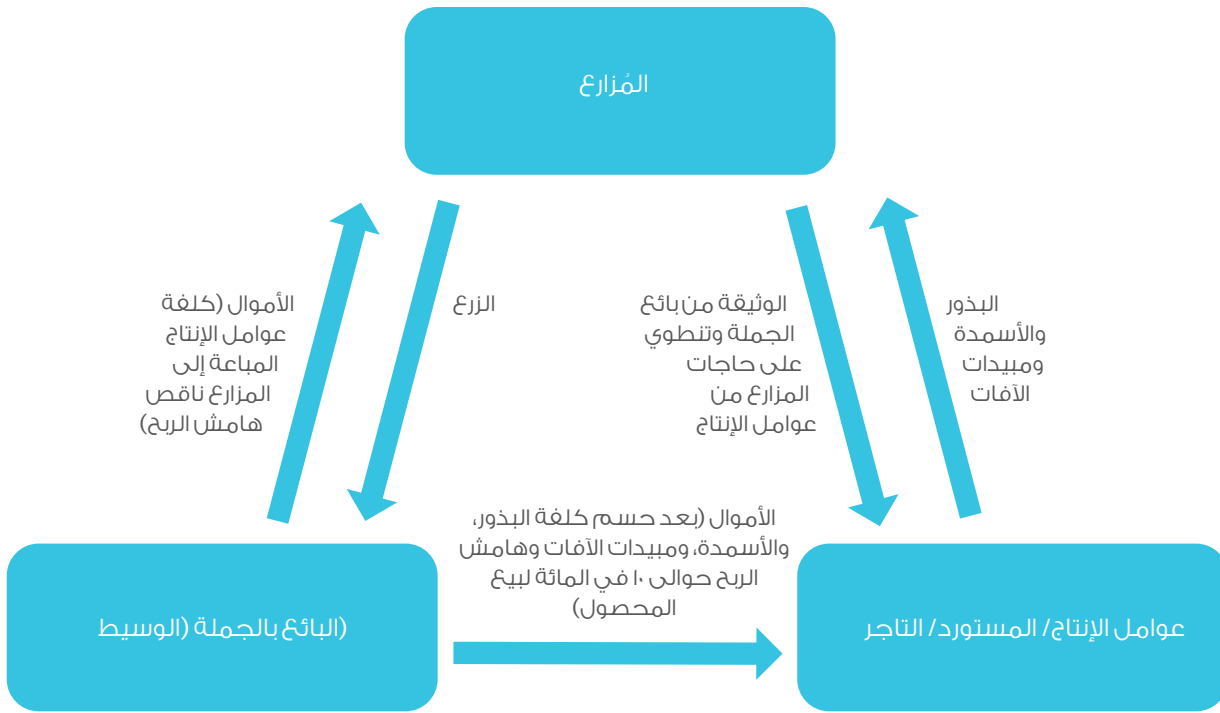
المجموع = ١,٣٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية للذئم الواحد. وفي حال كان معدّل إنتاج الذئم الواحد طنّين فإنّ كلفة كيلو البطاطا بأرضه تبلغ ٦٦٠ ليرة لبنانية. وتختلف أسعار المبيعات في الأسواق مع اختلاف الفصول. وقد تنخفض حتّى ٢٠٠ ليرة لبنانية وترتفع لتصل إلى ٨٠٠ ليرة لبنانية مع معدّل يتراوح بين ٤٥٠ ليرة و٥٥٠ ليرة لبنانية.

وتشير الحسابات أعلاه إلى أنّ البذور هي أعلى عنصر من الكلفة الإجمالية لإنتاج البطاطا. وبالتالي، يؤدّي شراء البذور الأرخص سعرًا أو الانتقال إلى أنواع أخرى من البطاطا محاصيلها أكبر، إلى انخفاض كلفة الإنتاج، ما يسمح للمزارع بأن يزيد أرباحه وللمصدّرين بأن ينافسوا منتجات الأسواق العالمية (فالبطاطا من نوع «سينرجي» تنتج كمية أكبر بمرتين أو ثلاث من البطاطا من نوع «سبونتا» وتلبّي طلب/تحظي بالأفضلية في الاتحاد الأوروبي).

التجميع والتسويق

يبيع المزارعون منتجاتهم في الأسواق الفورية، وهي كناية عن أسواق مادية يجتمع فيها المزارعون والتجار كي يبيعوا ويشتروا المنتجات خلال فترة محدّدة من الزمن. ويبيع المزارعون منتجاتهم مباشرة إلى المشتريين من منازلهم و/أو مزارعهم. ويأتي الدخل أكثر تدنٍ ولكنهم لا يتكبّدون كلفة النقل. كما يبيع المزارعون منتجاتهم من خلال عقود تبرّم مع التجار، أو المصدّرين أو أصحاب المصانع. ويمكن توقّع الأسعار، إلا أنّها تتدنّى أحيانًا مقارنة مع أسعار الأسواق الفورية. والكميات محدّدة مسبقًا كي يضمن المزارعون تصريف إنتاجهم في الأسواق عبر عقود البيع.

غالبًا ما يعتمد المزارعون على التجار الذين يتمتّعون بالأفضلية عند التفاوض على الأسعار، لأنّ المزارع مديون دومًا للتاجر لقاء كلفة البذور والأسمدة ومبيدات الآفات التي حصل عليها في السابق.



الرسم ٨: العلاقة بين المزارع والتاجر

يتمّ التسويق للبساتين المزروعة في عكار عبر سلسلة مجزأة ينقصها التنسيق وتبادل المعلومات. وترتبط القيود المفروضة على تحقيق أداء زراعيّ أفضل وإنتاجيّة أكبر بالأسواق غير الفاعلة، والبنى التحتية المتردّية، والأنظمة المالية غير الفعالة. فبرنامج كفالات الزراعيّ، يُنفذ ضمن إطار برنامج التنمية الزراعيّة والريفيّة، الذي يموّله الاتحاد الأوروبي وتنفّذه وزارة الزراعة اللبنانية، ويهدف إلى تمويل الأنشطة ذات الصلة بالأعمال الزراعيّة على كافة المستويات. ويتشارك في تمويل المشروع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة كفالات ش.م.ل.، ويلبّي حاجات خاصة عبر أموال جمعيتها أنشطة مشاريع زراعيّة وشجرية صغيرة. وقد سمح الدعم الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي بتوسيع الموارد وزيادة المبالغ المضمونة الممنوحة إلى المشاريع الزراعيّة الصغرى، بالإضافة إلى مدّة الكفالة وفترة السماح لزراعة الأشجار.

الجدول ٢

القروض الممنوحة ضمن إطار برنامج كفالات الزراعي

اسم البرنامج	المشاريع الزراعية الصغرى
نوع الاستثمار	تمويل كافة أنواع الأنشطة الزراعية
الحّد الأقصى للقرض	٦٥ مليون ليرة لبنانية
مدّة القرض	حتى ٧ سنوات
معدّل الكفالة	٨٥ في المائة
فترة السماح	تتراوح بين سنة أشهر وسنة

لاحظ الفريق المعنيّ بالأبحاث أنّ المزارعين لا يزالون يفضّلون أن يقتضوا المال من التجار بدلاً من «كفالات»، ويعود سبب ذلك بصورة أساسية إلى سببَيْن:

- لا يعتمد التّجار نظاماً رسمياً للتّقدّم بطلب قرض، وبالتالي هم لا يطلبون أيّ وثائق رسمية من المزارعين. ولا تعتمد العلاقة بين التّجار والمزارعين إلا على الثقة فحسب.
- وفي حال استحالة المزارع أن يسدّد ديونه بسبب محصول سيء، يؤجّل التاجر كافة الديون غير المسدّدة إلى الموسم التالي ويظل يؤمّن له كلّ ما يحتاج إليه من عوامل إنتاج.

التصنيع

مرافق الفرز والتوضيب

ينتشر في شمال لبنان حوالي ٢٥ مرفق للفرز والتوضيب. وهي تعالج معظمها الفاكهة (٨٠ في المائة) والخضار (٢٠ في المائة) لتصدير المنتجات أو توزيعها على المخازن الراقية في بيروت. والنظام شبه مؤتمتة (آلية).

وتتركّز مرافق الفرز والتوضيب في زغرتا التي تبعد ٧ كيلومتر عن طرابلس، وفي المنية والضنية. ولاحظ الفريق المعنيّ بالأبحاث أنّ عمليّات الفرز والتوضيب زادت في عكّار نظراً إلى ارتفاع الطلب. والمؤسّسات بمعظمها مؤسّسات تصدير عائلية تتنافس بعضها ضدّ بعض.

يسيطر التّجار على السوق من خلال تحديد أسعار الشراء والبيع من المزارعين. كما أنّهم يستخدمون عمّالاً مياومون لفرز المنتجات وتوضيبها، ويسدّدون كلفة نقل البضائع الموضّبة إلى أسواق الصادرات وينظّمون الصفقات التجارية فيها.

تستخدم مرافق الفرز والتوضيب العمّال اللبنانيين والأجانب، الرجال منهم والنساء، ويخضعون عامة لشروط العمل نفسها. وخلال الزيارات التي قام بها الفريق المعنيّ بالأبحاث، تمّ رصد عدد من المراهقين يعملون في هذه المرافق. وتتخطى أجور العمّال اللبنانيين أجور العمّال السوريين به في المائة، ويؤمنون عادة على معالجة المنتجات الدقيقة على غرار التفاح. ويرتبط عادة معدّل نشاط هذه المرافق مباشرة بارتفاع الطلب في أسواق الصادرات. وكلّما ارتفع الطلب، تمّ استخدام عدد أكبر من العمّال لتلبية.

لاحظ الفريق المعنيّ بالأبحاث أنّ التوضيب السليم وإضافة العلامة التجارية يزيدان من قيمة المنتجات، ومن يتّكّن من المنتجين من تحقيق ذلك (على غرار منتجات شركة لاما LAMA) ينجح في دخول أسواق صادرات جديدة، بالإضافة إلى بيع المنتجات محلياً إلى كبار الباعة بالتجزئة.

يضاف إلى ذلك منحة تبلغ ١٠ في المائة تقدّمها مؤسّسة إيدال لدعم الصادرات عندما يحصل المرفق على شهادة ISO ٢٢٠٠٠. وتعتمد شهادة ISO ٢٢٠٠٠ على مقارنة تغطّي كامل سلسلة التوريد لضمان الأمن الغذائي، ويؤمّن معياراً لا يقتصر على تصنيع الأغذية، بل يتخطاه ليغطي كافة جوانب العملية، إنطلاقاً من المزرعة وصولاً طبق المستهلك، بما في ذلك التوضيب ومكونات الموردين، والمطاعم، ومرافق التخزين والتوزيع، ومصنعي الكيماويات والمعدّات، كما يمكن تطبيقه على المنتجين الأساسيين، على غرار المزارع. وتوسّع شهادة ISO ٢٢٠٠٠ المقارنة الناجحة لنظام الإدارة إلى معيار ISO ٩٠٠١:٢٠٠٠ لإدارة الجودة، الذي يطبّق على نطاق واسع في كافة القطاعات، ولكنّه لا يعالج وحده قضية السلامة الغذائية من خلال تطبيق مبادئ دستور تحليل المخاطر ومواضع الضبط الحرجة. وعلى الرغم من أنّ شهادة ISO ٢٢٠٠٠ مهمة جدّاً، إلا أنّها لا تعالج مشكلة شروط العمل أو كيف يمكن المؤسّسات أن تعمل بطريقة مسؤولة اجتماعياً. وبالتالي، نوصي بالآتي يقتصر دعم إيدال على المؤسّسات التي حظيت على شهادة ISO ٢٢٠٠٠ بل أيضاً على ISO ٢٦٠٠٠ - المسؤولة الاجتماعية.

التصنيع التجاري

هناك معملين لقلّي البطاطا في شمال لبنان (Famous Frites و Super Frites). يتناع معمل Famous Frites البطاطا من نوع «أغريا» بأرضها. واعتاد في السابق أن يشتري البطاطا من ٥٠ مزارعاً عبر عقود بيع، ولكن هذا النظام لم ينجح بسبب عدم التزام المزارعين. وأصبح اليوم يشتري البطاطا من عشر مزارعين كبار يقبلون بالشروط المفروضة من دون التدخل في مرحلة الإنتاج. كما يستورد المعمل البطاطا من مصر كونها أرخص من البطاطا اللبنانية، ويستخدم أربعة مستودعات مبرّدة (تتراوح سعة كلّ منها بين ١٠٠ و ١٥٠٠ طنّ). في ما يلي مراحل التصنيع في معمل Famous Frites:

١. الغسالة : غسل البطاطا وإزالة التربة.
٢. آلة إزالة الحصى عن البطاطا.
٣. آلة تقشير البطاطا على البخار (١٦٠ درجة مئوية).
٤. الفرشاة : لإزالة قشرة البطاطا.
٥. الخزان : يمنع البطاطا من الأكسدة عبر إبقائها في الماء.
٦. آلة التقطيع بالماء : تقطيع البطاطا إلى شرائح بقياسيّين (٩ مم أو ٦ مم x ٦ مم).
٧. الخزان : يمنع البطاطا من الأكسدة عبر إبقائها في الماء.
٨. ثلاث غلايات : نزع النشاء. بعد الغلاية الثالثة، يُضاف السكر والفوسفات كي تصبح البطاطا بيضاء.
٩. الاسطوانات : جمع الشرائح من القياس نفسه مع بعضها البعض.
١٠. النشافة : تعريض شرائح البطاطا إلى حرارة تبلغ ٨٠ درجة مئوية لثلاثين دقيقة.
١١. المقلات : قلّي البطاطا في السمن الصناعي (١٨٠ درجة مئوية).
١٢. التبريد : تبريد شرائح البطاطا. هي مرحلة تفصل القلي عن التجميد.
١٣. الثلجة : تجميد شرائح البطاطا المقلية (-١٥ درجة مئوية).
١٤. آلة التوضيب : تزين شرائح البطاطا وتوضّبها في أكياس من البلاستيك، ثمّ تضعها في صناديق كرتون.
١٥. التخزين : تخزين صناديق الكرتون في الثلجة (-٣٠ درجة مئوية) للتوزيع.

لاحظ الفريق المعنيّ بالأبحاث أنّ مراحل التصنيع طويلة وكان من الممكن أن تستحدث فرص عمل كثيرة، ولكن بفضل الآلات المؤتمتة العالية التكنولوجية، شغل المصنع عدد ضئيل من الموظفين. إلّا أنّ صاحب معمل Famous Frites اشتكى من النقص في اليد العاملة الماهرة، لا سيّما في مجال مراقبة الجودة/الإشراف على الإنتاج.

يوظّف المعمل باعة لتوزيع المنتج النهائي على المخازن والفنادق والمطاعم. وكان في مرحلة سابقة يصدّر منتجاته. ولكن نظراً إلى ارتفاع الطلب المحلي، يبيع اليوم كافة إنتاجه إلى السوق المحليّة. بالإضافة إلى ذلك، يبيع قشر البطاطا والبطاطا المنخفضة الجودة إلى مربّي الماشية.

البيع بالجملة وبالتجزئة

يؤثّر النقص في المرافق المعنيّة بالمرادح التي تلي الحصاد، ومعامل التصنيع على مبيعات البطاطا. فمع ارتفاع كلفة الإنتاج، والمنافسة القاسية مع المنتجات المصرية والسوريّة الرخيصة في الأسواق المحليّة، وانقطاع طرق العبور، فإنّ مزارعي عكار في وضع حرج.

لا يزود سلسلة مخازن كارفور الكبرى في بيروت إلّا مورّد واحد من عكار. وتعتمد سلسلة المخازن على مورّدين آخرين من البقاع ومناطق أخرى من لبنان لتأمين حاجاتها اليومية من البطاطا كما تستورد أنواع أخرى من البطاطا غير المتوفرة في لبنان من فرنسا، وذلك بهدف خدمة الشريحة الراقية من زبائنّها.

يبرم كلّ مورّد عقداً سنوياً مع كارفور، ولكنّ الأسعار تتغيّر يومياً وتُحدّد وفقاً لأسعار السوق. ويدفع كارفور إلى المورّد بصورة تلقائيّة عند نهاية كلّ موسم بحسب بنود العقد المبرم.

يصنّف كارفور البطاطا عند استلامها من المورّد، ويرفض البطاطا التي لا تحترم الشروط المتّفق عليها ويعيدها إلى المورّد. ويخطّط كارفور إلى اعتماد نظام تققي/تعقب كي يضمن جودة منتجاته. أمّا سبينس، وهو من المخازن الكبرى الأخرى في لبنان، فيعتمد على خمسة موردين أساسيين للبطاطا من لبنان. وهو يبيع البطاطا غير المغسولة وغير الموضّبة مسبقاً.

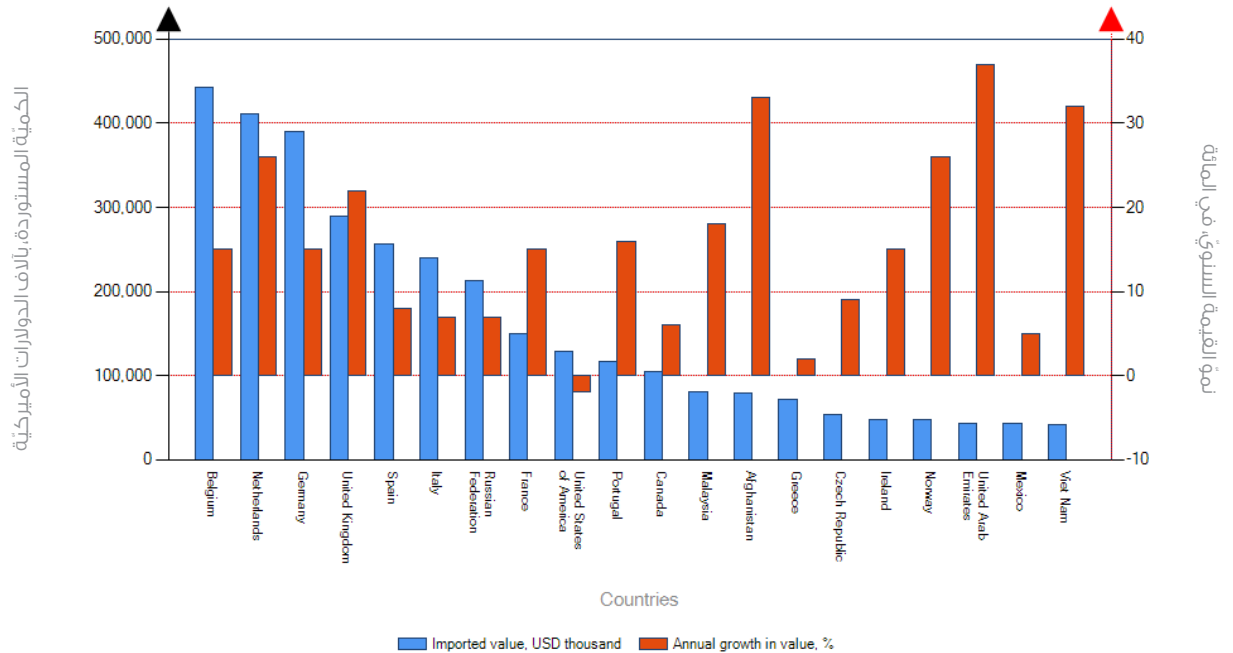
الصادرات

خلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفع حجم كمّيّات البطاطا المصدّرة من لبنان ارتفاعاً ملحوظاً، ما يبرز إمكانيّات هذا القطاع على الازدهار.

الجدول ٣ البطاطا اللبنانية المصدّرة إلى الخارج

السنة	كمية البطاطا المصدّرة (بالطن)
2010	108 949
2011	118 727
2012	98 509
2013	192 143
2014	234 408

لائحة مستوردي المنتج الذي تمّ اختياره في العام ٢٠١٣
المنتج: ٠٧٠١٩٠، بطاطا طازجة أو مبزّدة



الرسم ٩: العلاقة بين مستوردي البطاطا العالميين والنمو السنوي بالقيمة (المراجع: مركز التدريب العالمي)

يبين الرسم ١٧ أعلاه أنّ أول ثلاث أكبر دول مستورة للبطاطا هي بلجيكا، وهولندا وألمانيا. أمّا أكبر ثلاث بلدان تسجّل أعلى نموّ على مستوى استيراد البطاطا بالقيمة فهي الإمارات العربيّة المتّحدة، وأفغانستان وفيتنام. وتعتبر هولندا البلد الذي يسجّل أعلى معدّل لاستيراد البطاطا على مستوى الكمية والنموّ في القيمة على حدّ سواء. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى روسيا، هو أكبر مستورد للبطاطا، بسبب برودة الطقس في الشتاء الذي لا يناسب زراعة البطاطا. وتسجّل هذه البلدان طلباً مرتفعاً على البطاطا خلال كافة أيام السنة. وبالتالي، يوصي الفريق المعنيّ بالأبحاث استهداف هذه البلدان كونها أسواق ممكنة للصادرات.

تصدّر درنات البطاطا أو البطاطا الناضجة المزروعة في عكار بصورة أساسيّة إلى البلدان العربيّة ودول الخليج المجاورة. وتأثرت هذه العملية بشكل ملحوظ بسبب الأزمة السوريّة خلال السنوات الأخيرة. فغالباً ما تكون الحدود السوريّة مغلقة، كما ارتفعت كلفت النقل لتغطّي النفقات الإضافية لعبور الأراضي السوريّة؛ ومن ناحية أخرى، تهدّد قضايا الأمن المنتج المصدّرة عبر الأراضي السوريّة. وقد حاول بعض المصدّرين أن ينقلوا البطاطا إلى دول الخليج بحراً على عبارات لتفادي العبور عبر سوريا. ولكن الكلفة الإضافيّة أتت مرتفعة جداً، كما أنّ كميات من البطاطا تلفت.

في الأوّل من آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدرت المفوضيّة الأوروبيّة قراراً (EU/٤١٣/٢٠١٣) يمنح لبنان بعض الاستثناءات من أحكام توجيه المجلس الأوروبي EC/٢٩/٢٠٠٠، وبمهد الطريق أمام تصدير البطاطا اللبنانيّة إلى الاتحاد الأوروبي. ويسمح القرار باستيراد ٥٠,٠٠٠ طن من درنات البطاطا أو البطاطا الناضجة، غير المخصّصة للزراعة، المزروعة في أهم منطقتين لبنانيّتين للأنتاج الزراعيّ، وهما عكار والبقاع.

ويجدر إرسال البطاطا اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي من خلال نقطة دخول محدّدة (في إيطاليا) من أجل ضمان المراقبة الفاعلة وتحقيق شروط الصّحة النباتيّة. بالإضافة إلى ذلك، ترافق كلّ شحنة شهادة صّحة نباتيّة تصدرها سلطة مختصة في لبنان، هي وزارة الزراعة.

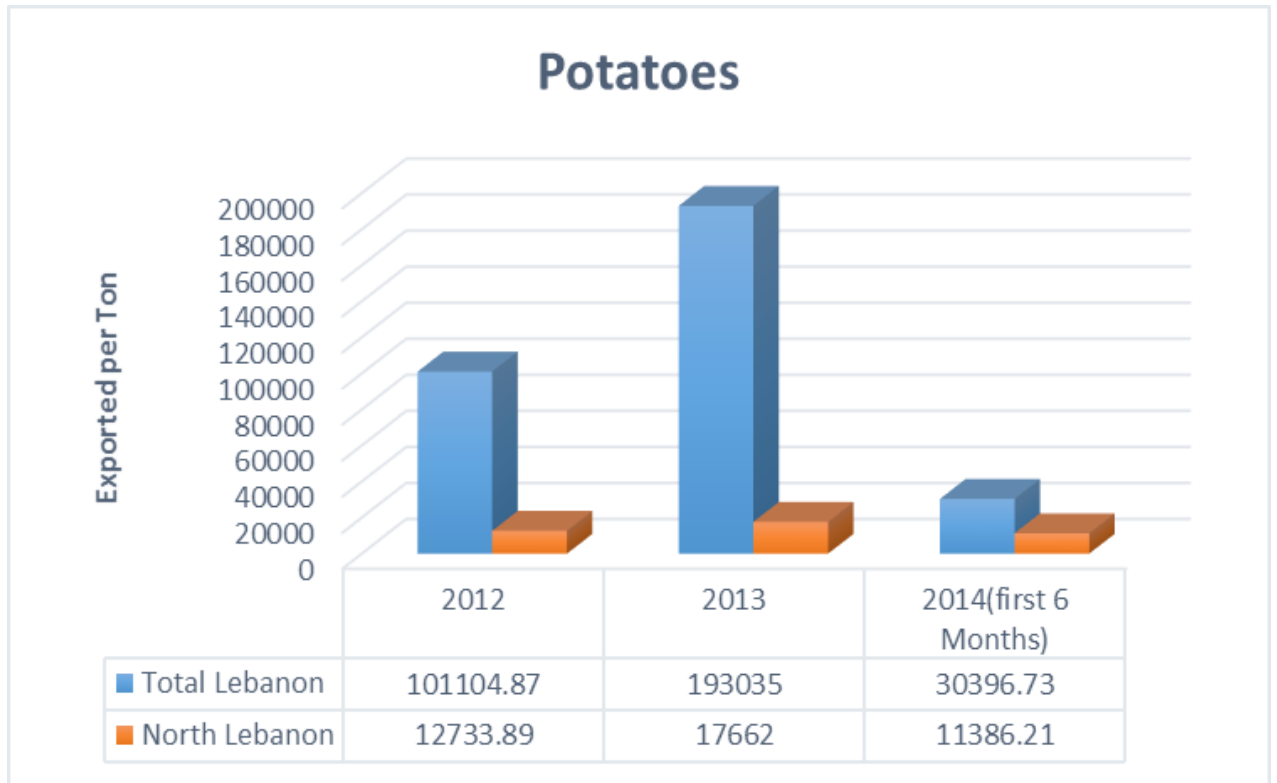
ويبيّن القرار بمنح لبنان بعض الاستثناءات عن الحظر العام لاستيراد الاتحاد الأوروبي البطاطا اللبنانية، الاعتراف بجهود السلطات اللبنانية، بالإضافة إلى المجتمع الزراعي اللبناني من أجل تحسين نوعيّة المنتجات وسلسلة التوريد الصحيّة والصحيّة النباتيّة. وقد تم دعم ذلك من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، لا سيّما إيطاليا وسفارتها في لبنان من خلال مشروع بلغت قيمته ٤٠٠,٠٠٠ يورو نفّذ بالتعاون مع Istituto Agronomico Mediterraneo di Bari بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

ويسمح القرار للبنان بالإفادة من تصدير كمّيّة تبلغ ٥٠,٠٠٠ طنّ من درنات البطاطا أو البطاطا الناضجة معفاة من الضرائب والرسوم، تمّ التفاوض عليها ضمن إطار اتّفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. وكان من المتوقّع أن تقدّم إمكانية تصدير البطاطا إلى الاتحاد الأوروبي فرضاً اقتصاديّة كبرى، لا سيّما بالنسبة إلى أكثر المناطق الزراعيّة تأثراً بالأزمة السوريّة. إلّا أنّ أسعار درنات البطاطا أو البطاطا الناضجة في الأسواق المحليّة ارتفعت وبلغت أسعار الصادرات، ما أدّى إلى تراجع كمّيّات البطاطا المصدّرة إلى الأسواق الأوروبيّة الجديدة المفتوحة. يُباع حالياً كيلوغرام البطاطا بـ ٥٠٠ ليرة لبنانيّة. ويتدّمر المصدّرون من أنّ السعر مرتفع جدّاً. فمع إضافة كلفة النقل، تصبح أسعار البطاطا اللبنانيّة أعلى من أسعار البطاطا المتوقّرة أصلاً في معظم البلدان المستوردة. وعلى الرغم من أنّ أسعار البطاطا المحليّة في الأسواق المحليّة المرتفعة أمر جيّد بالنسبة إلى المزارعين، إلّا أنّ ذلك لا يدعم فكرة الاستدامة في الأسواق الدوليّة على الأمد الطويل.

الجدول ٤

لائحة بالأسواق المستوردة للببطا، الطازجة او المبزّدة، المصدّرة من لبنان

المستورد	٢٠١٤ قيمة وحدة الصادرات، دولار أميركيّ للطنّ	لقيمة المصدّرة في العام ٢٠١٤، بالآلاف الدولارات الأميريكيّة	الكمّيّات المصدّرة في العام ٢٠١٤، بالأطنان
العالم	208	48786	234407
الإمارات العربيّة المتّحدة	218	11214	51438
الأردن	198	7663	38610
الكويت	197	7238	36797
الجمهورية العربيّة السوريّة	293	5801	19773
المملكة العربيّة السعوديّة	197	4471	22666
قطر	206	3024	14663
عمان	191	2805	14684
العراق	124	2783	22441
الفديريالية الروسيّة	413	2526	6111
البحرين	168	1190	7064
توغو	1292	31	24
تركيا	213	17	80
كوت ديفوار	448	13	29
مصر	346	9	26
الكونغو	1000	1	1



الرسم ١٠: البطاطا المصدّرة بالأطنان (المراجع: إيدال، ٢٠١٤)

ركّز معظم المستطلعة آراؤهم على أهميّة شهادة «الممارسات الزراعية الجيّدة العالمية Global GAP». فمعيّار الممارسات الزراعيّة الجيّدة العالمية للفاكهة وللخضراوات الطازجة يُعتمد لتحسين معايير إنتاج الفاكهة والخضراوات الطازجة، ويعترف به الباعة بالتجزئة الأوروبيين. والحصول على الشهادة المذكورة يضمن تكافؤ الفرص على مستوى السلامة والجودة، ويبين أن المزارعين مستعدّون دوماً لتحسين الأنظمة المعتمدة وتحسين المعايير. وتجدر الإشارة إلى أن الممارسات الزراعيّة الجيّدة العالمية (المعروفة سابقاً بالشراكة العالمية من أجل زراعة سليمة ومستدامة EUREPGAP) أعدّها شركة EHI المتمركزة في ألمانيا وتضمّ كبار باعة المواد الغذائيّة بالتجزئة الأوروبيين. وتضمّ الممارسات الزراعيّة الجيّدة العالمية أكثر من ٥٠٠ شركة، وهي ملتزمة بإنشاء معايير دوليّة خاصة بالزراعة. يوصي الفريق المعنيّ بالأبحاث بتمهيد الطريق أمام المزارعين اللبنانيين في عكّار كي يحصلوا على شهادة الممارسات الزراعيّة الجيّدة العالمية، بما أن ذلك يحل العديد من المشاكل في سلسلة القيمة وييسر الدخول إلى أسواق الصادرات.

هناك العديد من هيئات منح الشهادة ذات الصلة بالمعيار المذكور أعلاه المنتشرة في لبنان، من شأنها أن تعطي زبائنها وأيّ زبون جديد فرصة اعتماد أفضل الممارسات على مستوى ما تبقى من سلسلة التوريد.

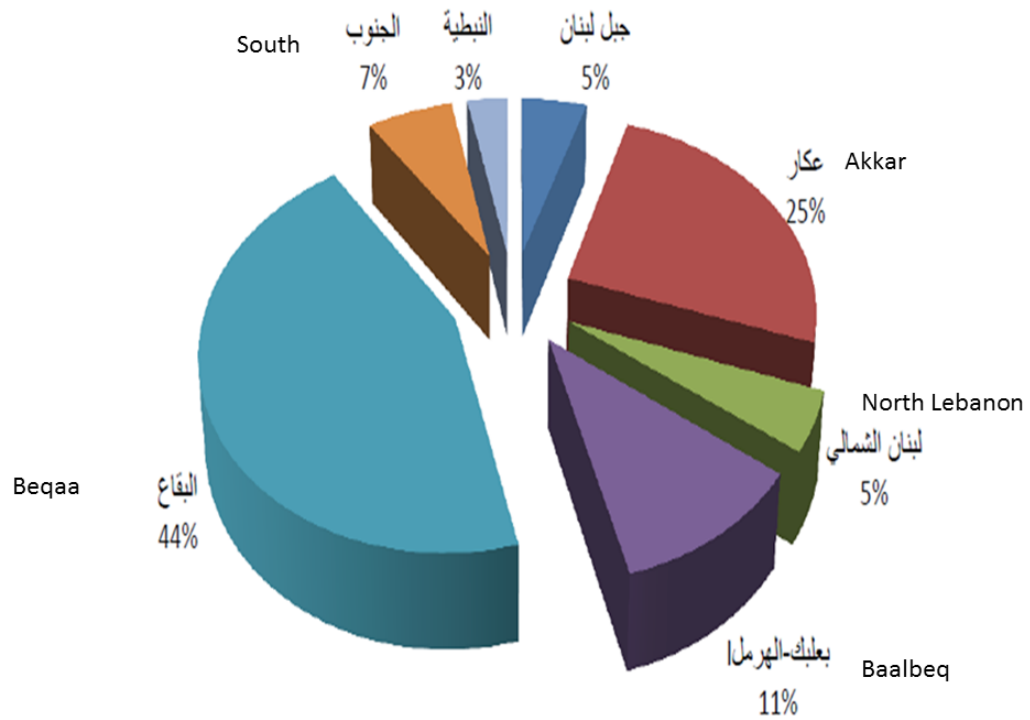
طريقة عمل نظام السوق في عكار (الخضراوات الورقية)



الرسم ١١: إنتاج الشتل في الخيم البلاستيكية
(الصورة بعدسة هشام الجزار)

الخضراوات الورقية

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات الورقية في لبنان ٧٢,٩٩٦ دنماً، بما في ذلك ٤,٢٤٧ دنماً في الخيم البلاستيكية.



الرسم ١٢: توزيع المساحات المزروعة بحسب المحافظات (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)

تشكّل عكار أكبر منطقة إنتاج للخضراوات على المستوى الوطني (وزارة الزراعة، ٢٠١٠). تُزرع البندورة في كافة المناطق، لا سيّما في الخيم البلاستيكية في السهول الساحلية. أمّا الخيار والكوسا والغليغلة والباذنجان والفاصوليا فتُزرع عادة في الخيم البلاستيكية، في حين أنّ الخضراوات الورقية تُزرع في الأراضي المفتوحة، في الخيم والأنفاق البلاستيكية.

يبيّن الجدول أدناه المحاصيل المزروعة في عكار وفقاً لأرقام وزارة الزراعة الصادرة في العام ٢٠١٠ (بما في ذلك الخضراوات الورقية وباستثناء البطاطا).

الجدول ٥

المحاصيل المزروعة في عكار

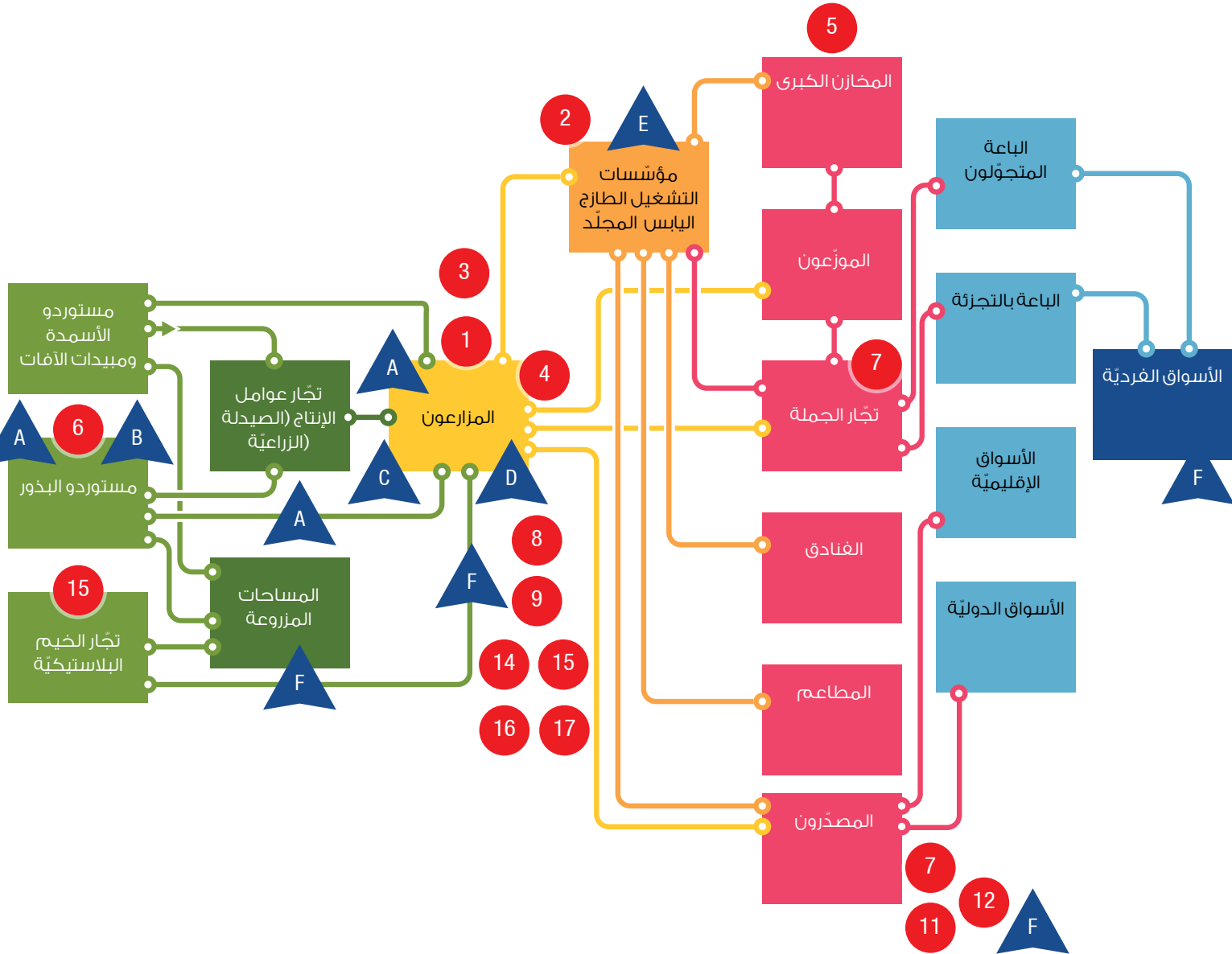
المحصول	المساحة المزروعة (بالهكتار)	% تغطية عكار بالنسبة إلى سبع محافظات
مجموع الخضراوات	26602	23%
الفاصوليا الخضراء	829	27%
الحمص	546	19%
الفول	387	24%
البازيلاء	146	14%
الخبث	259	10%
السبانخ	250	66%
الملغوف	212	19%
القرنبيط	145	19%
الملوخية	115	46%
البندورة	789	18%
الخيار	543	13%
الباذنجان	788	38%
الكوسا والقرع	502	35%
البصل	529	14%
الفجل	145	48%
الجزر	35	12%
البقدونس	589	53%
الزعر	53	29%
النعناع	57	33%

وقد اتفق الفريق المعنيّ بالإبحاث أن يركّز ضمن إطار هذه الدراسة، على السبانخ، والفجل، والخبث، والهندباء، والبقدونس، والنعناع، والزعر، والروكا والملوخية، كعينة عن المحاصيل التي تمثّل الخضراوات الورقية المزروعة في عكار.

الرسم ٣: خارطة سلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية في عّار



القواعد



الوظائف الداعمة

مواضع الضعف/المشاكل:

١. مدة صلاحية قصيرة جدًا؛
٢. آلات التجفيف محدودة والتركيز على أنواع محدّدة من المحاصيل؛
٣. صعوبة اعتماد تكنولوجيا جديدة في القطاع (على غرار الإنتاج من دون تربة)؛
٤. صعوبة بيع المحاصيل في بعض الحالات؛
٥. انخفاض الأسعار في بعض الحالات؛
٦. عدم توفر البذور والشتول ضمن الأطر الزمنية المناسبة؛
٧. عدم توفر الأماكن المخصصة للتبريد في المطار وبعض الأسواق المحلية؛
٨. الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقًا للمعايير والتوجيهات المقترحة؛
٩. تلوث مياه الريّ بمياه الصرف الصحي؛
١٠. ضعف دور التعاونيات؛
١١. النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن؛
١٢. عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج وتوضيحه بهدف التصدير؛
١٣. النقص في التخطيط وفقًا لحاجات السوق أو الفترات الزراعية؛
١٤. عدم ادراك/علم المزارع بعض الأنواع الجديدة والمطلوبة؛
١٥. ارتفاع كلفة الإنتاج؛
١٦. أجور العمّال الزراعيين المنخفضة وعدم المساواة في الأجور وشروط العمل بين الرجل والمرأة؛
١٧. تفشي عمالة الأطفال؛

مواضع القوة:

١. سهولة استيراد البذور؛
٢. توفر عدد كبير من مستوردي البذور؛
٣. إمكانية زراعة عدة مواسم في السنة؛
٤. إمكانية زراعة أكثر من محصول في السنة؛
٥. إمكانية الارتباط بقطاع صناعات الأغذية الزراعية؛
٦. ارتفاع الطلب على مستوى الأسواق المحلية والأجنبية؛
٧. كثافة اليد العاملة؛
٨. توفر الخبراء الزراعيين؛
٩. توفر الدورات التدريبية.

ليست سلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية في لبنان معقّدة مثل البطاطا. فالمزارع يشتري البذور والأسمدة ومبيدات الآفات من المورد المحلي. ومصنّعو الخيم البلاستيكية منتشرون أيضًا على الأراضي اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، المشاتل متوفرة أيضًا. ويمكن المزارعون أن يشتروا البذور و/أو الشتل مباشرة من المشاتل أو يمكنهم أن يؤمنوا البذور التي يرغبون فيها فتزرعها لهم.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شارك الأطراف المعنيون الأساسيون في ورشة عمل أجريت في حلبا (عكار) من أجل التصديق على نتائج تحليل سلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية في عكار. وقد أجمع المشاركون على عدد من القيود المحددة التي تعيق سلسلة القيمة. منها: قصر مدّة صلاحية الخضراوات الورقية؛ عدم توفر آلات التجفيف؛ الصعوبة في بيع المحاصيل وانخفاض الأسعار في بعض الحالات؛ النقص في مرافق التبريد في المطار وبعض الأسواق المحلية؛ استخدام المزارعين غير السليم للأدوية والأسمدة؛ تلوث مياه الريّ بمياه الصرف الصحي؛ ضعف دور التعاونيات؛ النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن. ومن القيود الأخرى التي لم تحظ بالإجماع، عدم توفر البذور والشتل ضمن الأطر الزمنية المناسبة.

نقص في التخطيط او التنظيم بحسب حاجات السوق او فترات الزراعة

البينة المحيطة
(المعايير ، القوانين، التشريعات...)

تلوث مياه
الري من المياه
المبتذلة

المؤسسسات الداعمة
(المعلومات، الابحاث
وال تطوير...)

ضعف دور التعاونيات

المدخلات المزارعين التسويق

الرسم ٥: القيود التي تؤثر على المنظمات الداعمة لسلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية

نظام السوق بتفاصيله

تأمين عوامل الإنتاج

إنّ عوامل الإنتاج الأساسية المطلوبة لنظام الإنتاج الزراعيّ متوفرة في لبنان، تمامًا كما هي الحال بالنسبة إلى البطاطا. وقد أثّرت الأزمة السوريّة على كلفة بعض عوامل الإنتاج ولكنّها جميعها متوفرة عامّة في السوق المحليّة. ويتمّ استيراد البذور من أوروبا بصورة أساسيّة (من فرنسا وإيطاليا)، باستثناء بذور الزعتر والبقدونس التي تُستورد من سوريا. ولم يتدّمّر إلا عدد قليل من المزارعين من النقص في البذور في بعض الأحيان ولكنهم يشترون دائمًا البذور ويخزّنها لسنوات للحالات الطارئة.

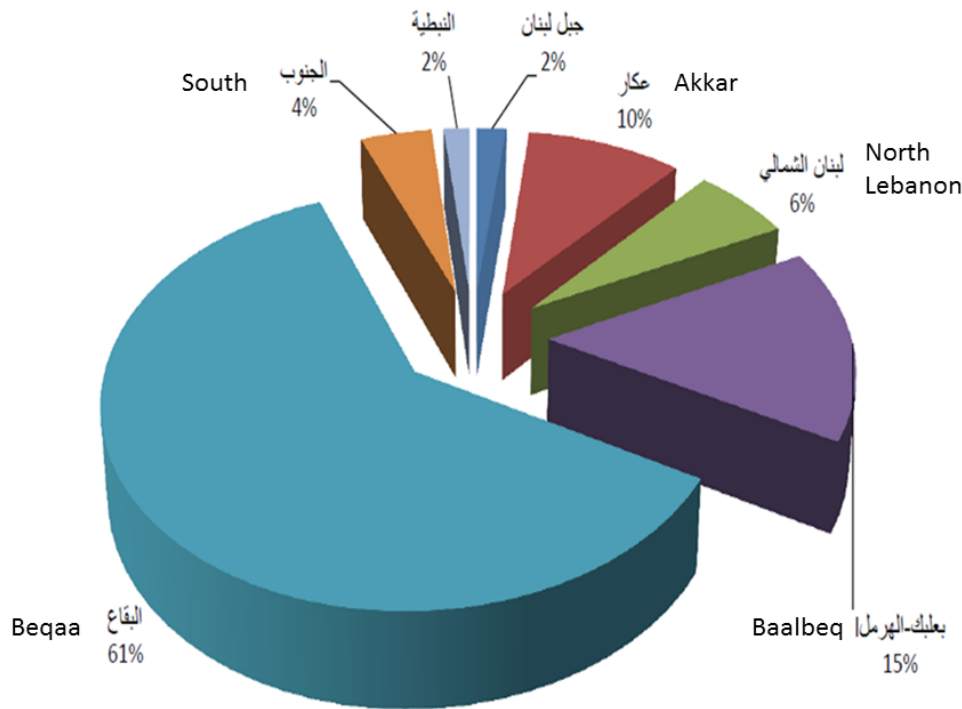
وغيابًا ما يستخدم المزارعون مبيدات الآفات الصينيّة لأنّها أرخص سعرًا وتعطي نتائج جيّدة.

وصول المزارعين إلى عوامل الإنتاج

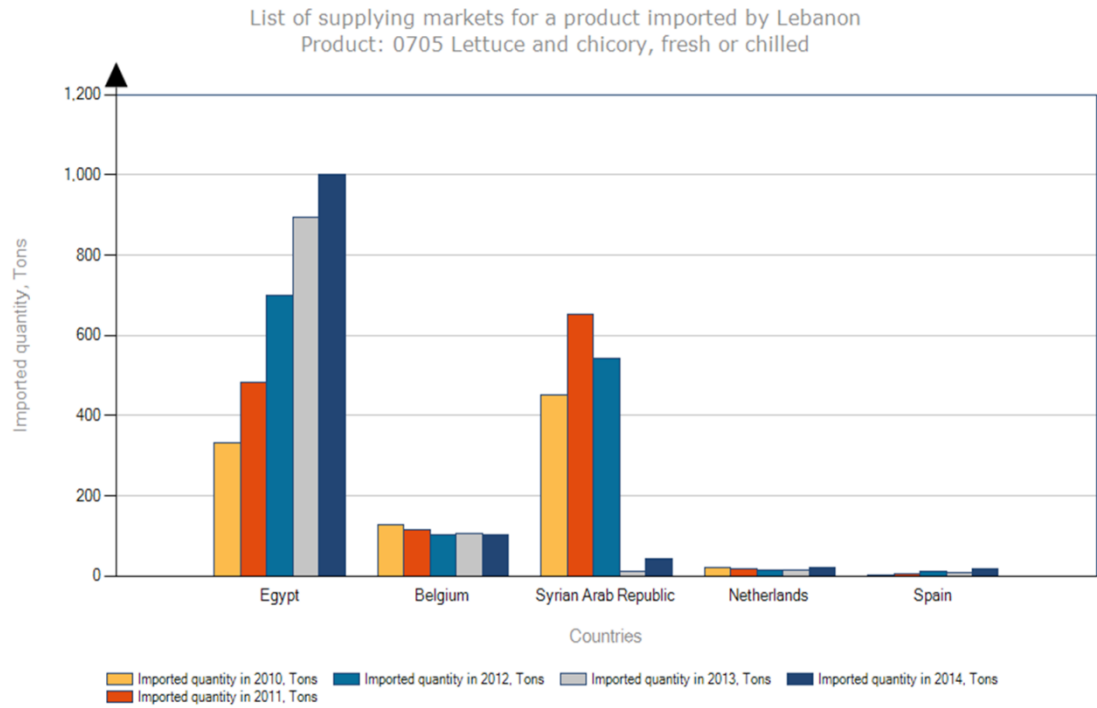
لم يشكّ أيّ من المزارعين المستطلّعة آراؤهم من تقييد الوصول إلى عوامل الإنتاج.

الإنتاج

من بين المحاصيل التي تقع ضمن فئة الخضراوات الورقيّة الخسّ. والخسّ متعدّد الأنواع، والنوعان الأكثر شيوعًا هما الخسّ الرومانيّ والأيسبرغ.



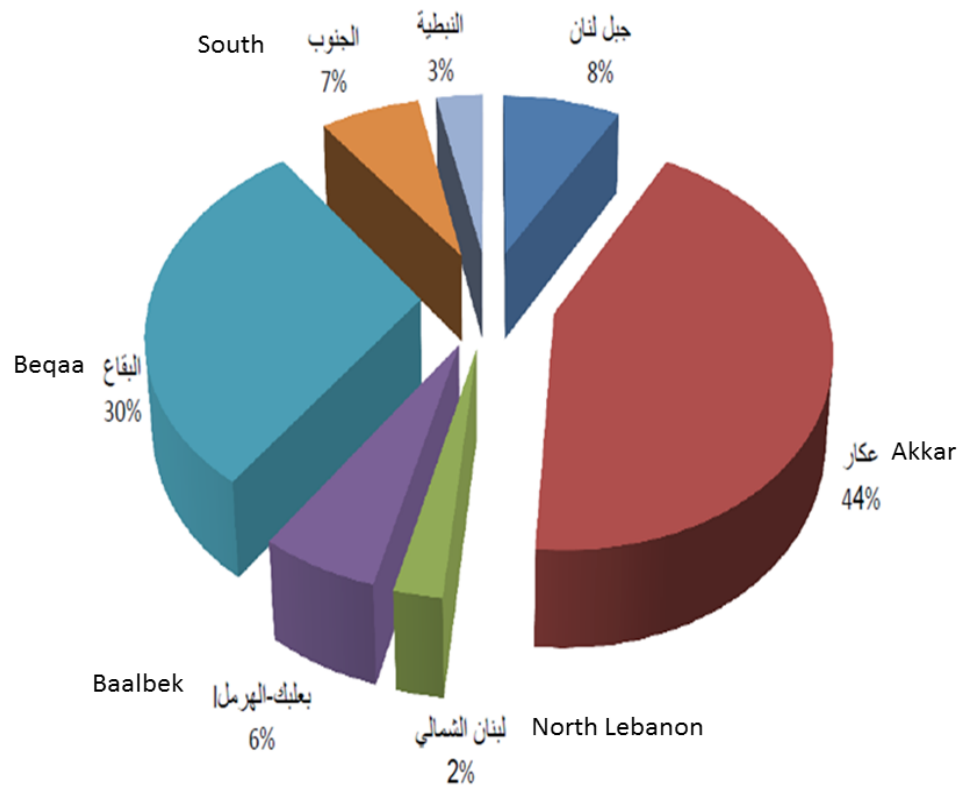
الرسم ١٦: توزيع المساحات المزروعة وفقًا للمحافظات (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)



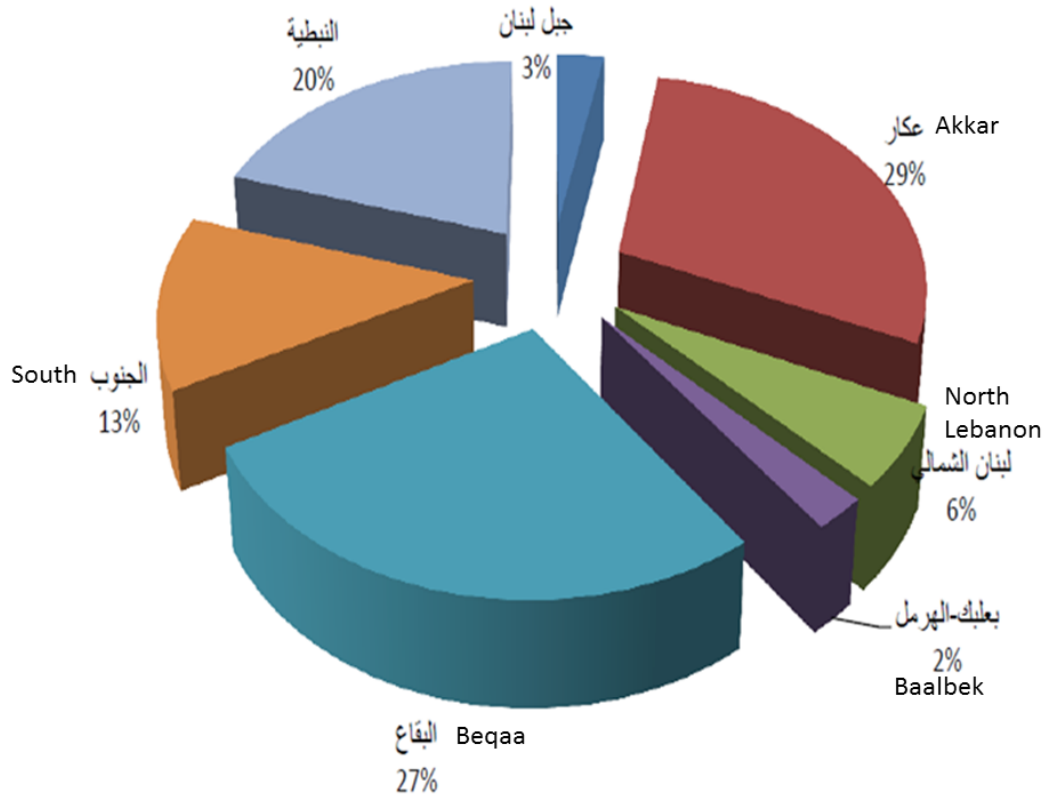
الرسم ٧: أسواق توريد الخس والهندباء الطازجة أو المبرّدة التي يستوردها لبنان (المرجع: TRADE MAP)

يبيّن الرسم ٧ بكلّ وضوح أنّه كمّيات الخس والهندباء المستوردة من سوريا انخفضت انخفاضاً ملحوظاً لصالح مصر بسبب الأوضاع السياسيّة والأمنيّة غير المستقرّة. ما يبيّن أنّ الأسواق المحليّة لا تزال قادرة على امتصاص كمّيات أكبر من الإنتاج المحليّ.

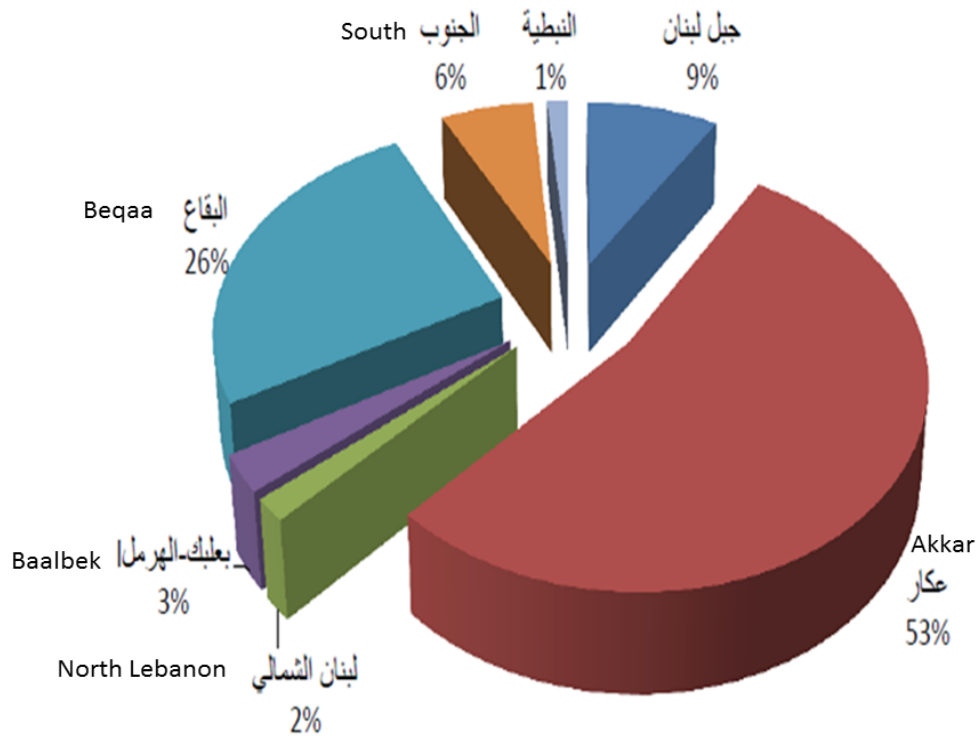
ومن بين الخضراوات الأخرى الورقيّة المخصّصة للسلطة البقدونس والنعناع والروكا. وتسجّل عكار ٤٤ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة بالخضراوات الورقيّة وتحلّ بالتالي المركز الأوّل على مستوى المساحات المزروعة.



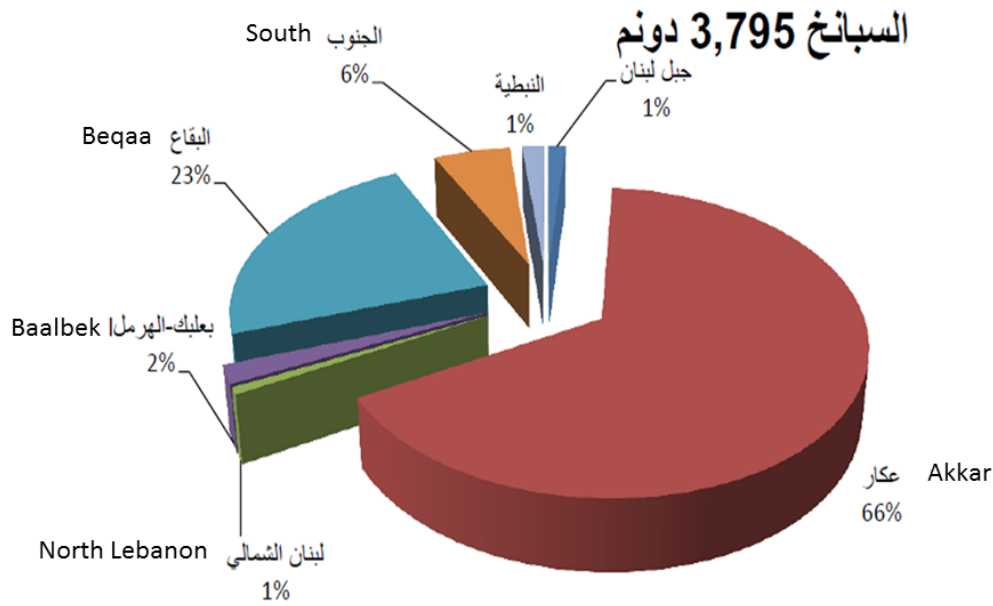
الرسم ٨: الخضراوات الورقيّة المخصّصة للسلطة – توزيع المساحات المزروعة وفقاً للمحافظات (المرجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)



الرسم ١٩: الزعفران - توزيع المساحات المزروعة وفقاً للمحافظات (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)



الرسم ٢٠: البقدونس - توزيع المساحات المزروعة وفقاً للمحافظات (المراجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)



الرسم ٢١: السبانخ – توزيع المساحات المزروعة وفقاً للمحافظات (المرجع: وزارة الزراعة، ٢٠١٠)

يبدأ موسم الخضراوات الورقية في عكار في أيلول/سبتمبر وينتهي في حزيران/يونيو، وخلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، ينزَع البلاستيك عن الخيم ويستبدل بشبك لخفض الحرارة داخل الخيم، وتزرع بعض المحاصيل، على غرار الروكا، والزعر والنعناع خلال الفترة المذكورة في موازاة إجراء عمليات صيانة بصورة منتظمة. بهدف فهم سلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية في لبنان بصورة أفضل، احتسب الفريق المعني بالأبحاث كلفة الأيسبرغ كمثال عن كلفة الخضراوات الورقية (لكل خيمة بلاستيكية). وتعتبر العملية الحسابية التالية أنه يمكن إنشاء ثلاث خيم بلاستيكية في كل دنم:

- استئجار الأرض = ٦٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية سنوياً (٢٢٥,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة).
- البذور = ١٤٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (١٤٠ شتلة لكل خيمة).
- الأسمدة = ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة.
- العمليات الزراعية = ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة.
- مبيدات الآفات = ٣٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة.
- الري = تغطيه العمليات الزراعية.
- الحصاد = ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة.
- المجموع = ٥١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل خيمة. في حال أنتجت كل خيمة بلاستيكية ١٤٠ خسة أيسبرغ، تبلغ كلفة كل خسة ٣٦٨ ليرة لبنانية. وبعد إضافة كلفة التوزيع (حوالي ١٣٣ ليرة لبنانية لكل خسة)، تصبح كلفة كل خسة أيسبرغ ٥٠٢ ليرة لبنانية. ويختلف سعر المبيع بين موسمين وآخر ولكن المعدل يبلغ ١٠٠ ليرة لبنانية تقريباً.

تبيّن الحسابات أعلاه أنّ أعلى كلفة هي كلفة استئجار الأرض وشراء البذور عند إنتاج الخس. ما يسفر ارتفاع كميّة المساحات المعروضة للإيجار خلال السنوات الأخيرة.

ومن أجل المنافسة بصورة أفضل على مستوى الأسواق المحليّة والأسواق العالميّة، ينصح الفريق المعني بالأبحاث، باللجوء إلى الزراعة المائية للحصول على محاصيل أكبر.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ إنتاج الخضراوات الورقية كثيف العمالة ويعتمد بصورة أساسية على اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات المحاذية للحقول. ويُدفع للرجل أجراً (٣,٠٠٠ ليرة لبنانية في الساعة) يساوي ضعف أجر المرأة (١,٥٠٠ ليرة لبنانية في الساعة). وقد لاحظ الفريق المعني بالأبحاث أنّ العديد من الأطفال السوريين يعملون في الحقول، ويُدفع لهم أجراً يساوي أجر المرأة.

التجميع والتسويق

يبيع المزارعون منتجاتهم مباشرة إلى أسواق البيع في الجملة والموزعين والمصدّرين. وتُباع المنتجات في أسواق الجملة المنتشرة في عكار وطرابلس وبيروت. ويدفع التجار إلى المزارعين الأموال التي تدّرها المبيعات بصورة أسبوعية بعد حسم عمولة قدرها ١٠ في المائة. ويحدّد التجار لا المزارعين أسعار البيع. وتزد المنتجات التي لم يتم بيعها إلى المزارع، على الرغم من أن الكميات لا تكون كبيرة عادة، لا سيما خلال فترة فصل الصيف لأنّ مدّة صلاحية الخضراوات الورقية قصيرة.

ومن بين الفصول التي ترتفع فيها مبيعات الخضراوات الورقية كثيرًا شهر رمضان. وخلال هذا الشهر ترتفع أيضًا أسعارها في الأسواق اللبنانية، ما يصعب عملية شرائها. وقد ترتفع الأسعار بنسبة ١٠ في المائة بسبب ارتفاع الطلب المضطرد. وغالبًا ما يكيف المزارعون دورة الإنتاج كي يستفيدوا من هذا الشهر ويحققوا أكبر قدر من الربح.

في حين أنّ معظم سكّان الأرياف لا يزالون يعتمدون على المأكولات التقليدية كأساس لغذائهم، يشتري سكّان المدن والمراكز العالمية المواد الغذائية المصنّعة والموضّبة لتأمين راحتهم. كما أنّ ارتفاع عدد النساء العاملات خارج المنزل يزيد من الضغوط لإحداث هذا التغيير.

يعالج عدد من الشركات اللبنانية والمنظمات غير الحكومية الخضراوات الورقية المخضّصة للسلطة. فبعد حصادها مباشرة من المزارع أو شرائها من أسواق الجملة، تُنظف الخضراوات وتُغزل بالتفريغ من الهواء وتوضّب وتوضّع عليها العلامة التجارية في المصنع.

يعتبر الفريق المعني بالأبحاث أنّ هذا الجزء من سلسلة القيمة يتمتّع بإمكانات هائلة للتحسين والتطوير، إن كانت الخضراوات معدّة، أو مجلّدة، أو مجفّفة أو حتّى معصورة. وهناك أيضًا إمكانات لزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات المعروضة، بما أنّه لم تتم بعد تلبية طلب السوق بالكامل.

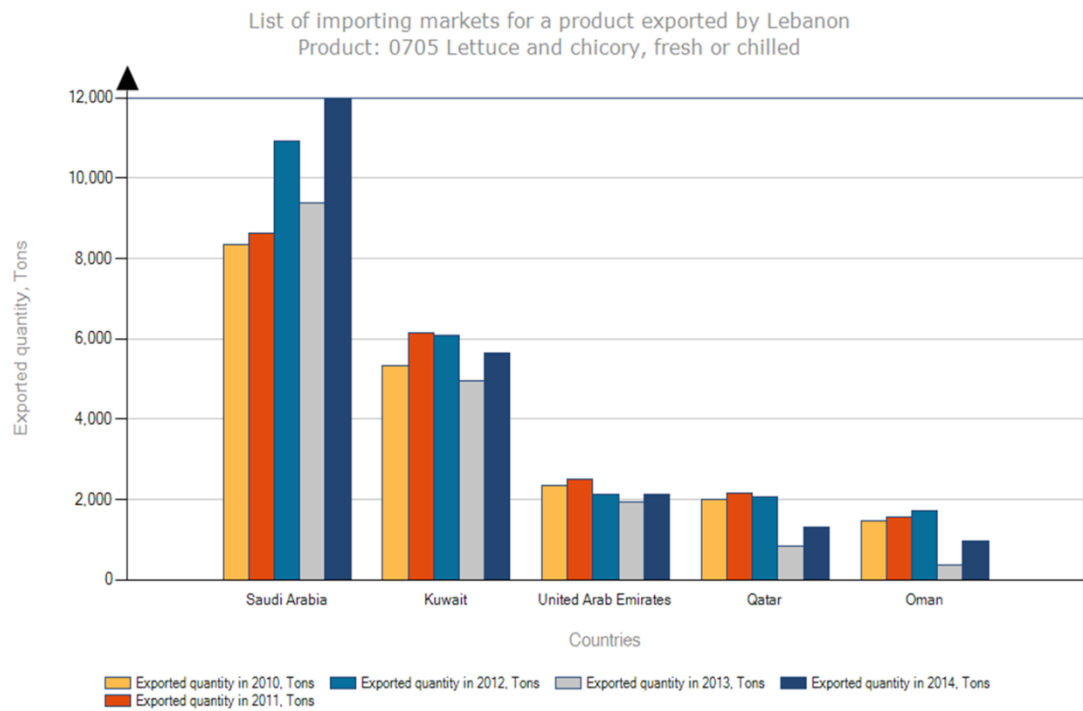
البيع بالجملة والتجزئة

يسيطر على سوق التجزئة سلاسل المخازن الكبرى، مثل سبينس، وكارفور، ومونوبري، بالإضافة إلى المخازن المتوسطة والصغيرة الحجم مثل أبو خليل وعون شركوتيه. يبره الموزعون مع المخازن الكبرى عقودًا سنوية تقضي بتزويدها بحاجاتها اليومية بالخضراوات الورقية. وتتغير الأسعار بصورة يومية وتحدّد على أساس أسعار السوق. ويدفع للموردين بصورة تلقائية عند نهاية كلّ موسم وفقًا لشروط العقد المبرّم.

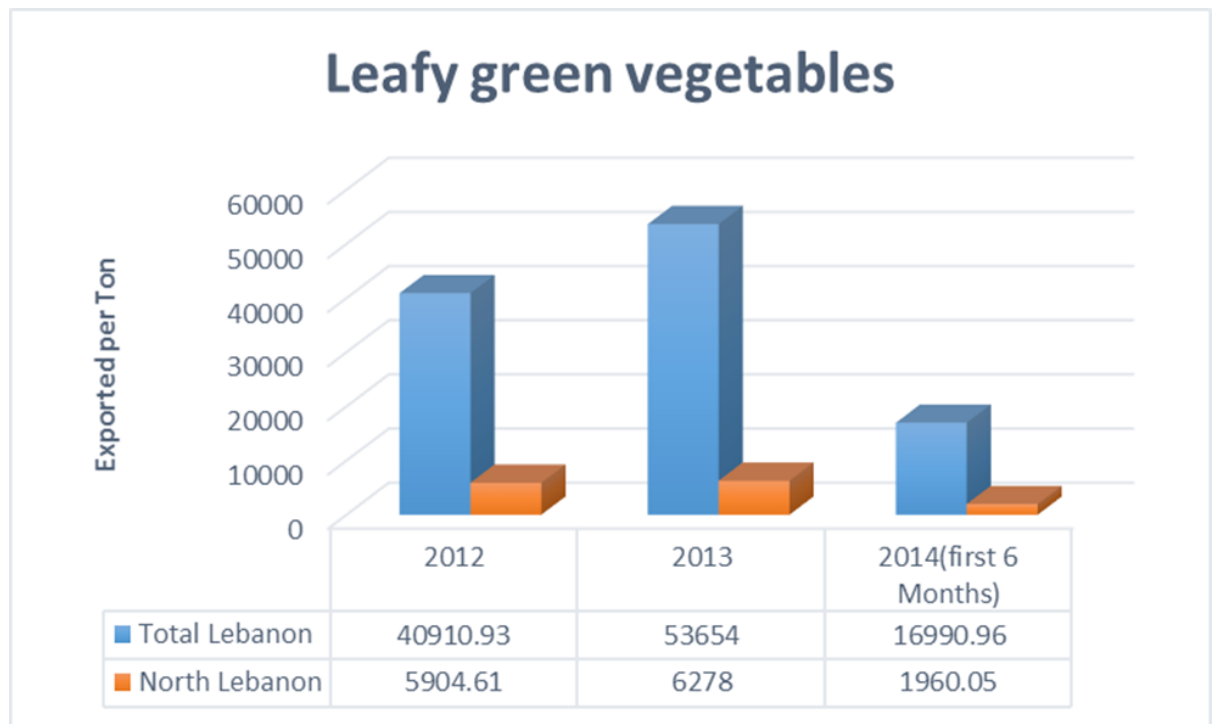
الصادرات

تخضع الخضراوات الورقية المصدّرة من لبنان بمعظمها إلى المراقبة الصحية والصحية النباتية التي تفرضها البلدان المستوردة. ومن بين الحواجز الأخرى، غياب المعايير والمقاربات الموحّدة. فغالبًا ما تمنع توسّع التصدير، عدم القدرة على احترام المعايير الرفيعة ذات الصلة بالجودة وهامش الخلل، وطريقة تقديم المنتج، وتوضيئه وتقفيه ووضع العلامة التجارية واستخدام مبيدات الآفات. وعلى الرغم من هذه الصعوبات كلّها، تمكّن عدد من المصدّرين اللبنانيين من اختراق الأسواق الأوروبية بعدد من السلع. ويعتمد مثلًا أحد أكبر مصدّري الخضراوات الورقية، وهو السيّد جوزيف الحولي (Euro Co)، على أقربائه في فرنسا بصورة أساسية، لتسويق منتجاته اللبنانية. وتُنقل الخضراوات الورقية جواً مرة أو مرتين في الأسبوع. وبسبب عدم توقّر مناطق التخزين المبرّدة في مطار بيروت، تُرسل المنتجات مباشرة إلى الطائرة قبيل إقلاعها لتفادي إتلافها. واستخدام أدوات التوضيب المناسبة لكل محصول أساسي لحماية الشحنة خلال نقلها.

أمّا سبينس، وهي سلسلة مخازن كبرى في لبنان، فتقوم بعمليات تصدير داخليّ للمنتجات إلى فروعها المنتشرة في قطر، ومصر والأردن. وليست الكميات المصدّرة بكبيرة (٣-٤ طن) ولكن ذلك يبيّن الإمكانات الكبرى لتصدير الخضراوات الورقية. بالإضافة إلى ذلك، يرتفع الطلب على الخضراوات الورقية خلال فصل الشتاء في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي.



الرسم ٢٢: أسواق الخس والهندباء الطازج والمبرد المصدر من لبنان (المراجع: TRADE MAP)



الرسم ٢٣: الخضراوات الورقية المصدرة بالأطنان (المراجع: إيدال ٢٠١٤)

المنظمات الداعمة والبيئة المؤاتية

وزارة الزراعة

إن وزارة الزراعة هي المؤسسة المسؤولة عن إعداد إطار العمل الاستراتيجي الخاص بالزراعة، وصياغة السياسات والبرامج لتنمية القطاع وتنفيذها في لبنان. ووزارة الزراعة مسؤولة عن إعداد إطار العمل القانوني والتنظيمي الملائم، وتعزيز تنمية البنى التحتية من أجل دعم الاستثمار وتحسين الإنتاج والتسويق الزراعي. كما تلعب دوراً أساسياً في إدارة الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد (الأراضي الزراعية، ومياه الري، والغابات، ومصايد الأسماك والمراعي) وتساهم في برامج تنمية الأرياف.

لا يزال قطاع الزراعة في لبنان يعاني بسبب الضعف الهيكلي المزمن، ما يتطلب اعتماد برامج تكيف على مستويات مختلفة. وفي هذا السياق، تم إعداد إطار العمل الاستراتيجي لوزارة الزراعة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٠ وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويتمحور حول ثمانية أركان تيسر التدخل على المستويات المركزية والمحلية، من خلال سلسلة من البرامج/المشاريع والإجراءات السياسية تهدف إلى خفض كلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات الزراعية اللبنانية. أما الأركان الأساسية لإطار العمل الاستراتيجي وبرامج التنفيذ التي اعتمدها وزارة الزراعة فهي كالتالي:

- تحديث وإصدار التنظيمات الملائمة؛
- تحسين هيكلية وزارة الزراعة التنظيمية ودورها وتعزيز التنسيق بين القطاعات العام والخاص والأهلي؛
- تحديث البنى التحتية الزراعية وتحسين فعالية استخدام الموارد الطبيعية؛
- تحسين التوسع الزراعي؛
- فرض مراقبة المنتجات الزراعية وعوامل الإنتاج والأحراج ومصايد الأسماك وصيد الحيوانات؛
- تطوير سلاسل القيمة، وتحسين نوعية المنتجات الزراعية وتصنيعها وتسويقها وتصديرها؛
- إنشاء برامج لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية (التربة، والأحراج، والتنوع البيولوجي، واستخدام الأراضي الزراعية والمراعي الهامشية ومصايد الأسماك).

منذ حوالي العشرة سنوات، تم إنشاء لجنة تعنى بقطاع البطاطا، تتألف من ممثلين عن وزارة الزراعة، والجامعات، والمزارعين، والتعاونيات والأطراف المعنية من القطاع الخاص، من أجل متابعة قضايا القطاع والتنسيق في ما بينها. إلا أن هذه اللجنة لم تعد، ولسوء الحظ، ناشطة.

وقد ركز جميع المستطلعة آراؤهم على أن البطاطا لا تشكل محصولاً أولوياً بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، وبالتالي لا تحظى بانتباه صانعي السياسات. وليست البطاطا بأهمية الحمضيات أو غيرها من المحاصيل النقدية للتصدير على مستوى الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، ليست السياسات الحكومية جلية على مستوى المزارع، كما لا يشعر المزارعون بانعكاسات السياسات على حياتهم اليومية. وقد نقل المستطلعة آراؤهم رسالة واضحة مفادها أن مستقبل المحصول يعتمد على السياسة الزراعية.

من ناحية أخرى، تعاني الوزارة بسبب ميزانيته المنخفضة فقد بلغت في العام ٢٠١٥، ٤٥ مليون دولار، ٣٠ مليون منها مخصص لتغطية المصاريف التشغيلية (بما في ذلك الأجور)، وبالتالي لا يبقى إلا ١٥ مليون دولار أميركي لتنفيذ الأنشطة المخطط لها. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى للميزانية الذي يسمح للوزارة بتحسين أداؤها يتراوح بين ٧٠ و٩٠ مليون دولار.

ومن بين البرامج التي تنفذها حالياً وزارة الزراعة أو سبق أن نفذتها منذ فترة وجيزة في عكار، ما يلي:

- مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجلس الإنماء والإعمار: مشروع تنمية البنى التحتية الزراعية (الطرق، وأنظمة الري، وتجميع المياه)، إلخ. (انتهى تنفيذ المشروع).
- مشاريع ARTGOLD وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خطة عمل استراتيجية لإنتاج الخضراوات، وخطة عمل استراتيجية لإنتاج الزيتون في دريب، وتدريب المزارعين ميدانياً، إلخ. (انتهى تنفيذ المشروع).
- مشروع صندوق إنعاش لبنان بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ووزارة الزراعة: إنعاش قطاع الألبان في البقاع والهرمل ومرتفعات عكار وإعادة تأهيله.

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)

تم إنشاء إيدال في العام ١٩٩٤، وهي وكالة وطنية لتعزيز الاستثمارات تهدف إلى دعم لبنان كي يصبح مقصداً أساسياً للاستثمارات، ويجذب وييسر ويحافظ على الاستثمارات في البلاد.



الرسم ٢٤: إيدال

عزّز قانون الاستثمار رقم ٣٦٠، الذي صدر في العام ٢٠٠١، مهمّة إيدال من خلال تأمين إطار عمل ينظّم الأنشطة الاستثمارية في لبنان، وخلق سلسلة من الحوافز وخدمات لدعم الأعمال لخدمة المستثمرين. وقد حدّد قانون الاستثمار رقم ٣٦٠ سلسلة من الأولويات على مستوى القطاع تبرز أفضل الفرص نظرًا إلى إمكانيات الاستثمار والأثر على النمو الاجتماعي الاقتصادي. ومن بين القطاعات التي تمّ تحديدها قطاعات الصناعة والزراعة والصناعات الزراعية، والسياحة والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا والإعلام.

تتمتّع إيدال باستقلالية مالية وإدارية وترفع تقاريرها إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة الذي يملك سلطة وصاية عليها. ولإيدال سلطة تخوّلها المساهمة في دعم المنتجات اللبنانية والترويج لها تسويقها، لا سيّما المنتجات الزراعية والصناعية الزراعية والمواد المستخدمة في الصناعات الغذائية في لبنان، من بين مسؤولياتها الأخرى. ومن بين أنشطة الترويج للصادرات ما يلي:

- تأمين البيانات ذات الصلة بأسواق الصادرات وفرص التصدير المتاحة؛
- دعم المؤسسات في الوصول إلى الأسواق الخارجية؛
- تأمين المساعدة التقنية للمصدّرين في ميادين محدّدة؛
- دعم المشاركة في المعارض الأجنبية.

وقد أنشأت إيدال برنامجين، هما برنامج تنمية الصادرات الزراعية وبرنامج AGRO MAP، بهدف تأمين الدعم المالي وغير المالي إلى القطاعين، ونجحت في إنعاش التجارة بالمنتجات الزراعية والصناعية الزراعية.

الانتقال من برنامج EXPORT PLUS إلى برنامج AGRI PLUS

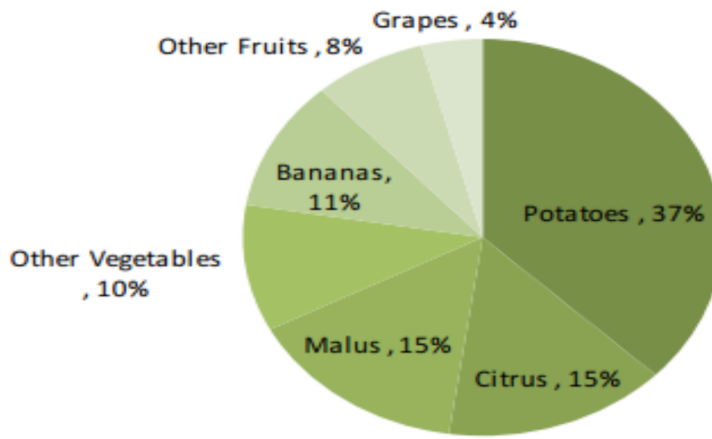
في العام ٢٠٠١، أطلقت إيدال برنامج Export Plus بهدف دعم المصدّرين في تسويق منتجاتهم الزراعية في الأسواق الإقليمية والعالمية. وجاء هذا الدعم على شكل دعم ماليّ نقديّ يغطي جزءاً من تكاليف النقل. وفي ٢٠١١، ومع انتهاء البرنامج والتحوّل الحكومي من الدعم المباشر إلى تقديم الدعم لبرامج من شأنها تعزيز الإنتاجية والجودة، بما يتوافق وشروط منظمة التجارة العالمية، تشكّلت لجنة وزارية لرفع التوصيات بشأن وضع صيغة جديدة لدعم قطاع الزراعة.

نتيجة لذلك وُضع برنامج AGRI PLUS الجديد وهو يركّز على أربعة عناصر أساسية:

- تفعيل الإنتاج: توفير التدريب اللازم للمزارعين لتحسين نوعية الإنتاج وتشجيع زراعات جديدة تتلاءم مع الطلب الإقليمي والعالمي؛
- تحسين التوضيب: دعم المصدّرين في تحسين التوضيب ومراكز التبريد بما يتلاءم مع معايير الجودة العالمية؛
- التسويق والترويج: وضع برنامج كامل للترويج للقطاع محلياً وعالمياً بالإضافة إلى تأمين الدعم التقني والماليّ الذي يحتاج إليه المصدّرون للمشاركة في المعارض المختصة؛
- الدعم المالي: تغطية جزء من كلفة التوضيب التي يتكبّدها المصدّر (المزارع أو التاجر أو التعاونية، إلخ).

أمّا أهداف البرنامج على المدى المتوسط فهي:

- زيادة حجم الصادرات الزراعية اللبنانية والمساهمة في تصدير فائض الإنتاج؛
- دعم المصدّرين في الحفاظ على حضورهم في الأسواق التقليدية؛
- دعم المصدّرين في الوصول إلى أسواق جديدة؛
- زيادة ثقة المشترين في المنتجات اللبنانية في الأسواق التقليدية والجديدة؛
- تحسين المهارات التقنية والإدارية للمنتجين والمصدّرين على حدّ سواء؛
- نشر المعلومات حول حاجات السوق واتجاهاتها على الأطراف المعنيين.



الرسم ٢٥: الصادرات وفقاً لنوع المنتج، ٢٠١٣ (المراجع: إيدال)

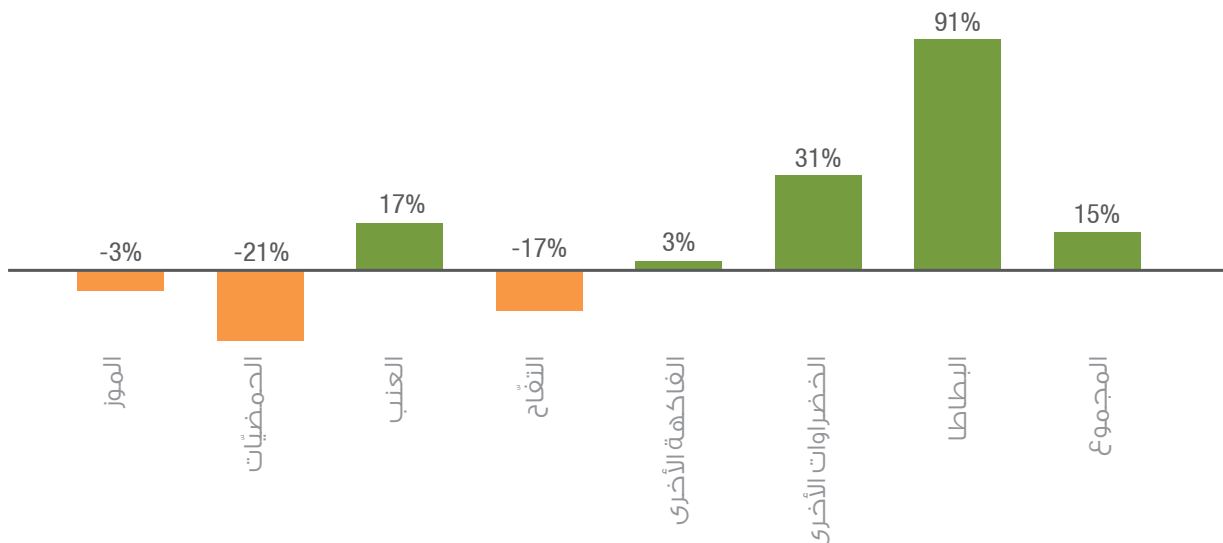
الموز	الحمضيات	العنب	التفاح	الفاكهة الأخرى
الخضراوات الأخرى	البطاطا	المجموع		

سجل برنامج «Agri Plus» نتائج إيجابية خلال العام ٢٠١٣ على الرغم من انعكاسات الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني (صادرات لبنان الزراعية والصناعية تُنقل بأغليتها عبر الأراضي السورية). وقد بلغ حجم الصادرات ٥٢٢,٥٣٨ طنًا في العام ٢٠١٣، أي سجل ارتفاعاً بنسبة ١٥ في المائة عن مستويات العام ٢٠١٢. وشكّلت البطاطا أكبر كمية من الصادرات الزراعية (٣٧ في المائة من مجموع الصادرات) يليها الحمضيات (١٥ في المائة) (راجع الرسم ٢٥).

من جهة أخرى، لا يزال شركاء لبنان في التصدير يقعون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما المنطقتين أ وب. واستورد كل من سوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن حوالي ٩٩ في المائة من الصادرات الزراعية. وقد قسّم البرنامج العالم إلى أربع مناطق بهدف رفع تنافسية المنتجات اللبنانية في الأسواق الممكنة. وأتى التقسيم على الشكل التالي:

- المنطقة أ: سوريا والأردن؛
- المنطقة ب: بلدان الخليج؛
- المنطقة ت: أوروبا وإفريقيا؛
- المنطقة ج: أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا.

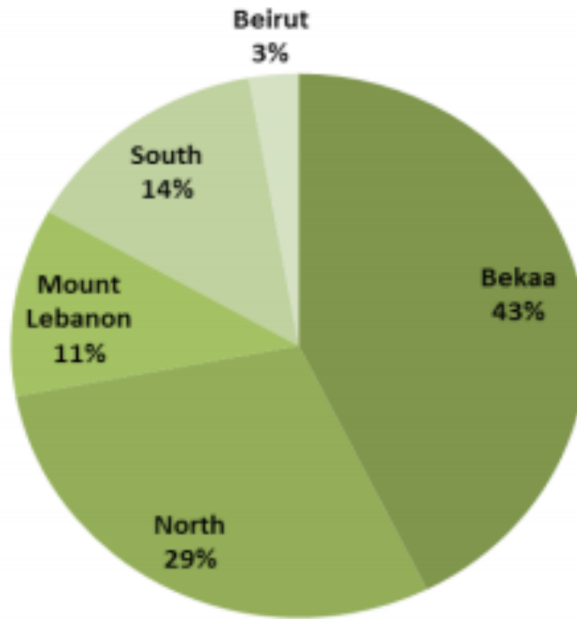
وخلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ارتفع حجم معظم الصادرات الزراعية، لا سيما بالنسبة إلى البطاطا التي سجلت ارتفاعاً بنسبة ٩١ في المائة، وغيرها من الخضراوات التي سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣١ في المائة.



الرسم ٢٦: التغيرات التي طرأت على الصادرات الزراعية وفقاً للمنتج، ٢٠١٣ - ٢٠١٢ (المراجع: إيدال)

وفي موازاة ذلك، ارتفع حجم الصادرات في كافة مناطق التصدير، باستثناء المنطقة ت (أوروبا وإفريقيا).

بلغ عدد المشاركين في برنامج "AGRI PLUS" في العام ٢٠١٣، ١٤٣ مشاركًا. ويبين الرسم البياني أدناه (الرسم ٢٧) توزيع المشاركين وفقًا للمحافظات. وتجدر الإشارة إلى أن محافظة البقاع ضمت أكبر عدد من المشاركين.



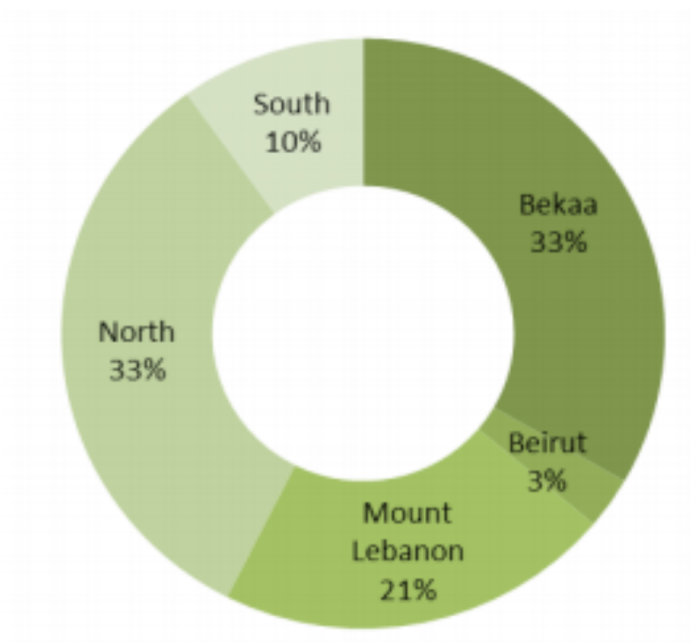
الرسم ٢٧: توزيع المشاركين في برنامج "AGRI PLUS" على المحافظات، ٢٠١٣ (المرجع: إيدال)

تهدف إيدال إلى تشجيع المصدّرين على تحسين نوعيّة منتجاتهم على مستوى المنتج والتوضيب، وهي تدعم منتجي البطاطا والخضراوات وفقًا للجدول أدناه (الجدول ٦).

الجدول ٦ الدعم الذي تقدّمه إيدال لكل منطقة

البطاطا والخضراوات الأخرى	المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ت	المنطقة ج
التوضيب المتميّز	56,000	80,000	160,000	240,000
توضيب درجة ١	45,000	64,000	128,000	192,000
توضيب درجة ٢	33,000	48,000	96,000	144,000

تمنح إيدال دعمًا إضافيًا بنسبة ٢٠ في المائة لأي مصدّر يحصل على شهادة جودة لمنتجه بالإضافة إلى شهادة خاصة بمؤسّسة التوضيب. وعلى عمليّتي الزراعة والتوضيب أن تحترما أعلى المعايير الدوليّة للحصول على شهادات دوليّة مُعتمدة. وفي العام ٢٠١٣، حقّقت حوالي ١٤١ مؤسّسة توضيب معايير إيدال وشروطها فتسجّلت في البرنامج. ويبين الجدول أدناه (الرسم ٢٨) توزيع مؤسّسات التوضيب على المحافظات.

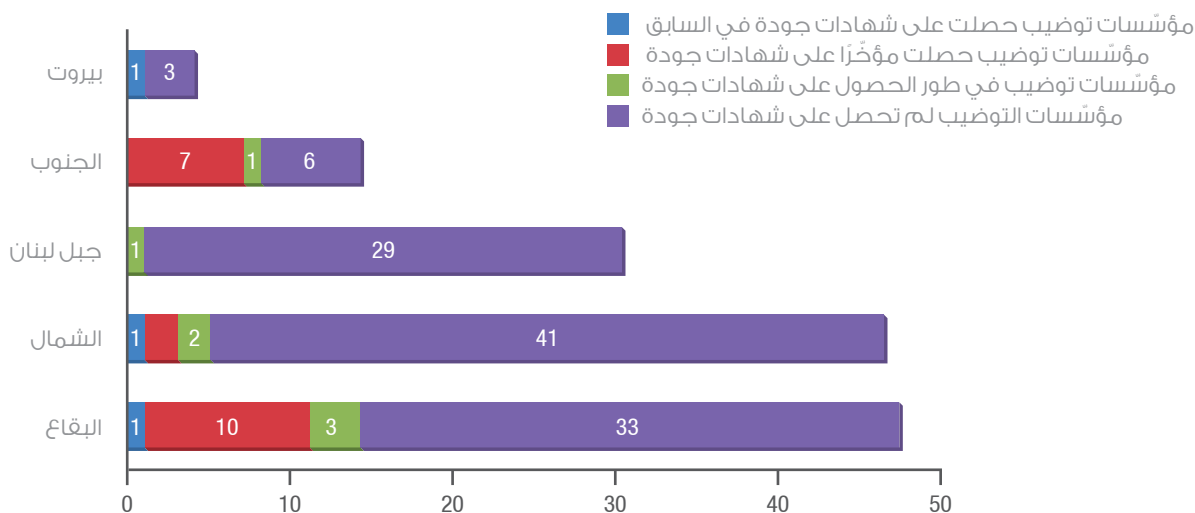


الرسم ٢٨: توزيع مؤسسات التوضيب على المحافظات، ٢٠١٣ (المرجع: إيدال)

وبالتالي، فإنّ النتائج الإيجابية بدأت تبرز بعد سنتين من إطلاق العملية. وفي ما يتعلّق بنوعية المنتج، قدّم ١٧ مصدرًا شهادة الممارسات الزراعية الجيدة الخاصة بأرض زراعية أو أكثر.

في ما يتعلّق بمؤسسات التوضيب، لم يحصل إلا ثلاث منها على شهادات دولية حتى أوائل العام ٢٠١٢. إلا أنه نتيجة لتشجيع إيدال عبر حوافز إضافية، حصلت ١٩ مؤسسة أخرى على شهادات، وبالتالي أصبح عدد مؤسسات التوضيب المعتمدة ٢٩، أي ما يعادل ٢١ في المائة من مجموع مؤسسات التوضيب النشطة.

وضع مؤسسات التوضيب المعتمدة ٢٠١٣



الرسم ٢٩: وضع مؤسسات التوضيب المعتمدة ٢٠١٣ (المرجع: إيدال)

تبذل إبدال جهودًا حثيثة كي تحقق كل أهدافها ولكنها تواجه حاجرًا أساسيًا أمام تنفيذ برنامج «AGRI PLUS» - وهو النقص في الأموال. فهي، حتى وقت إعداد هذه الدراسة، متأخرة سنتين تقريبًا عن الجدول الزمني، وتسدد للمصدّرين حصص الدعم المستحقة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣. ويُعتبر ذلك من الحواجز الكبرى بالنسبة إلى صغار المصدّرين، وبالتالي، لن يتمكنوا من الاستمرار في ظل هذا الأوضاع الصعبة إلا كبار المصدّرين.

وقد وصف كافة المستطلعة آراؤهم مدراء إبدال بأنهم متعاونون ومستعدّون لتبادل المعلومات والأرقام والنسخ عن الوثائق عند الطلب. كما أنهم يشكّلون قاعدة بيانات جيّدة تُحدّث بصورة منتظمة. إلّا أنّ الجانب السلبي الوحيد الذي تمّت الإشارة إليه هو أنّه ما من تصنيف للبباطا، وأنّه في حال توقّر، فهو يعطي المزيد من التفاصيل حول الأرقام الخاصة بالصادرات.

مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية LARI

إنّ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي منظمة حكومية تحت إشراف وزير الزراعة. تقوم بإجراء البحوث العلمية والتطبيقية الأساسية لتطوير القطاع الزراعي في لبنان والنهوض به. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بعلاقات وثيقة مع المزارعين وتحاول تطوير الأنشطة البحثية الهادفة إلى حل مشاكلهم.

ولديها تحت تصرفها ثماني محطات تجريبية (في تل عمارة، وتربل، وكفردان، وكفرشخنا، وعبد، وصور، والغفار ولبعة) في منطقة تمتد على ٢٨٠ هكتار من الأراضي الزراعية. وتقع المحطات في مناطق زراعية تُزرع فيها المحاصيل شبه الاستوائية والمعتدلة. وتجري الأبحاث في هذه المحطات من أجل حل المشاكل التي تواجه قطاع الزراعة في المناطق المذكورة.

بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية على مستوى فحص المياه، والتربة والبباطا بهدف التصدير، تنظم بعض الأنشطة الإنمائية على غرار إنتاج البذور العالية الجودة. كما ترسل رسائل قصيرة مجانية بشأن الطقس والمعلومات التقنية إلى المزارعين.

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

تمّ إنشاء غرف التجارة في لبنان بموجب مرسوم حكومي خاص هو المرسوم الحكومي رقم ٣٦ سنة ١٩٦٧، وهو ينظم أنشطتها في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية. وغرفة التجارة والصناعة في طرابلس ولبنان الشمالي مرفق عام لا يتوخى الربح، وهو متخصص في التجارة والصناعة والزراعة والخدمات. ويقف له التملك والبيع، والاستحواذ، والرهن، وقبول الهبات والمساهمات والاقتراض والمقاصة ومهام أخرى مماثلة.



الأنشطة الزراعية لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

في حين أنّه ما من دائرة معنوية بالزراعة قائمة بحدّ ذاتها ضمن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي، إلّا أنّ التخطيط الزراعي يتماشى ومهمّة الغرفة وأهدافها وهو ينطوي حاليًا على ستة أنشطة زراعية، منها:

- برنامج التنمية الزراعية. انتهى المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٨.
- مختبرات مركز مراقبة الجودة. هي مختبرات فريدة من نوعها في شمال لبنان، وقد تمّ إنشاؤها بهدف تحليل المواد الغذائية والتأكد من أنها مطابقة للمعايير والمقاييس الدولية. وتهدف إلى خدمة عدد من قطاعات الأغذية الصناعية، وموظفوها متخصصون ويستخدمون معدّات حديثة، ومرافق أساسية، ووثائق وطرق عمل معتمدة. وتؤمن هذه المختبرات حاليًا سلسلة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك تحليل المنتجات الغذائية تحليلًا كيميائيًا وفيزيائيًا، وميكروبيولوجيًا.
- يجري المختبر المعنوي بالأبحاث حول المنتجات وتطويرها الأبحاث والاختبارات ذات الصلة بنوعية منتجات الصناعات الزراعية، وطعمها، وصلابتها، وتوضيها وعلامتها التجارية. كما يمدّ الصناعات بالحقائق الغذائية العلمية التي تُضاف على ملصقات المنتجات المسوّقة.
- وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في لشمال لبنان (نورث ليدا - North LEDA). هي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح، تمّ إنشاؤها في آذار/مارس ٢٠١١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة ART GOLD شمال لبنان. وتهدف وكالة التنمية الاقتصادية المحلية إلى تيسير التنمية المستدامة والمتوازنة والطويلة الأمد على مستوى شمال لبنان، بما يتوافق والخطط الاستراتيجية التي تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقدير الموارد الإنسانية والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية. أمّا هدفها الأقصى فهو تحسين شروط عيش السكان من خلال تأمين فرص العمل وتحقيق الإنصاف الاجتماعي وحماية البيئة.
- مركز تنمية الأعمال (بيات - BIAT)، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ويخدم كافة القطاعات الاقتصادية والأعمال التي تتمتع بقدرة على النمو. ويؤمن المركز خدمات لدعم الأعمال بما في ذلك الأبحاث الخاصة بالسوق، والتخطيط التجاري، وبناء القدرات، والتدريب والإرشاد، والاستشارات المالية والخبرات الفنية.

- مشروع تنمية الزراعة المائية لدخول الأسواق الكبرى DAHIM - هو مشروع يمتدّ على خمس سنوات وتدعمه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وتنفّذه منظمة ACDI/VOCA - وهي منظمة أميركية غير حكومية. ويستمرّ المشروع حتّى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

تُنَفَّذ البرامج والمشاريع عندما تصبح الموارد (المنح بشكل أساسي من الجهات المانحة الأجنبية) متوفرة وتتقلّص هذه الأنشطة أو تتوقّف تمامًا عندما تنضب الأموال. وقد تسببت عدم الاستمرارية هذه بتحدّيات بالنسبة إلى الغرفة على مستوى خدمة قطاع الزراعة في شمال لبنان عبر برامج مستدامة وسريعة الاستجابة.

يُسجّل كافة المستوردين والمصدّرين والتجار في غرفة التجارة. وقبل تصدير البطاطا أو الخضراوات الورقية لا بدّ من أن تُصدر غرفة التجارة شهادة منشأ بعد تقديم الطلب إلى مصلحة الاستيراد والتصدير والحجر الصحي في وزارة الزراعة للموافقة.

الأهداف والاستراتيجيات

أعدّت غرفة التجارة والزراعة والصناعة أهدافًا واستراتيجيات لفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. وتمحورت حول ستة أهداف تطال التطوير التنظيمي، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات وترابط سلسلة القيمة، وتوعية الرأي العام والتدخل السياسي. وتأتي كالتالي وفقًا للأولويات:

- التطوير التنظيمي. بناء قدرات غرفة التجارة والزراعة والصناعة في طرابلس ولبنان الشماليّ المالية والبشرية بهدف خدمة قطاع الزراعة في شمال لبنان خدمة مستدامة وفعالة.
- تقديم الخدمات. تقديم الخدمات ذات الصلة بتطوير الأعمال والخدمات التقنية وخدمات التسويق إلى المزارعين وأطراف آخرين من سلسلة القيمة في شمال لبنان.
- بناء القدرات. بناء قدرات المزارعين وأطراف زراعيين آخرين من سلسلة القيمة بهدف الاستمرار والازدهار.
- ترابط سلسلة القيمة. تيسير الترابط المفيد لكافة الأطراف المعنيين في شمال لبنان وغيره من المناطق.
- توعية الرأي العام. اعتبار غرفة التجارة والزراعة والصناعة في طرابلس ولبنان الشماليّ مصدر موارد معروفًا يخدم قطاع الزراعة في شمال لبنان.
- التدخل السياسي. تقديم المشورة والتوصيات ذات الصلة بقطاع الزراعة، إلى السلطات الحكومية المعنية.

ولكن لم يذكر أيّ من المستطلعة آراؤهم غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشماليّ على الرغم من أنّ كل ما سبق هو فعلاً ما يحتاج إليه القطاع. ما يعني أنّ كل ما سبق بقي خطة فشلت في الوصول إلى المستفيدين الأساسيين في القطاع أو التأثير عليهم.

برامج التنمية الزراعية الأساسية في لبنان

بما أنّ لبنان من البلدان النامية فهو يتمتّع بعدد من البرامج الإنمائية. (على غرار معايير تحقيق الجودة الأوروبية في إنتاج البطاطا)

- المواضيع: التصديق على سلسلة البطاطا (البناء المؤسسي، المختبرات والمساعدة التقنية).
- المدة: تموز/يوليو ٢٠١١ - تموز/يوليو ٢٠١٢.
- البلدان المعنيان: لبنان وإيطاليا.
- تمويل من: وزارة الخارجية الإيطالية، مديرية تنمية التعاون.
- الميزانية العامة: ٥٨٢,١١٤ يورو.
- الأهداف العامة: رفع مدخول الأطراف المعنيين وتحسين السلامة الغذائية عبر تعزيز نوعية إنتاج البطاطا من خلال تطبيق أفضل الممارسات واعتماد الأنواع الملائمة وتحقيق اتّفاق الشراكة المبرم بين لبنان والاتحاد الأوروبي.
- الهدف من المشروع: زيادة كمية إنتاج البطاطا وتحسين جودته في لبنان من أجل احترام معايير الاتحاد الأوروبي المفروضة على الصادرات.

النتائج:

- إعداد إطار تشريعي لوضع البطاطا الصحي الزراعي وتنفيذه.
- إعداد مركز مراقبة صحية زراعية ميداني وتشغيله.
- إعداد نظام مراقبة ورصد وتشغيله.
- تأمين المساعدة التقنية لتحسين النوعية.
- التواصل والنشر.

وقد تمّ تدريب ١٥ مغلّشًا في مرفأ رافينا على تفتيش البطاطا من نوع «وير»، وذلك ضمن إطار تفتيش الصادرات في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ومشروع «Corridor Vert». قبل العام ٢٠٠٣، كان التدريب يجري أيضًا في مرفأ هولندا التي تصدر بذور البطاطا.

التعاونيات ومجموعات المزارعين

لكل قرية تقريباً تعاونياتها الزراعية، إلا أن التعاونيات الناشطة نادرة الوجود. وغالباً ما يتم إنشاء التعاونيات من أجل الوصول بصورة أفضل إلى الدعم الذي تقدمه منظمات ومؤسسات مختلفة، أكثر منه تحقيق هدف إنمائي على مستوى سلسلة قيمة محددة أو سوق معينة. والعديد من التعاونيات فعال في تأمين التدريب إلى المزارعين في مجالات محددة (التجذيب أو مكافحة الحشرات، إلخ)، ولكنها قلما تسعى إلى تطوير أنشطة التسويق أو تمكين المزارعين كي يواجهوا المنافسة أو يحصلوا على عوامل الإنتاج بكلفة متدنية (اقتصاد الوفرة).

مؤسسة رينية معوض

هي منظمة أميركية لا تتوخى الربح، وهي غير سياسية وغير طائفية، ومغفأة من الضريبة، تعزز التنمية البشرية المستدامة في لبنان. تم إنشاؤها في العام ١٩٩٣ في الولايات المتحدة الأميركية، ويقع مركزها الرئيس في واشنطن العاصمة، وهي تهدف إلى تحقيق مهمة نظيرتها في لبنان وأهدافها، وإلى تنويع موارد التمويل والدعم. وتحقق ذلك في العديد من مناسبات جمع التبرعات التي تنظم في كافة أنحاء البلاد وتدعم العديد من مشاريع المؤسسة في مجال التنمية الزراعية والاجتماعية، والتعليم والعناية الصحية. أما هدف المؤسسة الأساسي فهو تعزيز السلام والاستقرار في لبنان من خلال التنمية.

تعتمد مؤسسة رينية معوض على خطة عمل مزدوجة من أجل مكافحة المشاكل الخطيرة التي تعترض قطاع الزراعة في لبنان. فهي تدعم أولاً قطاع الزراعة من خلال تحسين شروط المزارعين الاجتماعية والاقتصادية وتحسين التنافسية. وهي ثانياً تروج لحماية البيئة من خلال توعية الرأي العام على المشاكل القائمة واعتماد الممارسات الزراعية التي تحمي البيئة.

وتبذل عامة المؤسسة الجهود الحثيثة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية.

وتنطوي التنمية الاجتماعية على أنشطة إنسانية وصحية على حد سواء؛ فثلاث عيادات متحركة تخدم ٢٠٠ قرية نائية منتشرة في شمال لبنان، وتؤمن لها العناية الطبية والأدوية. كما أن عيادة كاملة التجهيزات في زغرتا تخدم شريحة كبيرة من المجتمع.

التنمية البشرية: تبين أن التعليم هو الشرط المسبق الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية على حد سواء ضمن اقتصاد مبني أكثر فأكثر على المعرفة، وبالتالي تسعى المؤسسة إلى تنفيذ أنشطة تعليمية في عدد كبير من المدارس المنتشرة في لبنان. ففي العام ٢٠١٢، أطلقت المؤسسة بالتعاون مع وزارة التربية «معهد رينية معوض التقني» في الشمال، وقد حقق أفضل النتائج في امتحانات نهاية العام ٢٠١٣. التنمية الاقتصادية: اختارت المؤسسة التنمية الزراعية لأنها تدرك أن أكثر من ٤٠ في المائة من الشعب اللبناني يعتمد على هذا القطاع.

وعلى مستوى التنمية الزراعية في شمال لبنان، تعالج مؤسسة رينية معوض المشاكل التالية:

- ارتفاع كلفة الإنتاج؛
- النقص في المكننة واستخدام تكنولوجيا الإنتاج القديمة؛
- الأراضي الزراعية الصغيرة المساحة وغياب اقتصاد الوفرة؛
- غياب معايير مراقبة الجودة ومقاييسها؛
- النقص في الهياكل التجارية وعدم إدراك وجود الشبكات التجارية القائمة؛
- ارتفاع عدد الوسطاء ما يقلص مدخول المزارعين الصغار والمتوسطي الحجم؛
- ارتفاع أسعار مستودعات التخزين والنقل، ومرافق التخزين غير الكافية؛
- النقص في المساعدة التقنية وخدمات الدعم لخدمات الإرشاد الزراعي؛
- غياب أنظمة الري واستخدام سبل الري غير الفعالة؛
- النقص في العمال المهرة؛
- غياب السياسات العامة التي تهدف إلى إصلاح قطاع الزراعة؛
- تحديد الأسواق المحلية وأسواق الصادرات المناسبة.

وتنطوي استراتيجية مؤسسة رينية معوض على البحث في المشاكل المذكورة أعلاه واقتراح حلول بناءة ومتكاملة لتلبية الحاجات الطارئة. كما أن المؤسسة تغطي عملية الإنتاج بطريقة تكاملية - انطلاقاً من الزرع حتى التسويق - وتقدم الدعم الأساسي الضروري والوسائل الزراعية في كافة مراحل الإنتاج والتسويق. وتعزز هذه المقاربة الشاملة تنمية القطاع والاستدامة الطويلة الأمد.

وشكلت تنمية الأرياف والتنمية الزراعية أساس أنشطة مؤسسة رينية معوض منذ انطلاق المركز الزراعي في الشمال في العام ١٩٩٦. ويقدم المركز العديد من الخدمات إلى المزارعين المنتشرين في الشمال. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن مؤسسة رينية معوض أطلقت العديد من المشاريع التي لا تزال قائمة تزامناً مع توسيع خدماتها.

مؤسسة الصفدي

تقدم مؤسسة الصفدي، (ومركزها في طرابلس، شمال لبنان) عدداً من الخدمات العامة في طرابلس. وتتدخل في أربعة قطاعات تنفذ فيها مشاريع تمويلها جهات مانحة، وأنشطة شعبية تمويلها المؤسسة وتلبي حاجات المنطقة.

أما القطاعات فهي: قطاع تنمية الأرياف والزراعة المستدامة، وقطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التعليم، وقطاع الثقافة. وتعمل مؤسسة الصفدي بشكل أساسي مع البلديات، والمنظمات المجتمعية والسفارات والجامعات.

ومن بين مشاريعها القائمة حالياً تنمية الزراعة المائية للوصول إلى الأسواق الدولية، والشريك في التنفيذ هو منظمة ACIDI-VOCA، وبتنسيق من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID (٢٠١١-٢٠١٥)، وبالتعاون مع مؤسسة الحريري، ومؤسسة زينية معوض، ومؤسسة Arc En Ciel وغرف التجارة في طرابلس وصيدا وزحلة. أما الهدف الطويل الأمد فهو تحسين حياة المنتجين اللبنانيين المنتشرين في الأرياف وسبل عيشهم عبر زيادة دخلهم.

منظمة إيمان غير الحكومية

إيمان هي منظمة لبنانية غير حكومية تقدم خدمات التمويل الأصغر للفقراء النشطين اقتصادياً في لبنان. وقد سجلت كجمعية محلية في وزارة الداخلية اللبنانية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ من قبل مجموعة الحريري، وبدأت عمليات الإقراض في تموز/يوليو ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى توفير خدمات التمويل الصغير، تشارك إيمان أيضاً في أنشطة تنمية المجتمع المحلي من خلال تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة والبرامج الاقتصادية.

من مشاريع إيمان ذات الصلة مشروعان هما:

(١) سوق عكار للخضار والفاكهة. تهدف السوق إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمنتجين المحليين مع التركيز على المزارعين غير الميسورين (أي صغار المزارعين أو المتوسطي الحجم) من خلال تأمين سوق للمنتجات الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي والتقنيات و/أو الممارسات التي تلي الحصاد. وتساهم السوق في تحسين مستويات دخل المزارعين وتضيف قيمة على المحاصيل في موازاة استحداث فرص العمل.

تقع السوق في قبة بشمرة، بالقرب من بنين (إحدى أكبر مدن عكار) على بعد ٢٠٠ متر من الطريق الدولية الأساسية التي تربط طرابلس، بيروت والحدود الشمالية مع سوريا. كما أنها على مقربة من مطار الغليعات (٣ كيلومتر) وعلى بعد ٢٠ كيلومتر من مرفأ طرابلس. وتمتد السوق على مساحة تبلغ ٨,٠٠٠ متر مربع على أرض مساحتها ٧,٠٠٠ متر مربع، وتتألف من ٦٥ مخزنًا للبيع بالجملة، ومكاتب الإدارة ومنطقة فرز وتوضيب، ومواقف للسيارات ومولدات كهرباء ومرافق خدمة عامة.

(٢) براد الفاكهة في الفندقي. أنشأت مؤسسة إيمان هذا «المرفق» ضمن إطار المبادرة إلى الأنشطة التنموية في جرد عكار، المشهور بفاكهته المتميزة النوعية. وهذا ضروري لا سيما عندما تتم مساعدة المزارعين على الحفاظ على منتجاتهم خلال موسم الصيف عند الحصاد، ومن ثم على تسويقها عندما يرتفع الطلب عليها بأسعار تفضيلية.

يغطي المرفق في الفندقي (عكار) مساحة ١,٣٠٠ متر مربع على أرض مساحتها ٤,٥٠٠ متر مربع، ويتألف من ستة وحدات تبريد منفصلة تتمتع بسعة تبلغ ٤٨,٠٠٠ صندوق، بالإضافة إلى مساحة للفرز والتوضيب، ومكاتب الإدارة ومواقف للسيارات ومساحات مخصصة لمولدات الكهرباء. كما يقدم المرفق إلى المزارعين خدمات الإرشاد الزراعي بهدف تحسين نوعية الفاكهة والكميات المنتجة، لا سيما في ما يتعلق بالرّي واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات.

الاتفاقيات التجارية

وقّع لبنان عددًا من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من البلدان العربية والأوروبية ضمن إطار أجندة تحرير التجارة. كما أنه وقّع على ٥٤ اتفاق استثمار ثنائي لتعزيز الاستثمارات وحمايتها.

وقد اعتمد لبنان سياسات تحرير التجارة كجزء من استراتيجية اقتصادية شاملة تهدف إلى دمج لبنان ضمن الاقتصاد العالمي. وقد أبرم اتفاقيات تجارية مع البلدان العربية والاتحاد الأوروبي.

مبادرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية، ٢٠٠٢

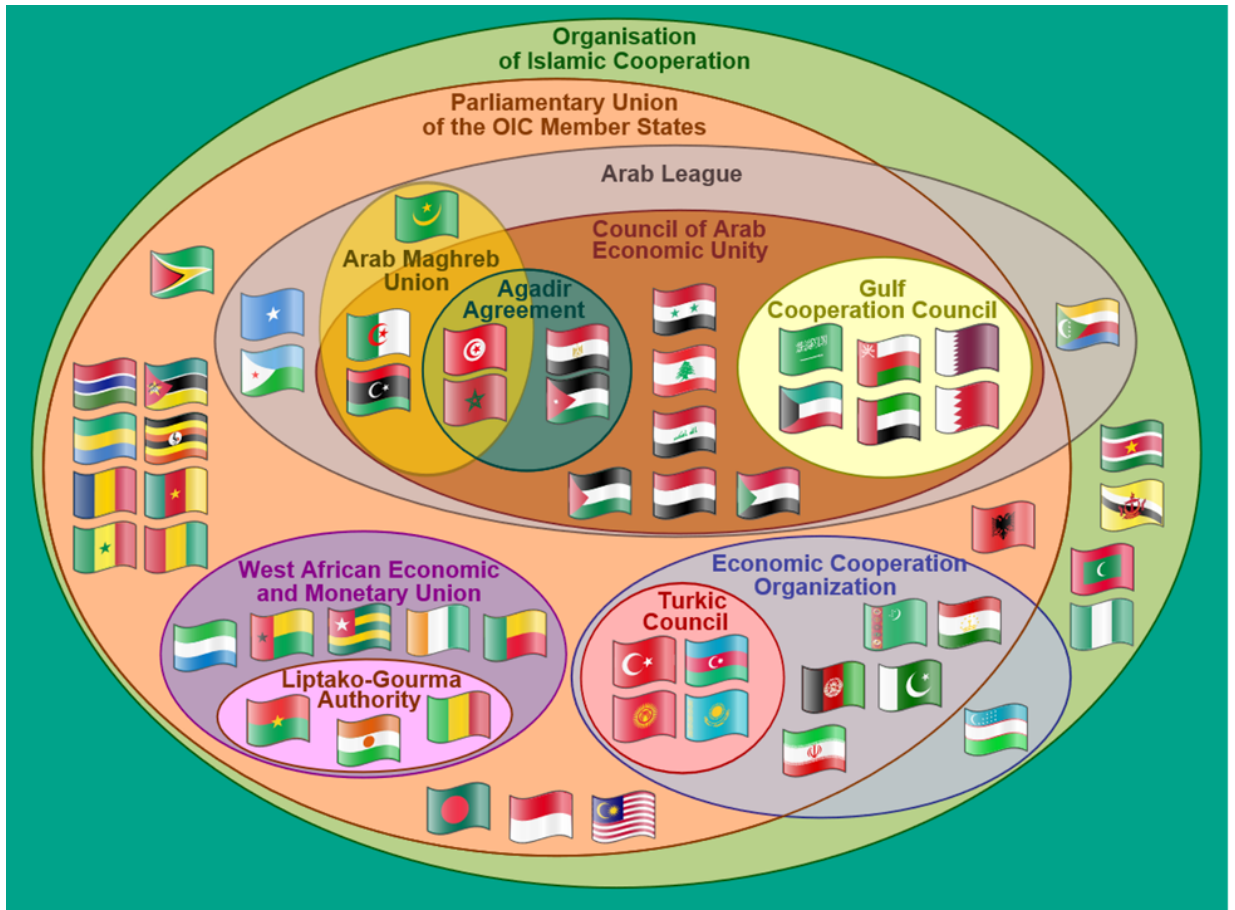
منذ العام ٢٠٠٣، تتمتع المنتجات اللبنانية الصناعية ومعظم المنتجات الزراعية، التي تقع ضمن إطار الصادرات المعفاة من الرسوم، بالوصول الحر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وضمن إطار مبادرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية، تم توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٦، ينص على إلغاء الرسوم تدريجيًا على السلع المستوردة والمصنعة في أوروبا حتى حلول العام ٢٠١٤. وقد فرض الاتفاق الشروط الضرورية لإنشاء منطقة حرة ثنائية، بما في ذلك الأحكام الخاصة بالتعاون الجمركي، والمنافسة، وحماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية والخدمات.

اتفاق التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ٢٠٠٤

في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تم إبرام اتفاق تجارة حرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ولبنان، مُنح بموجب الصادرات الصناعية اللبنانية (بما في ذلك السمك وغيرها من المنتجات البحرية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية المصنعة) الحق بالوصول الحر إلى أسواق سويسرا وليكسنشتاين والنرويج وإيسلندا.

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، ٢٠٠٥

إن لبنان، بصفته عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معفى بالكامل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، من الرسوم على كافة السلع الزراعية والصناعية المتبادلة بين ١٧ دولة عربية عضو.



الرسم ٣٠: العلاقات التي تربط المنظمات التجارية الإسلامية العربية

تربط لبنان اتفاقات تجارية حرة ثنائية مع كل من مصر والعراق والكويت وسوريا والإمارات العربية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية.

وقد وقع لبنان حتى اليوم اتفاقات تجارية مع شركائه التجاريين الإقليميين الأساسيين، أي مع البلدان العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ومع الاتحاد الأوروبي (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وتنطوي هذه الاتفاقات على فصول تتناول السلع الزراعية والصناعية الزراعية، ولكنها تختلف في ما بينها على مستوى الرسوم المفروضة على الواردات إلى لبنان، وقد ساهمت هذه الاتفاقات في رفع قيمة الصادرات الزراعية اللبنانية بنسبة ٥٤ في المائة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، على الرغم من العجز التجاري المزمّن. ولا يزال المزارعون اللبنانيون يواجهون تحديات كبرى على مستوى المنافسة بسبب الواردات، التي ارتفعت بدورها بنسبة ٦٠ في المائة خلال الفترة نفسها. وتبيّن هذه الأرقام أنه على كافة الأطراف المعنيين أن يعززوا التفاعلات في ما بينهم من أجل تحديد رؤية واضحة تساهم في توسيع المنافع الناتجة عن التجارة الدولية وتكثيفها، في موازاة تقليص الكلفة (وزارة الاقتصاد والتجارة، نشرة التجارة والتنمية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

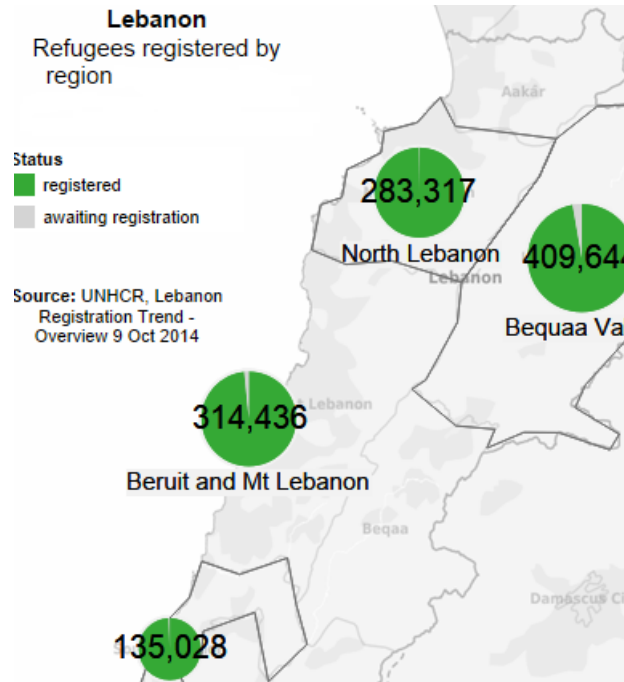
وفي حين أنّ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة تمنع اللجوء إلى دعم الصادرات، فإنّ البلدان النامية معفاة من هذا الشرط بموجب أحكام خاصة ومعاملة تفضيلية. فالمادة ٩،٤ تسمح للبلدان النامية بأن تلجأ إلى الدعم بهدف تقليص كلفة التسويق، بما في ذلك النقل الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى كلفة المعالجة والتصنيع. وتسعى الاتفاقات التجارية، لا سيّما اتفاقات التجارة الحرة إلى فتح أسواق جديدة تكون عادة منيعة أمام الواردات بسبب الرسوم المرتفعة وقيود أخرى. وكما يمكن المنتجات الزراعية اللبنانية من أن تستفيد من هذه الاتفاقات، عليها أن تلبّي الشروط التالية:

- أن تحترم خصائص المنتج شروط السوق المستوردة؛
- أن يلبي المنتج طلب السوق؛
- أن تكون أسعار المنتج تنافسية مع المنتجات المحلية في البلدان المجاورة؛
- أن تخفض كلفة الإنتاج أو أن تتساوى مع الكلفة في البلدان المجاورة والبلدان المستوردة.

ومن بين مواضع ضعف الإنتاج اللبناني أنّ المعايير المحلية لا تحترم المعايير الدولية، لا سيّما الأوروبية منها. بالإضافة إلى ذلك، لا تناسب دائماً المنتجات الزراعية اللبنانية أذواق أسواق الصادرات، في حين أنّ أسعار الشحن هي من بين الأعلى في المنطقة، والشحن المباشر محدود نسبياً. كما أنّ الكلفة لا تزال الأعلى في المنطقة بسبب النقص في الدعم المباشرة والخدمات في لبنان، في حين أنّ ذلك متوفّر في البلدان المجاورة، على الرغم من اتفاقات التجارة الحرة المذكورة أعلاه. ولن يستفيد لبنان من التجارة الدولية ومن فتح أسواق جديدة إلا في حال استحداث فرص

الوصول إلى هذه الأسواق. ينعكس واقع أن تصبح المنتجات اللبنانية تنافسية من دون أدنى شك إيجاباً على كافة مستويات الإنتاج، وعلى تسويق المنتجات ويزيد من قيمتها المضافة. ما ينعكس على النشاط الاقتصادي ككل في المناطق الريفية، ويدعم الاستقرار الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة، لا سيما بالنسبة إلى المرأة.

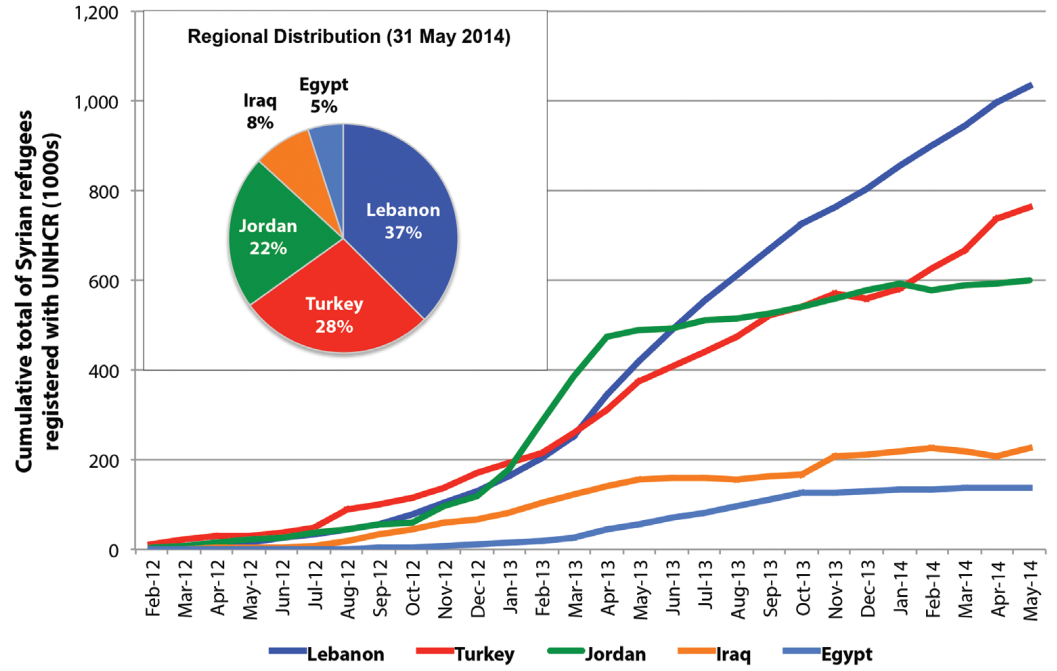
الأزمة السورية والعمال السوريون المهاجرون



الرسم ٣١: النازحون السوريون المسجلون في لبنان وفقاً للمناطق

حوالي ٩ ملايين سوري هربوا من منازلهم منذ اندلاع الحرب الأهلية في آذار/مارس ٢٠١١، والتجؤوا إلى البلدان المجاورة لسوريا أو إلى مناطق أخرى من سوريا نفسها. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نزح أكثر من ٣ ملايين سوري إلى البلدان الملاصقة لسوريا، أي إلى تركيا ولبنان والأردن والعراق.

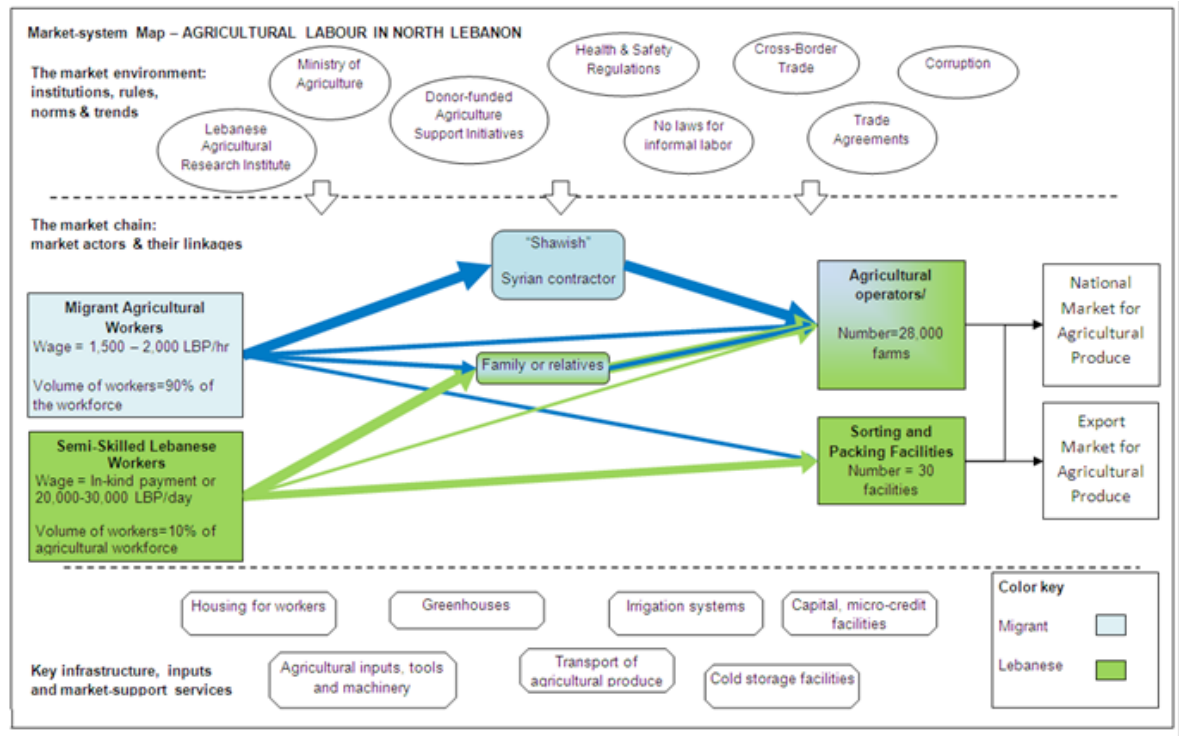
وقد يسّر العديد من العوامل تدفق السوريين إلى لبنان، أولها وأبرزها لأن لبنان حافظ على حدود مفتوحة مع سوريا خلال الأزمة، في حين أن البلدان الأخرى المجاورة لسوريا منعت العبور وقيدته منذ أوائل العام ٢٠١٣. ما جعل دخول لبنان الأسهل بالنسبة إلى العديد من النازحين الهاربين من العنف. ومن العوامل المهمة الأخرى أن العديد من السوريين عاشوا في لبنان قبل اندلاع النزاع. وقد بلغ عدد السوريين القاطنين في لبنان منذ خمسينات القرن العشرين أي قبل الأزمة، حوالي ٥٠٠,٠٠٠ في العام ٢٠١١، وهي تتألف من شبكات عائلية وسياسية وتجارية يسّرت دخول اللاجئين إلى الأراضي اللبنانية عبر الحدود اللبنانية السورية.



الرسم ٣٢: اللاجئين السوريون المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان المجاورة، بين كانون الأول/يناير ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٤ (المراجع: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

باختصار، يُطلب من الشعب الأضعف أمام أي صدمة أن يقدم المساعدة الأكبر. ولبنان على شفير دفع ثمن باهظ لقاء حسن ضيافته بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ويعاني اللاجئون الذين يبحثون عن عمل بسبب الأجور المتدنية جدًا لقاء العمل اليومي. ويميل اللاجئون تمامًا كما المواطنون الذين يعيشون في المجتمعات الريفية، إلى العمل في قطاعي الزراعة والبناء، وبالتالي غالبًا ما يتنافسون مباشرة على أعمال نادرة أصلًا. وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة في العام ٢٠١٤ إلى أن بعض المناطق اللبنانية سجلت تراجعًا بلغ ٦٠ في المائة على مستوى الأجور لقاء العمل اليومي.



الرسم ٣٣: نظام سوق العمل الزراعيّة (المراجع: تقرير مسح الأسواق وتحليلها بصورة طارئة)

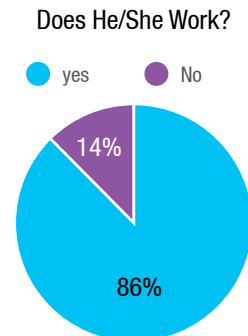
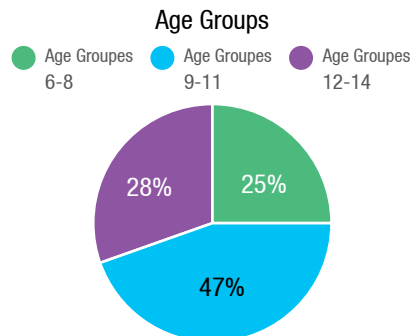
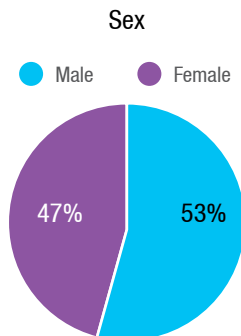
في عكار، يمكن وصف سوق العمل الزراعيّ بكونها مجموعة من المزارع العائليّة بدوام كامل، تعتمد بشكل أساسي على العمّال الموسميّين من العائلة والعمّال المستخدّمين. ويغلب عدد السوريين المهاجرين على العمّال الموسميّين المستخدّمين. ولا تجذب شروط العمل الزراعيّ العاطلين عن العمل من اللبنانيين – فساتات العمل طويلة والأجور غير كافية لتغطية تكاليف العيش، على الرغم من أنّها أكثر ارتفاعاً من أجور العمّال المهاجرين. وغالباً ما يمنح أصحاب العمل اللبنانيون الأفضليّة إلى العمّال الأكثر كفاءة. والعمل الزراعيّ مضمون عادة من أحد أفراد العائلة أو من خلال عقود شخصيّة.



الرسم ٣٤: ولد وفتاة يعملان في مشتل في عكار
(الصورة بعدسة هشام الجزار)

يعيش العديد من العمّال المهاجرين الموسميّين من الرجال والنساء في محاذة الأراضي الزراعيّة في خيم يديرها قائد مجتمعيّ يُسمّى «الشاويش». ويؤجّر الشاويش الخيم ويلعب دور الوسيط بين العمّال المهاجرين الموسميّين وزبائنهم – أي مشغلي المزارع وقد أرسى علاقات شخصيّة معهم عبر السنين. ويفرض الشاويش على العامل رسماً ثابتاً لقاء كلّ ساعة عمل (ويتراوح بين ٥٠٠ و ٧٥٠ ليرة لبنانيّة). وتُسدّد أجور اللاجئيين يوميّاً، وهم حريصون على الحفاظ على وظائفهم على الرغم من حصولهم على قسائم مساعدات. ويعمل بعض المهاجرين السوريين بدوام كامل في الأراضي الزراعيّة ويكونون على اتصال مباشر مع أصحاب الأرض. وتُسدّد أجور هؤلاء العمّال المهاجرين على أساس شهريّ وغالباً ما يعيشون حيث يعملون.

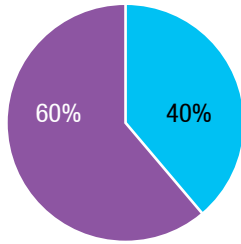
في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، طلب الفريق المعنّي بالأبحاث من مؤسّسة بيوند أن تجري تقييماً سرّياً حول عمالة الأطفال في عكار. وقد تمّ طرح الأسئلة على حوالي ١٥٠ طفلاً في عرقا وتل عباس والغريب المنتشرة في عكار. وبُينت النتائج معذلات مرتفعة من عمالة الأطفال – ٨٦ في المائة من الأطفال يعملون، مع تفشي أسوأ أشكال عمالة الأطفال (٦٠ في المائة من الأطفال العاملين يستخدمون الأدوات الحادة أو الثقيلة و ٩٥ في المائة يعملون بين ٦ و ١٢ ساعة يوميّاً). وأتت نتائج المسح كالتالي:



من بين الـ ٨٦ في المائة من الأطفال الذين ردّوا إيجاباً على السؤال «هل تعمل؟»، أتت النتائج كالتالي:

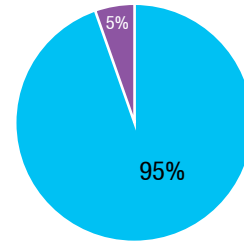
Nature of Work

Permanent Seasonal

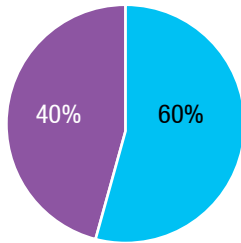


Break time during work?

Yes No

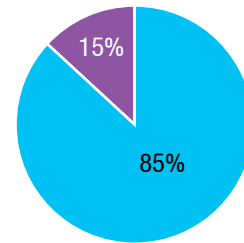


Does He/She use heavy or sharp itmes



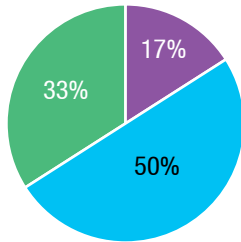
One Day Vacation?

Yes No



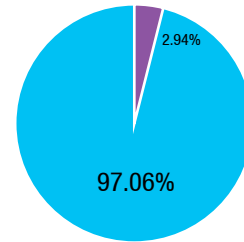
Type of abuse during work

Physical Verbal Fired



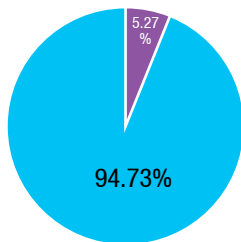
Did He/She work before coming to Lebanon

Yes No



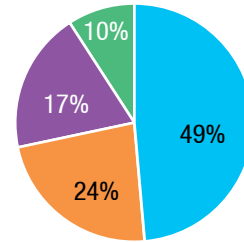
Working Hours

<6 Hours 6 to 12 Hours



Family members who work

Father Mother Brother Sister



بالإضافة إلى ذلك، عانى ٣٥ في المائة من الأطفال العاملين من إصابات خلال العمل، وقام ٥ في المائة منهم بأكثر من عمل.

ويؤكد التقييم السريع أعلاه أنّ عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها، قضية خطيرة لا يمكن التغاضي عنها. ونظرًا إلى وضع اللاجئين السوريين في لبنان، يتطلّب القضاء على عمالة الأطفال حلًا شاملاً يغطي كافة القطاعات. وبسبب اتساع نطاق هذه القضية، تستهدف تدخلات عمالة الأطفال «تخفيف المخاطر» أكثر منها «الوقاية» من أجل دعم الأطفال العاملين وحمايتهم. ومنظمة العمل الدولية قادرة على أن تكون في طليعة تحركات المناصرة والتوعية ذات الصلة بعمالة الأطفال. ويجدر ربط التدخلات، عندما يكون ذلك ممكنًا، بأنظمة الدعم القائمة وتأمين الخدمات للأطفال.

تحليل القيود والفرص

القيود

تمّ تحديد التحدّيات الأساسيّة التالية على مستوى سلسلتَي القيمة (ذات الصلة بالبطاطا والخضراوات الورقيّة) في لبنان:

- تتسبّب قضايا دمج الأسواق بمخاطر عرض كبرى وكلفة مبادلات مرتفعة جدًا، فغالبًا ما يتمّ تسويق البطاطا عبر سلاسل مجزأة ينقصها التنسيق وتبادل المعلومات على كامل سلسلة القيمة.
- مجموعات المنتجين، تعتمد عامةً أسعار البطاطا الأساسيّة على مفاوضات محدودة، كما أنّ المالكين الصغار لا يملكون المعارف ذات الصلة بالسوق ولا الوصول إلى المعلومات الأساسيّة بشأن السوق، ويؤدّي التفاوض غير المتساوي إلى تسعير غير عادل، ما يمنع المنتجين من التجاوب مع حوافز السوق، من الضروريّ إذا إنشأ مجموعات للمنتجين، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز القوّة على التفاوض ضمن السلسلة.
- الدعم العام والخاص يبقى متأخرًا، ركّزت السياسات والموارد الزراعيّة تقليديًا على المحاصيل النقدية للتصدير، وتركّت البطاطا جانبًا، لا بدّ إذا من تصحيح هذا الخلل والسعي إلى تحقيق مستويات مقبولة من الاستثمار العام والخاص.
- مخلفات مبيدات الآفات وتلوّث المياه، على الرغم من أنّ دراسة أجرتها الجامعة الأميركيّة في بيروت في العام ٢٠١٠ بيّنت أنّ معظم الخضراوات والفاكهة خالية نسبيًا من مبيدات الآفات، إلّا أنّ الفريق المعنّي بالإبحاث مدرك أنّ المزارعين يستخدمون للرّي المياه السطحيّة الملوّثة بمياه الصرف الصحي.
- النقص في أنظمة التقيّي، تعني «أنظمة التقيّي» ضمن إطار قوانين الاتحاد الأوروبي، القدرة على تقيّي أيّ مواد غذائيّة أو تغذية، أو أيّ حيوان أو مادة منتج للمواد الغذائيّة تستخدم للاستهلاك، خلال كافة مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع، وعند تحديد أيّ شكل من أشكال المخاطر، من الضروري أن تتمكّن السلطات المعنّيّة أو الشركات المعنّيّة بالمواد الغذائيّة من أن تتقف أيّ منتج من مصدره بهدف عزل الخطر وتفاذي وصول المنتجات الفاسدة إلى المستهلكين.
- خدمات الإرشاد، خدمات الإرشاد الزراعيّ هي مصطلح عام يعني تطبيق الأبحاث العلميّة والمعارف الجديدة على الممارسات الزراعيّة من خلال تنقيف المزارع، وقد أصبح اليوم المفهوم يغطي سلسلة واسعة من أنشطة التواصل والتعليم تستهدف المجتمعات الريفيّة ينظمها المدرّسون من اختصاصات مختلفة، بما في ذلك الزراعة، وتسويق المنتجات الزراعيّة، والصحة، ودراسات الأعمال، أمّا في لبنان، فلا يحصل عليها إلا ١١ في المائة من المزارعين، ٨٦ في المائة منهم يحصلون عليها بواسطة موردي عوامل الإنتاج (وزارة الزراعة، ٢٠١٢)، وبالتالي يصبح بإمكانهم أن يسيطروا على المزارعين وعلى سلسلة القيمة بكاملها.
- التعاونيات، لا ينتمي أيّ من المزارعين تقريبًا (٩٦ في المائة) إلى تعاونيّة (وزارة الزراعة، ٢٠١٢) بسبب أدائها الضعيف في فتح أسواق جديدة أمام المزارعين، وعدم قدرتها على حل مشاكلهم الإنتاجيّة والماليّة المتكرّرة.
- توقّر البطاطا الأجنبيّة، لا سيّما المصريّة منها، التي يستوردها التجّار بكميّات كبيرة قبل حلول الموعد النهائي للاستيراد الذي تحدّده وزارة الزراعة في السنة الزراعيّة (مع حلول نهاية شهر آذار/مارس وبداية شهر نيسان/أبريل)، ما يعني أنّ البطاطا المصريّة الرخيصة تستورد قُبيل وصول البطاطا العكاريّة إلى الأسواق، ما يصعّب على المزارعين من عكار أن يبيعوا البطاطا التي أنتجوها بأسعار عادلة.
- يعاني قطاع الزراعة بسبب النقص في التمويل، حيث يُخصّص له أقل من ١ في المائة من الميزانية الحكوميّة، كما أنّ التمويل من قبل القطاع الخاص والقروض المصرفيّة المخصّصة للزراعة محدودة، ما أدّى إلى النقص في الاستثمارات، وإلى تفويض التنافسيّة والقدرة الإنتاجيّة، وقد أعدت الحكومة برنامج دعم معدّلات الفائدة بهدف التخفيف من كلفة الاقتراض بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم، ويستهدف بصورة أساسيّة قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، ويهدف برنامج Export Plus، وهو برنامج دعم حكوميّ، إلى مساعدة عدد من المنتجين الزراعيين على تصدير منتجاتهم (الخضراوات، والفاكهة، والزهور والبويض).
- يشكّل تحويل الأغذية الصناعيّة/الصناعات الغذائيّة (لا سيّما الفاكهة والخضراوات)، جزءًا كبيرًا من قطاع الزراعة والصناعات الغذائيّة الزراعيّة، وهو متطوّر إلى حدّ ما ولكن يتطلّب بعض المساعدة وإعادة الإعمار، كما تعاني سوق التوزيع المحليّة غياب مراقبة الجودة من قبل الحكومة، وغياب التنظيمات ذات الصلة بالتسويق، ومنافسة المنتجات المتدنيّة الأسعار التي تدخل من البلدان المجاورة.

الفرص

تمّ تحديد عدد من الفرص:

- يتمّ حصاد البطاطا المزروعة في عكار في فترة مبكرة، أيّ في نيسان/أبريل عندما تكون كمّيات البطاطا المتوفّرة قليلة، ويمكن بالتالي فرض أسعار جيّدة في الأسواق المحليّة، كما أنّ الاتحاد الأوروبي يستورد البطاطا في الفترة نفسها من السنة، ما يجعله من الأسواق العالية الإمكانات نظرًا إلى أنواع البطاطا المطلوبة (من نوع «أغريا» بصورة أساسيّة).

- ارتفاع الطلب على الخضراوات الورقية، لا سيّما في أوروبا خلال فصل الشتاء.
- الاتفاقات التجارية. لقد وقّع لبنان العديد من الاتفاقات التجارية التي تفتح الأبواب أمام تصدير البطاطا والخضراوات الورقية إلى العديد من البلدان، بما في ذلك إعفاء البطاطا اللبنانية من الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي.
- التدريب التقني وبناء القدرات. يعمل العديد من المنظّمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية على تدريب المزارعين في لبنان كي يكونوا أكثر انفتاحاً على التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الجديدة في مجال الزراعة، بالإضافة إلى تغيير العادات القديمة غير الفاعلة واعتماد أفضل الممارسات.
- توفير الخبراء الزراعيين المحليين في لبنان من الأصول التي لا يستهان بها. وعلى هؤلاء الخبراء أن ينفّذوا أنشطة إنمائية في القطاع.
- إمكانية إرساء العلاقات/الربط مع الصناعات الغذائية الزراعية. الطلب مرتفع على البطاطا وخضراوات الورقية، الطازج منها والمصنّع.

الخلاصات والتوصيات

ترتبط معظم الأسباب الأساسية لمشاكل قطاع الزراعة بالسياسات الحكومية، التي لم تؤدّ إلى استراتيجية زراعية واضحة – لا سيّما بالنسبة إلى المناطق النائية كعكار. أما عدد آخر من المشاكل فمرتبط ببعض الجهات الفاعلة الأساسية (لا سيّما التجار والباعة بالجملة) من سلسلة القيمة، الذين يسيطرون على العملية ككل من خلال تمويل المزارعين وتأمين كافة عوامل الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط عدد من المشاكل بثقافة المزارعين الذين يقاومون التغيير والأفكار الجديدة.

بسبب قصر الإطار الزمني المحدّد لهذا المشروع، يوصي الفريق المعنيّ بالأبحاث بضرورة مشاركة القوى في المشاريع القائمة من أجل بذل أقصى الجهود وضمان الاستمرارية. ولا بدّ من تحديد الأهداف القصيرة والطويلة المدى من أجل تحقيق آثار سريعة. ومن الضروري جدّاً العمل على بناء قدرات المزارعين لدورة كاملة (أو حتى دورتين في حال كان ذلك ممكناً) نظراً إلى طبيعة القطاع، كي نبيّن لهم خطوة خطوة، كيف يمكن زيادة إنتاجية أرضهم. وعلى كافة التدخلات ذات الصلة بالمزارعين التي يتمّ اختيارها، أن تهدف إلى تعليمهم كيف يجدر بهم أن يفكروا بمنطق أصحاب المشاريع الصغيرة.

في ما يلي بعض التوصيات ذات الصلة بالتدخلات المستقبلية:

- على المزارعين أن يحسّنوا ما يلي:
 - إدراك الكفاءات الخاصة بأصحاب الأعمال؛
 - إدراك أفضل الممارسات الزراعية ذات الصلة بالري، واستخدام مبيدات الآفات والأسمدة، وتحليل المياه والتربة بصورة منتظمة (كل سنتين)؛
 - إدراك أنواع المحاصيل الجديدة والتكنولوجيا الجديدة، على غرار زراعة الخضراوات الورقية زراعية مائية؛
 - إدراك أهمية الدورات الزراعية؛
 - إدراك أهمية العمل ضمن مجموعات صغيرة، أو ضمن تعاونيات أو تكتلات بهدف تخفيف كلفة الإنتاج والتوزيع والتسويق، بالإضافة إلى تبادل الخبرات وتعزيز القدرة على التفاوض ضمن السلسلة؛
 - إدراك منهجيات احتساب الكلفة الصحيحة وحفظ السجلات وقدرات إدارية أساسية أخرى؛
 - إدراك معايير الممارسات الزراعية الجيدة العالمية وكيفية اعتمادها؛
 - إدراك كافة الخيارات الأخرى المتوفرة ذات الصلة بالوصول إلى التمويل.
- على التجار، والباعة بالجملة والمصدّرين أن يحسّنوا ما يلي:
 - إدراك إمكانيات التمويل في الصناعات ذات الصلة بالبطاطا والخضراوات الورقية؛
 - إدراك مبادئ التجارة العادلة والأخلاقية؛
 - إدراك الشؤون اللوجستية ذات الصلة بالصادرات والتسويق والمعارض الدولية، والمشاركة في بعثات تجارية وفتح أسواق جديدة؛
 - إدراك معايير الممارسات الزراعية الجيدة العالمية وكيفية اعتمادها؛
 - على المنظّمات الداعمة:
 - أن تتشارك الجهود المبذولة والعبر التي تمّ استخلاصها بين مختلف المنظّمات غير الحكومية، والجمعيات، والتعاونيات، والجهات المانحة والمنظّمات الحكومية من أجل تحقيق أثر أكبر ومن أجل تأمين خدمات أفضل وتحسين الوصول إلى المستفيدين؛
 - أن تلعب دوراً في تأمين الدعم المالي (مثلاً، من جمعيات غير حكومية كبرى وناشطة على غرار مؤسسة رينية معوض ومؤسسة الصفدي) إلى المزارعين كي يغلّثوا/يتخلّصوا أو يتحرروا تدريجياً من قبضة التجار والباعة بالجملة على مستوى سلسلة القيمة ككل؛
 - أن تنشئ برامج متخصصة تتناول قضايا النوع الاجتماعي وعمالة الأطفال؛
 - أن توعي الرأي العام على أفضل الممارسات من أجل إدارة التعاونيات إدارة أفضل وتمكينها من

الاستمرارية الذاتية؛

- أن تشجع المؤسسات المالية على تيسير الوصول إلى التمويل والقروض البالغة الصغر؛
- أن تعتمد مشاريع تجريبية جديدة (على غرار تمكين تعاونية وعرضها على أنها خبرة ناجحة تقتضي بها التعاونيات الأخرى).
- تتطلب البيئة المؤاتية ما يلي:
 - فرض الحكومة احترام الرزنامة الزراعية من أجل زيادة الإنتاج إلى أقصى الحدود، وتقليل المخاطر إلى أقصى الحدود، وزيادة التنافسية من خلال إنشاء لجنة توجيه تضم جهات فاعلة من كافة مراحل سلسلة القيمة؛
 - خفض الرسوم على الواردات من تجهيزات زراعية وعوامل إنتاج زراعية على غرار البذور والأسمدة، إلخ؛
 - تنفيذ القوانين بصورة فاعلة على المستوى المحلي وإشراك البلديات بصورة أكبر لتحقيق هذا الغرض؛
 - تقديم الحكومة المزيد من المشورة والدعم والتدريب على التقنيات المتقدمة ومعايير التصدير العالمية ونوعية عوامل الإنتاج والمنتج، ومرافق اختبار المنتج والخدمات ذات الصلة، إلخ؛
 - إنشاء المستودعات ومرافق التخزين في المرافق الأساسية؛
 - مشاريع وطنية جديدة ذات الصلة بمياه الري النظيفة؛
 - إنشاء مراكز تدريب جديدة للمحاصيل المتخصصة؛
 - التصدير إلى الاتحاد الأوروبي عبر هولندا كونها نقطة دخول البطاطا اللبنانية واستهداف البلدان المجاورة لها، على غرار بلجيكا وألمانيا.

خطة العمل

من أجل تفصيل تدخلات مختلفة تعالج القيود التي تعيق سلسلتَي القيمة، نُظِّمَت ورشة عمل امتدَّت على ثلاثة أيام وجرت في طرابلس خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥ وضُمَّت الجهات الفاعلة الأساسية. وبعد تدريب مكثف على المعلومات الأساسية ذات الصلة بتحليل سلسلة القيمة، وتحديد السبب الأساسي لأي مشكلة، وتحديد نماذج العمل المختلفة ضمن سلسلة القيمة وأنواع التدخلات المختلفة، طلب من المتدربين:

- أن يصفوا القيود التي تعيق كلَّ سلسلة قيمة وفقاً للأهمية؛
- أن يحدّدوا السبب الأساسي لكل من القيود؛
- أن يحدّدوا أفضل تدخل لكل من القيود؛
- أن يعدّوا خطة عمل لمختلف التدخلات المقترحة.

	القيود	الأسباب الأساسية	التدخلات	مقدم الخدمة	نوع الخدمة	المستفيد من الخدمة
1	ارتفاع كلفة الإنتاج	ارتفاع أسعار البذور	تمكين دور التعاونيات	الجهات المانحة، مقدمو الخدمة المحليون	التدريب، بناء القدرات	أعضاء التعاونيات
			إنشاء مختبر للاختبارات الأنبوبية in-vitro	الجهات المانحة من القطاع الخاص، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	المعارف، التمويل	موردو عوامل الإنتاج المزارعون
2	ضعف دور التعاونيات	خلل في مفهوم دور التعاونيات	إدراك دور التعاونيات	الجهات المانحة الوزارات، مقدمو الخدمة المحليون، المنظمات غير الحكومية	المعلومات، ورش العمل	المزارعون
			تمكين التعاونيات من لعب دورها وإنشاء صندوق تعويضات	الجهات المانحة، الوزارات	المعلومات، التمويل	التعاونيات
3	الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقاً للمعايير والتوجيهات المقترحة	ثقافة المزارعين (مقاومة التغيير) الفشل في تطبيق الممارسات الزراعية الصحيحة	تمكين المزارع	وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية، مقدمو الخدمة المحليون، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	ورش عمل لبناء القدرات، (نظرية وميدانية)، كفاءات أصحاب المشاريع	المزارعون
4	عدم توفر المعدات الملائمة لتنظيف درنات البطاطا من التربة		تمكين التجار والمزارعين	الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي، وزارة الخارجية، إيدال	ورش عمل لبناء القدرات (شروط الاتحاد الأوروبي إجراءات التصدير المعارض التجارية الدولية)	التجار والمزارعون
5	النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن إلى أوروبا	تباع المحاصيل بمجملها في الأسواق المحلية أو تُصدّر بالشاحنات إلى الأسواق المحلية				
6	عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج المصدر إلى أوروبا	عدم الشعور بضرورة تصديرها إلى أوروبا	تيسير الوصول إلى شهادة الممارسات الزراعية الجيدة العالمية GlobalGAP	وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، إيدال، المصدرون، هيئات التصديق ومنح الشهادات	المعلومات حول السوق المساعدة التقنية والتدريب حول معايير الممارسات الزراعية الجيدة العالمية وكيفية تطبيقها	المزارعون مؤسسات التوضيب
7	غياب المعلومات الملائمة والإحصاءات المناسبة الخاصة بالقطاع (الواردات، الصادرات، الأسعار في الأسواق المحلية والأجنبية)					
8	الصعوبة في إدخال أنواع جديدة من بذور البطاطا إلى الأسواق	يخشى المزارعون ألا يتمكنوا من بيع محاصيل البطاطا الجديدة	الربط مع الأسواق قبل زراعة أي نوع جديد	وزارة الخارجية، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي، المصدرون	العقود مع المزارعين لشراء المحصول قبل زراعته	المزارعون
			اعتماد أنواع جديدة تشبه «سبونتا» ولكن بمحصول أكبر	مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، المنظمات غير الحكومية، مستوردو البذور	ورش عمل حول الأنواع الجديدة	المصدرون المزارعون

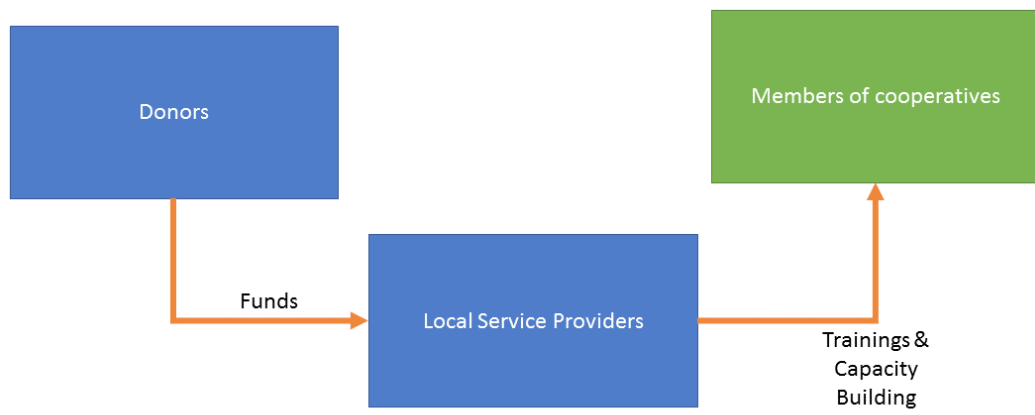
الخضراوات الورقية

المستفيد من الخدمة	نوع الخدمة	مقدم الخدمة	التدخلات	الأسباب الأساسية	القيود	
القطاع الخاص، التجّار	ربط القطاع الخاص والتعاونيات بالجهات المانحة من أجل تمويل شراء الآلات المطلوبة	الجهات المانحة، الوزارات	تأمين أماكن مناسبة للبرادات وتأمين آلات التصنيع والتوضيب	عدم إدراك إمكانيات التصنيع	مدّة صلاحية قصيرة جدًا	9
				النقص في السيولة المالية	آلات التجفيف محدودة والتركيز على أنواع محدّدة من المحاصيل	10
البلديات	ربط الجهات المانحة بالبلديات	الجهات المانحة	إنشاء معامل تكرير المياه المبتدلة	النقص في أنظمة الصرف الصحي	تلوث مياه الريّ بمياه الصرف الصحي	11
المزارعون، التجّار	ورش عمل حول التكنولوجيا الجديدة (الزراعة المائية، الزراعة من دون تربة/خارج التربة، مرشحات المياه)	الجهات المانحة، مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعيّة	تمكين التجّار والمزارعين	عدم إدراك إمكانيات الممارسات الزراعيّة الحديثة والتكنولوجيا الجديدة	صعوبة اعتماد تكنولوجيا جديدة في القطاع (على غرار الإنتاج من دون تربة/ خارج التربة)	12

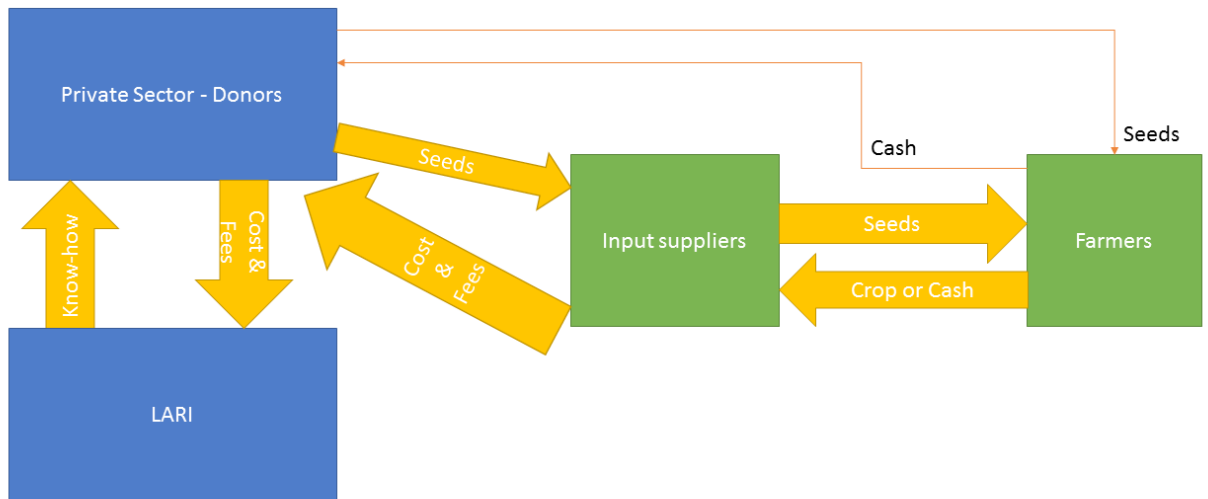
مذكرة تمهيدية:

نماذج الأعمال الويركز نموذج الأعمال على صلة واحدة أو ممثل واحد في سلسلة القيمة ويصف نموذجها التشغيلي: كيف تقوم بالأعمال، ما الذي تم شراؤه من لاعبين آخرين، ما هي المساهمة الخاصة، وإلى من تبيع. وبناء على التحليل التي أجريت على سلسلة القيمة من البطاطا والخضر الورقية، تبرز الرسوم البيانية التالية من هم الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة والأدوار التي يجب القيام بها. تصف هذه النماذج التجارية كيف يمكن لمجموعة معينة من العناصر الفاعلة في سلسلة القيمة القيام بأعمال تجارية معاً، البناء على بعضها البعض وتحقيق قيمة مضافة للمنتج أو الخدمة التي تقدمها في مجالات العمل ذات الصلة لتصبح أكثر قدرة على المنافسة ونوعية الاستجابة.

Business Model # 1A Empowering the role of cooperatives



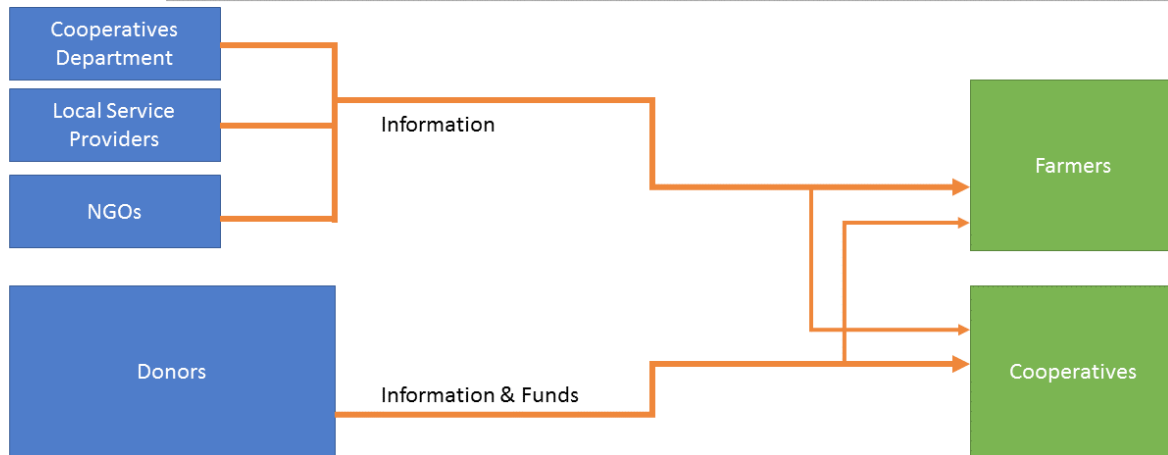
Business Model # 1B Establish a Lab for In Vitro



Business Model # 2

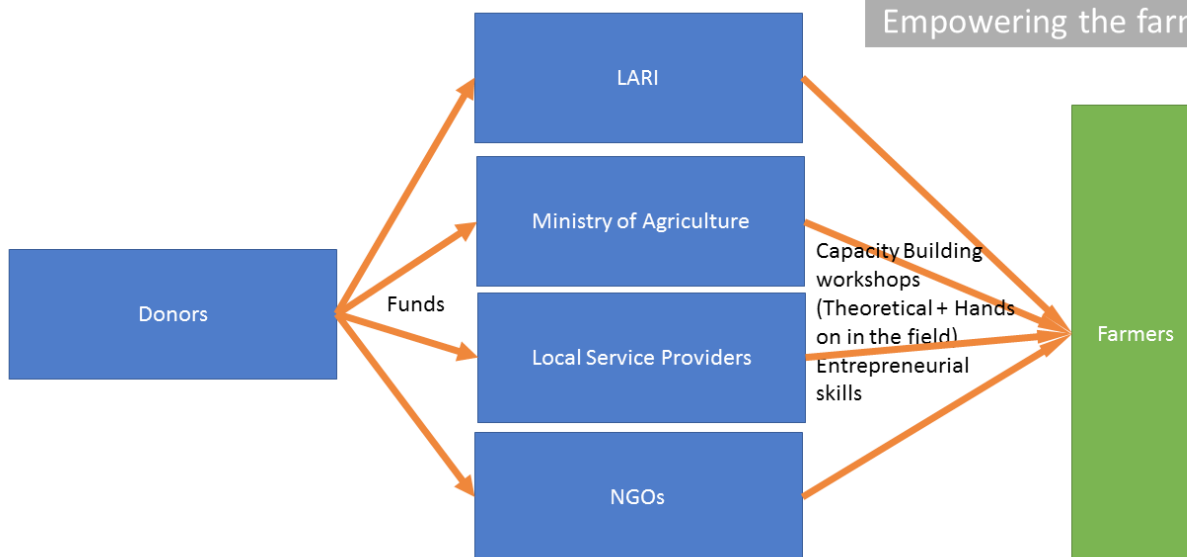
Awareness on the role of cooperatives

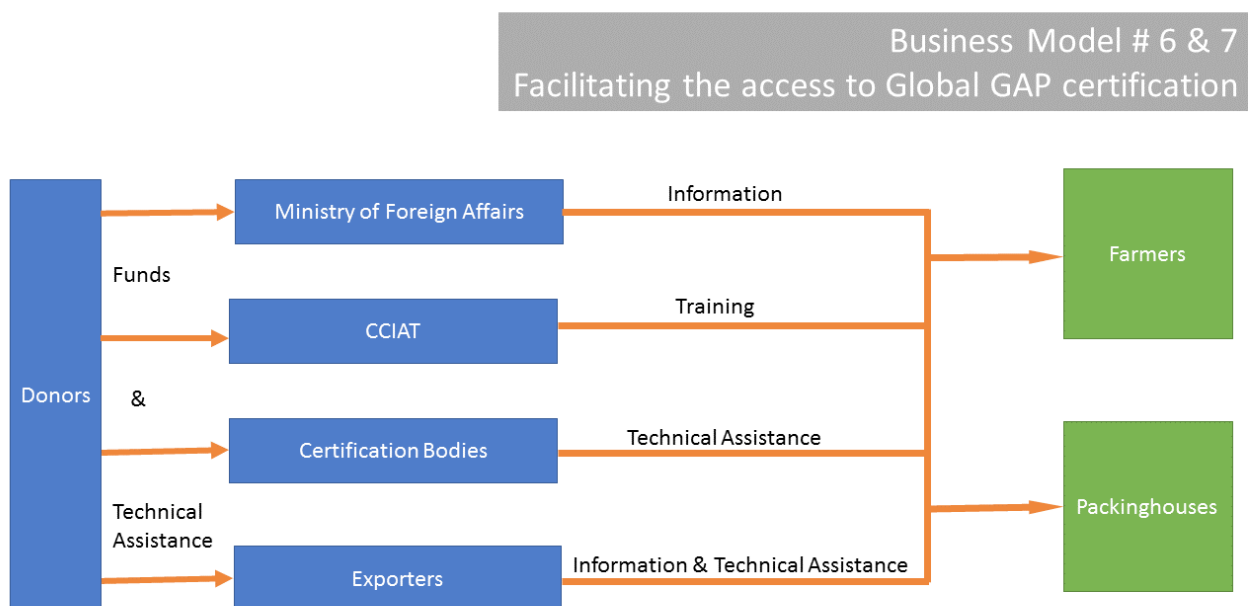
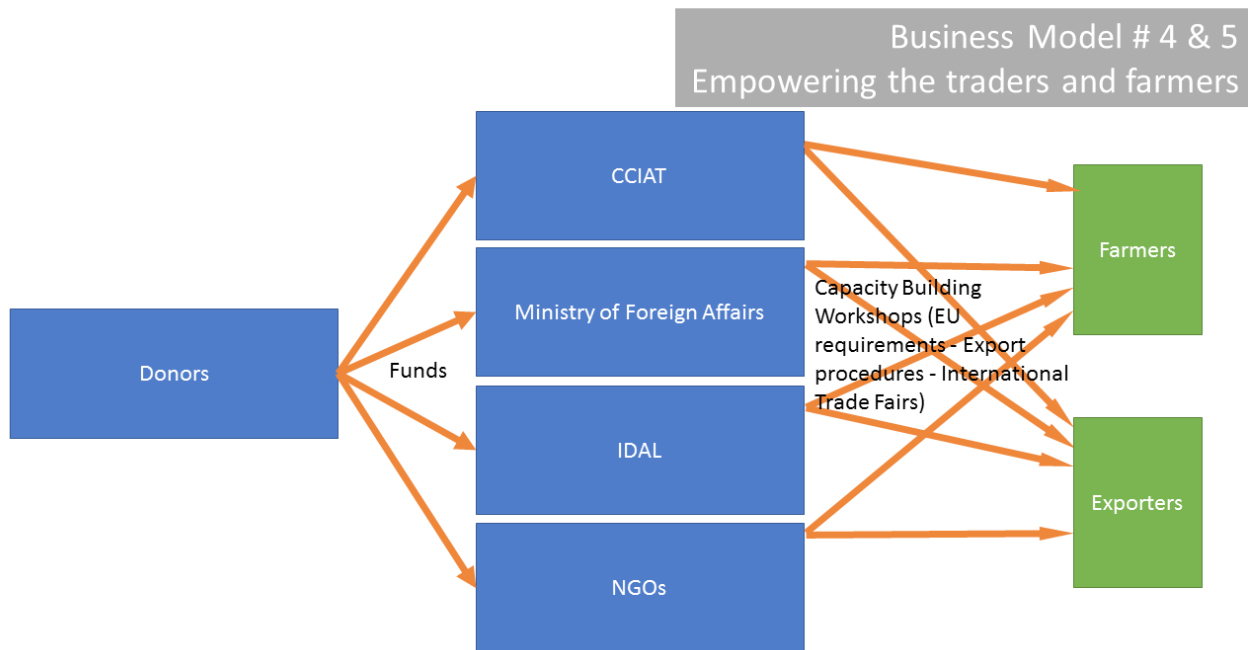
Empowering the role of cooperatives and create a compensation fund



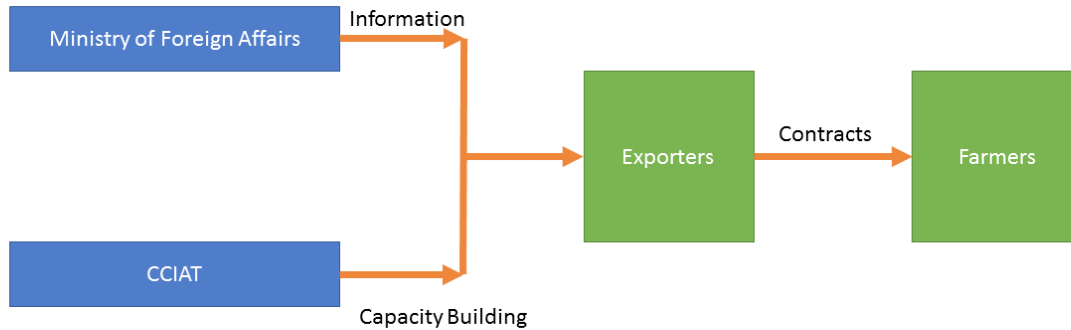
Business Model # 3

Empowering the farmer

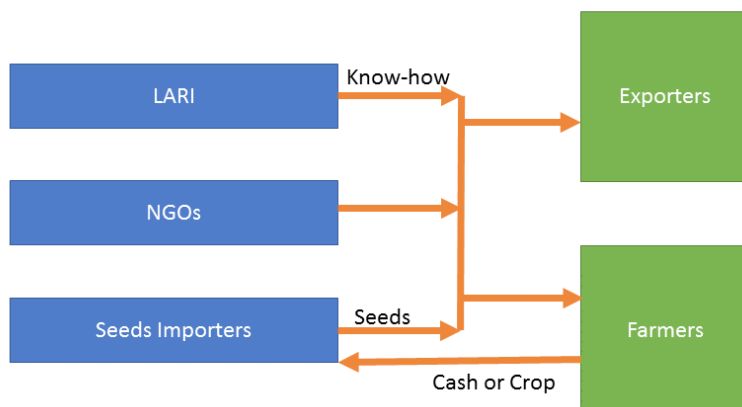




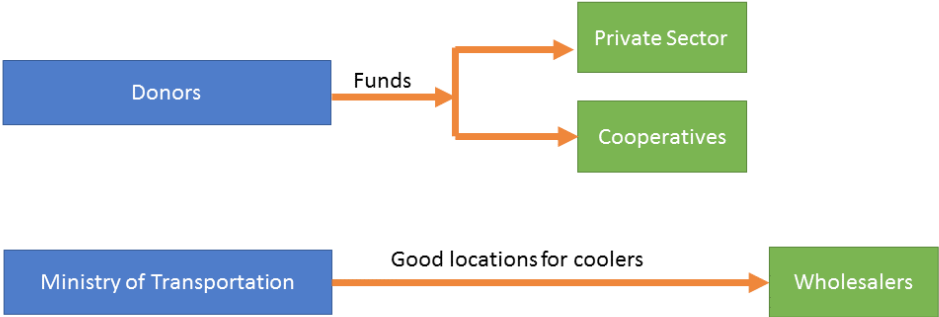
Business Model # 8A Linkages to markets before planting any new varieties



Business Model # 8B Introducing new varieties but with higher yield production



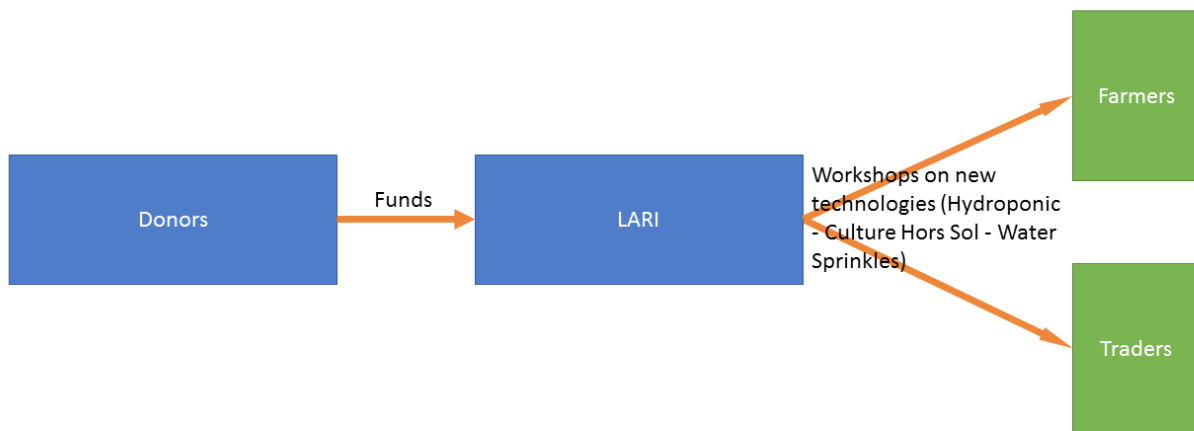
Business Model # 9 & 10
 Providing good locations for coolers
 Providing processing and packaging machines



Business Model # 11
 Establish refineries of wastewater



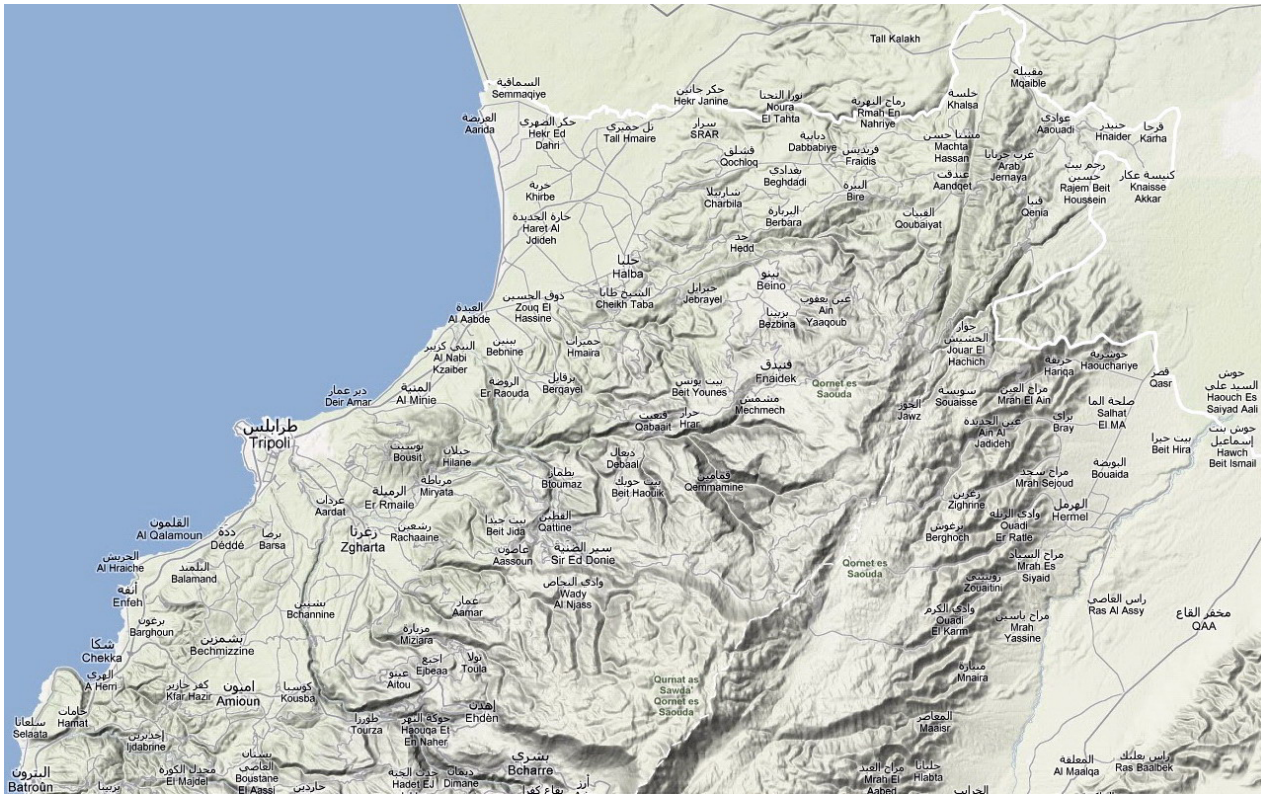
Business Model # 12 Empowering the traders and farmers



- Mada Association, Forgotten Akkar, 2009; general information about Akkar.
- ADELNOR-CDR, Diagnostic Report 2014; the agro climate maps of Akkar.
- IDAL, agriculture fact book, 2010; the situation of agricultural exports.
- CDR, World Bank, Social research about Akkar; the distribution of labours on sectors.
- Ministry of Agriculture, reports about agriculture in Akkar, 2009–2005.
- North LEDA, “Desk Review & Local Economic Development Dialogue for Competitive Agricultural Sector Selection for Akkar”, 2014.
- FAO Plan of Action for Resilient Livelihoods 2018–2014, Lebanon; Addressing the Impact of the Syria Crisis & Food Security Response and Stabilization of Rural Livelihoods.
- Emergency Market Mapping and Analysis (EMMA) of the Agricultural Labour Market System in North and Beqaa (Lebanon), Recommendations for growing livelihood opportunities for refugees and host community families, April 2013.
- Projet d’Appui au Développement Local dans le Nord du Liban (ADELNORD), Diagnostic Report: Elaboration d’un schéma régional d’aménagement et de développement durable du territoire (SRADDT), April 2014.
- The Agricultural Sector of Lebanon, National Consultation on Micro insurance as a Tool for Extending Social Protection – ESCWA, October 2013.
- Agri Plus Programme Annual Report, 2013 – IDAL.

الملحقات

الملحق رقم ١: خارطة لبنان الشمالي



الملحق رقم ٢: لائحة بالأطراف المعنية التي تمت استشارتهم

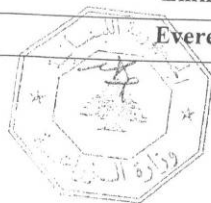
الاسم	
رنا مولوي	غرفة التجارة والصناعة في طرابلس وشمال لبنان
نبيل معوض	مؤسسة رنية معوض
جورج قديسي	الكونتوار الزراعي للشرق
مكسيم داوود	يونيفرت
حسين رفاعي	مزارع، ومستورد، ومصدّر وتاجر
عمر الحايك	مزارع، ومستورد، ومصدّر وتاجر
ميشال عيسى الخوري	مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعيّة
محمد علي الحولي	مزارع
سمير البقاعي	صاحب مشتل
محمد حسين طالب	وزارة الزراعة – عكار
الياس هديد	Famous Frites
عبد الناصر الصمد	LAMA
عبد العزيز الصمد	مصدر
بريت هانلي	برنامج الأغذية العالمي
هستر سومسن	سفارة مملكة هولندا في لبنان
محسن الأمين	إيدال
ماريا عاصي خياط	منظمة بيوند غير الحكوميّة
محمد أبو زيد	وزارة الزراعة
سعد عبدو	مزارع
انطونيوس الخوري	مزارع
عبد الكريم عبد القادر	مزارع
محمد المصطفى	مزارع
وليد غابور	مزارع
مرفت يونس	مزارع
عمر الباشا	سلسلة كارفور
لطف كرم	سبينس

الملحق رقم ٣: أصناف بذور البطاطا المسموح استيرادها لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣

ملحق رقم (١)

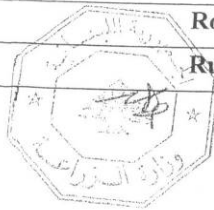
أصناف بذور البطاطا المسموح استيرادها لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣

Variety Name	اسم الصنف
Agata	أغاتا
Agria	أغريا
Alaska	ألاسكا
Albata	ألباتا
Algeria	ألجيريا
Almera	ألميرا
Arinda	أريندا
Arnova	ارنوبا
Asterix	استيريكس
Atlantic	أتلنطيك
Atlas	أطلس
Barchelona	برشلونة
Bellini	بيليني
Binella	بينلا
Burren	بورين
Cal white	كول وايت
Challenger	شالانجر
Chipody	شيبودي
Courage	كورايج
Daifla	دايفلا
Daisy	دايزي
Diamant	ديامونت
Disco	ديسكو
Draga	دراغا
Elodie	إيلودي
Emma	إيما
Everest	إفرست



دفتر شروط بذور البطاطا ٢٠١٢-٢٠١٣

Fabula	فابولا
Faluka	فالوكا
Folva	فولفا
Fontane	فونتتين
Fridor	فريدور
Hanna	حنا
Hermes	هرمس
Innovator	اينوفايتر
Jelly	جيلي
Kennebec	كينيبك
Kentia	كنيتا
Lady Lenora	لايدي لينورا
Lady Olympia	لايدي أولمبيا
Lady-rosetta	لايدي روزيتا
Liseta	ليسيتا
Marabel	مارابيل
Marfona	مارفونا
Markies	ماركيز
Marlen	مارلين
Melody	ميلودي
Miss Bianka	مس بيانكا
Miss Malina	مس مالمينا
Mustang	موستينغ
Nicola	نيكولا
Oceana	اوسيانا
Orchestra	أوركسترا
Orla	اورلا
Quincy	كوينسي
Remarka	ريماركا
Royal	رويال
Rubis	رويبي



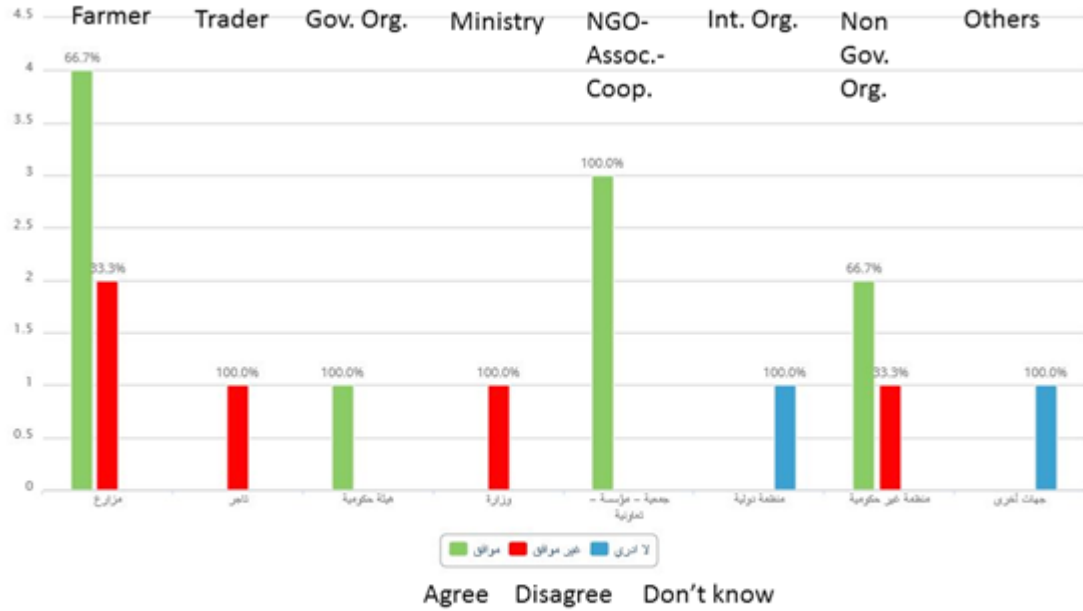
Handwritten signature or mark.

Safari	سفاري
Safrane	سفران
Sagitta	ساجيتا
Santana	سانتانا
Savanna	سافانا
Sifra	سيفرا
Slaney	سلاني
Spunta	سبونتا
Sylvana	سيلفانا
Tango	تانغو
Toros	توروس
Triplo	تريبلو
Victoria	فكتوريا
Vivaldi	فيفالدي
Vivi	فيفي
Zorba	زوربا
Brook	بروك
Snowden	سندون
Andover	اندوفر
Diego	دييغو
Universa	اونيفرسا
Florice	فلوريس

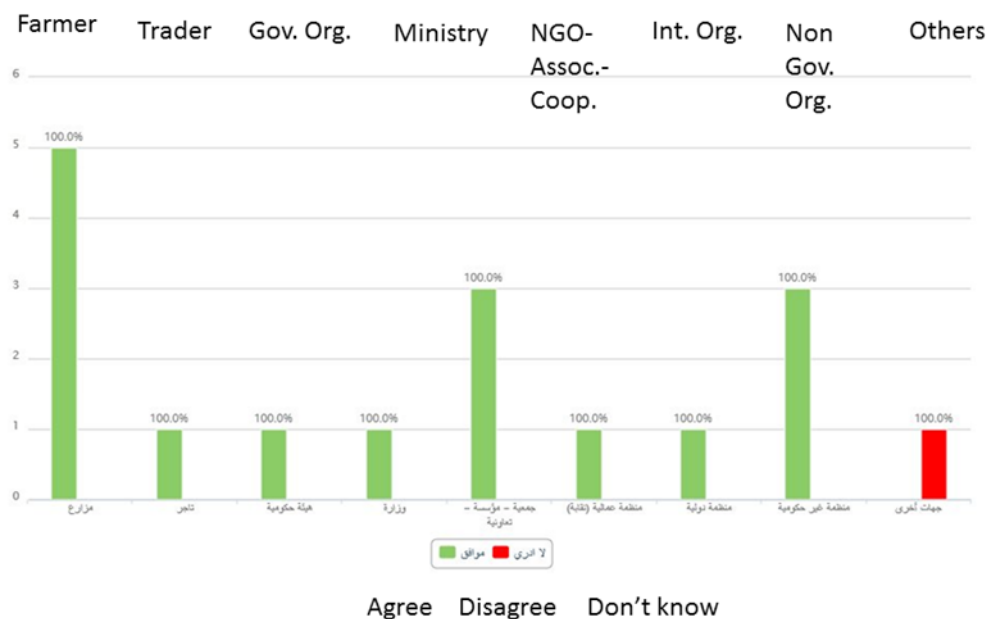
الملحق رقم ٤: ورشة عمل حلبا للتصديق على النتائج

سلسلة القيمة الخاصة بالببطا

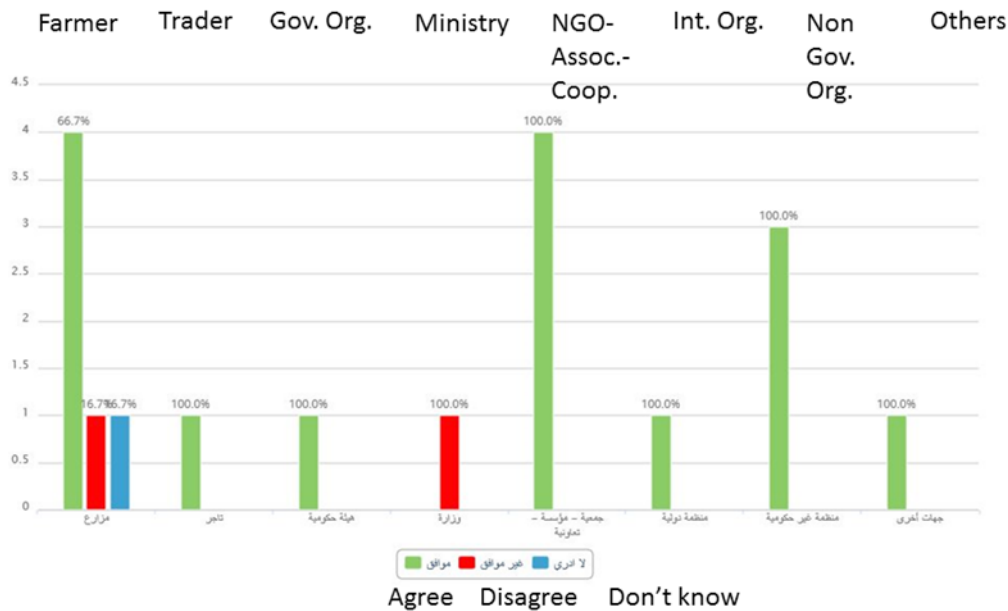
١. احتكار مؤمنو عوامل الإنتاج أسعار البذور والأسمدة



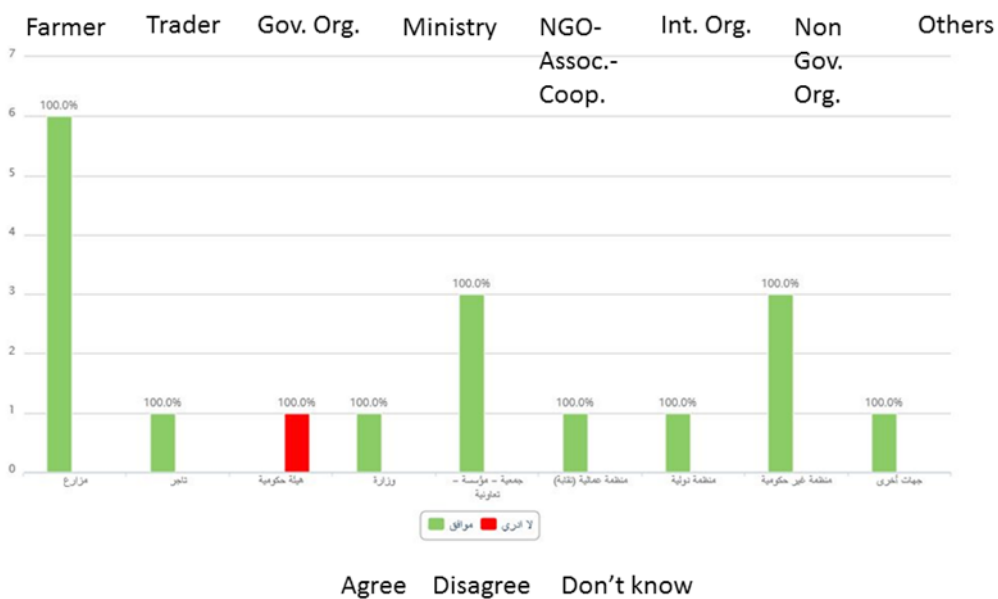
٢. ارتفاع كلفة الإنتاج



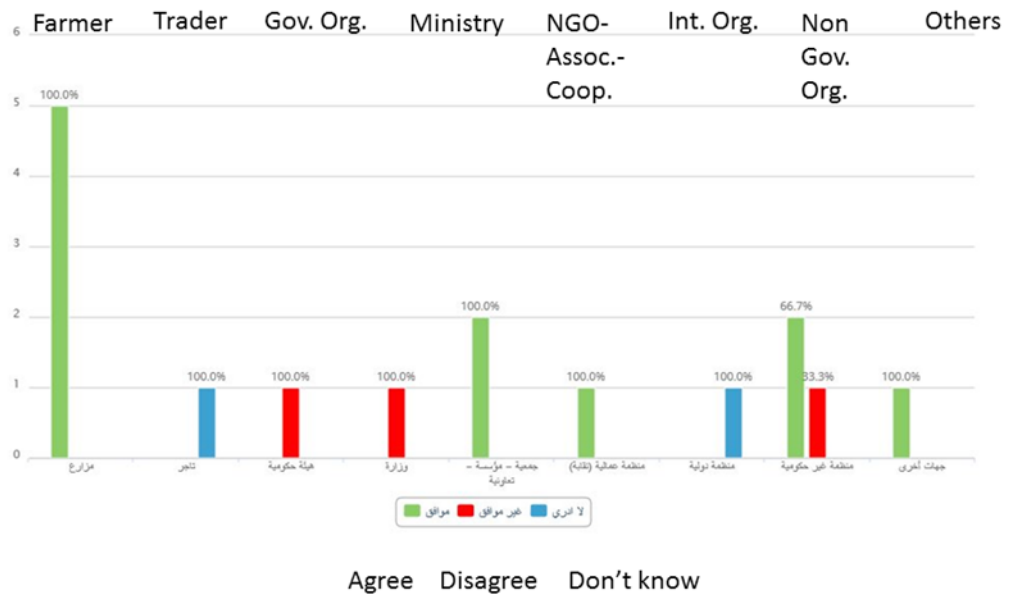
٣. الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقاً للمعايير والتوجيهات المقترحة



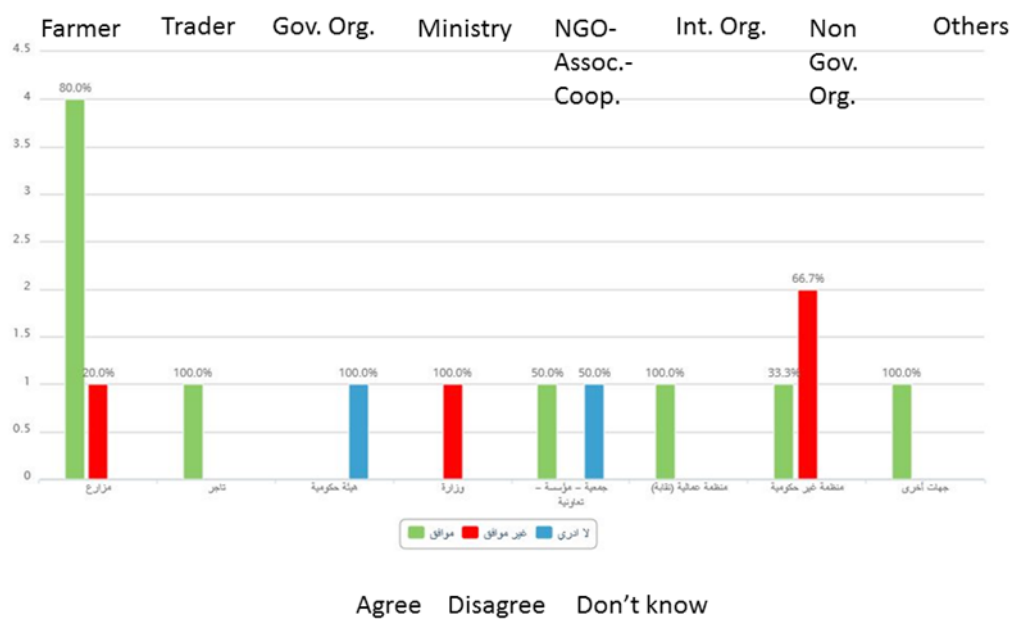
٤. الإفراط في استخدام الأراضي الزراعية وعدم اعتماد الدورات الزراعية



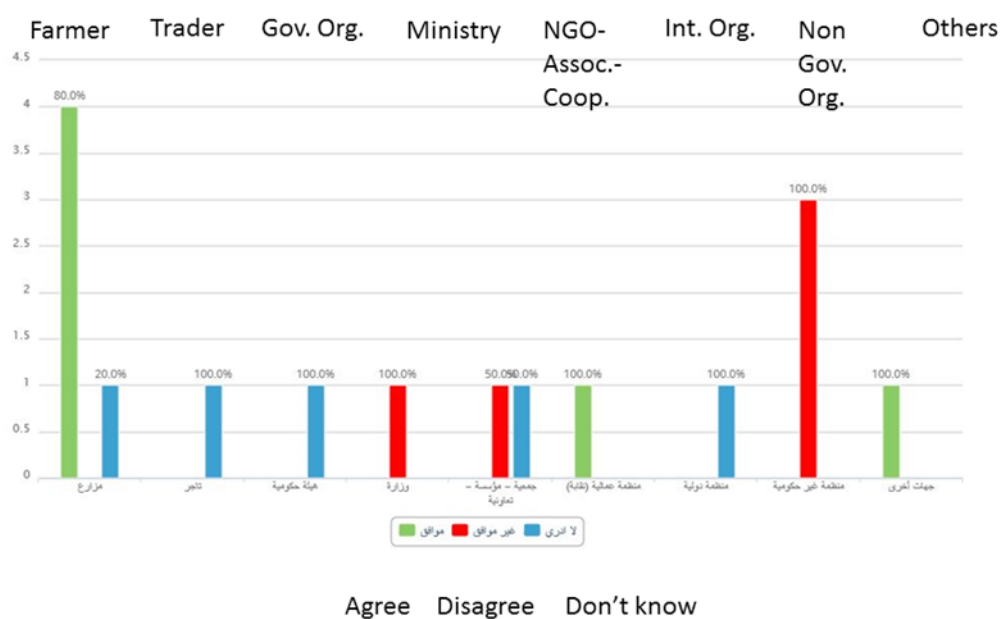
٥. مراقبة أسعار المنتج النهائي في الأسواق



٦. تفشّي عمالة الأطفال

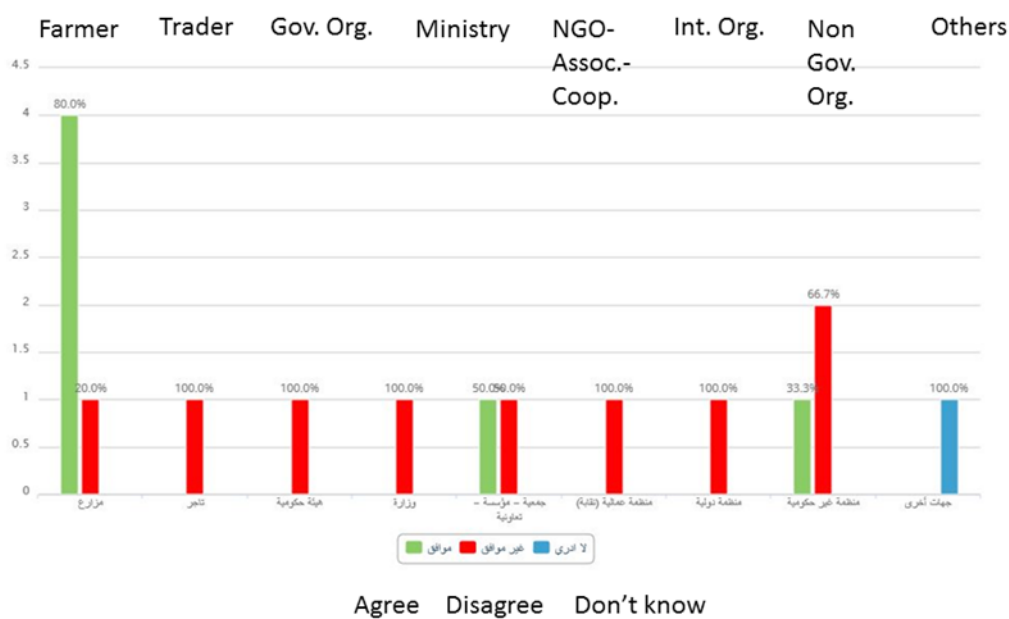


٧. أجور العمّال الزراعيين المنخفضة وعدم المساواة في الأجور وشروط العمل بين الرجل والمرأة



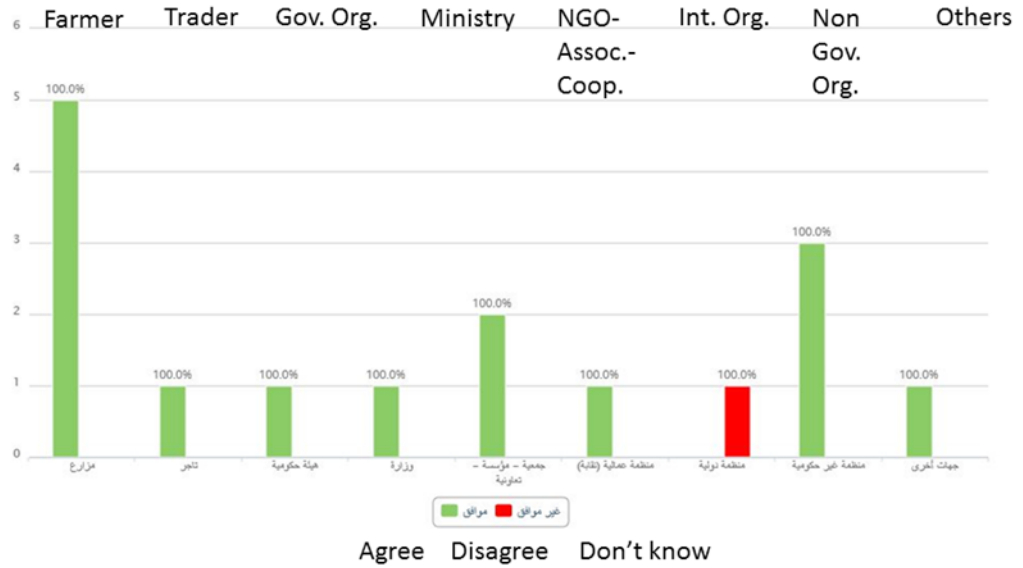
Agree Disagree Don't know

٨. الصعوبة في إدخال أنواع جديدة من بذور البطاطا إلى الأسواق

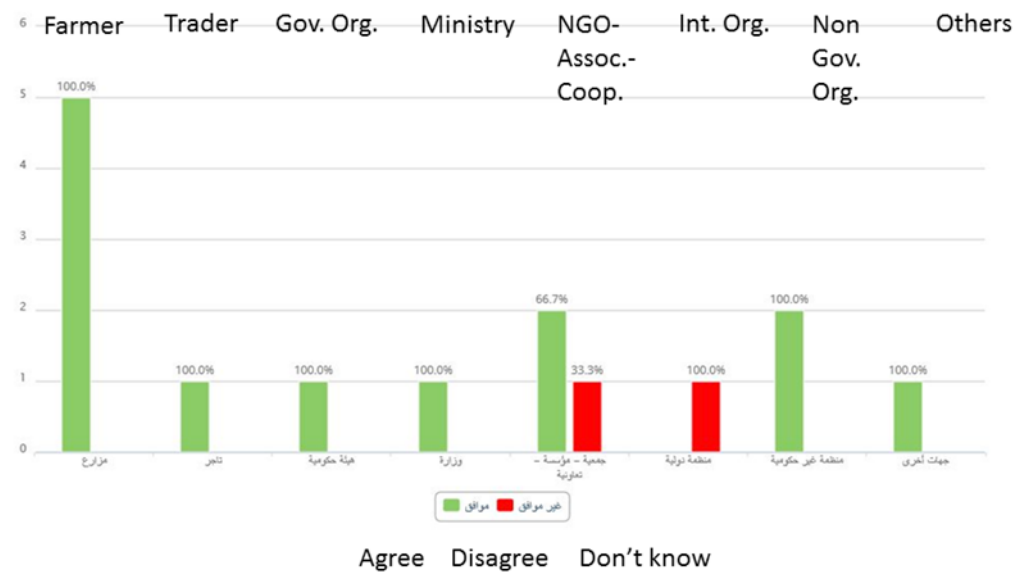


Agree Disagree Don't know

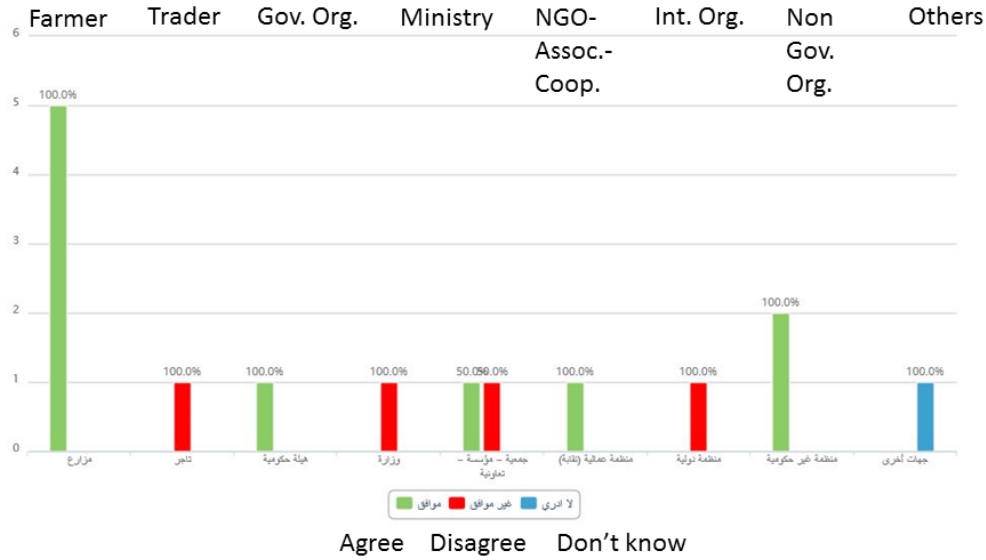
٩. ضعف دور التعاونيات



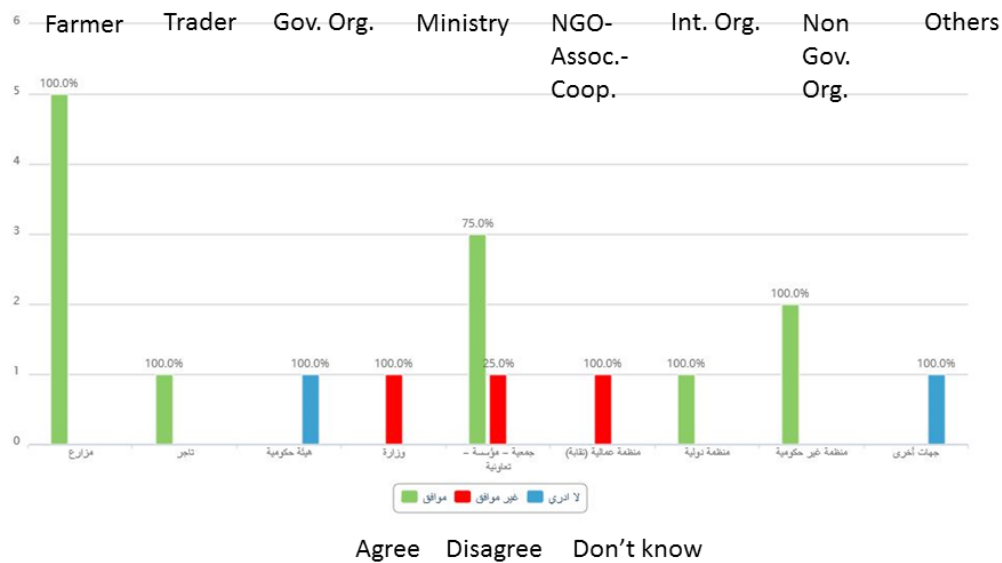
١٠. عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج المصدر إلى أوروبا



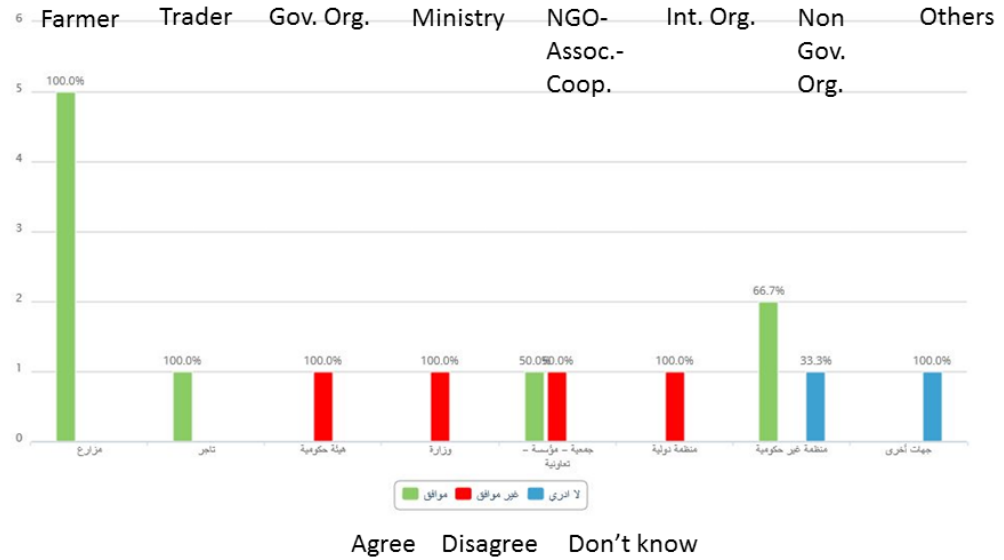
١١. غياب المعلومات الملائمة والإحصاءات المناسبة الخاصة بالقطاع (الواردات، الصادرات، الأسعار في الأسواق المحلية والأجنبية)



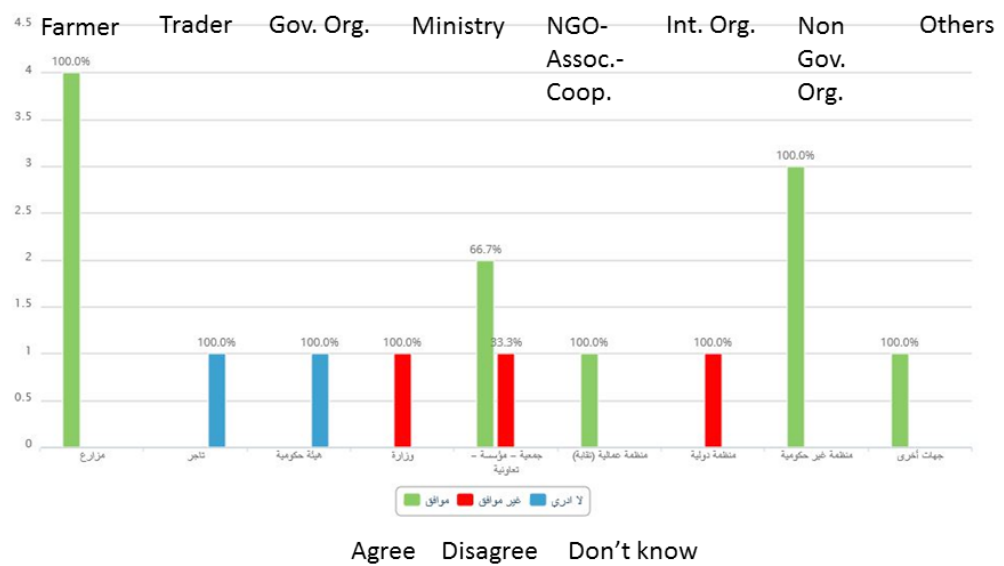
١٢. عدم دقة المعلومات الزراعية المرسلة عبر الرسائل القصيرة إلى المزارع، وعدم توّفرها بصورة منتظمة



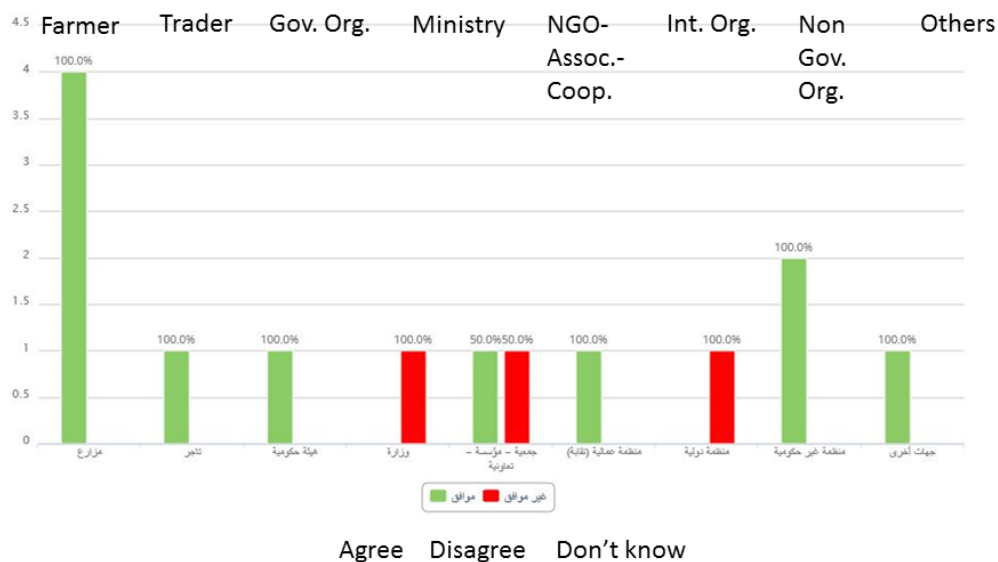
١٣. النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن إلى أوروبا



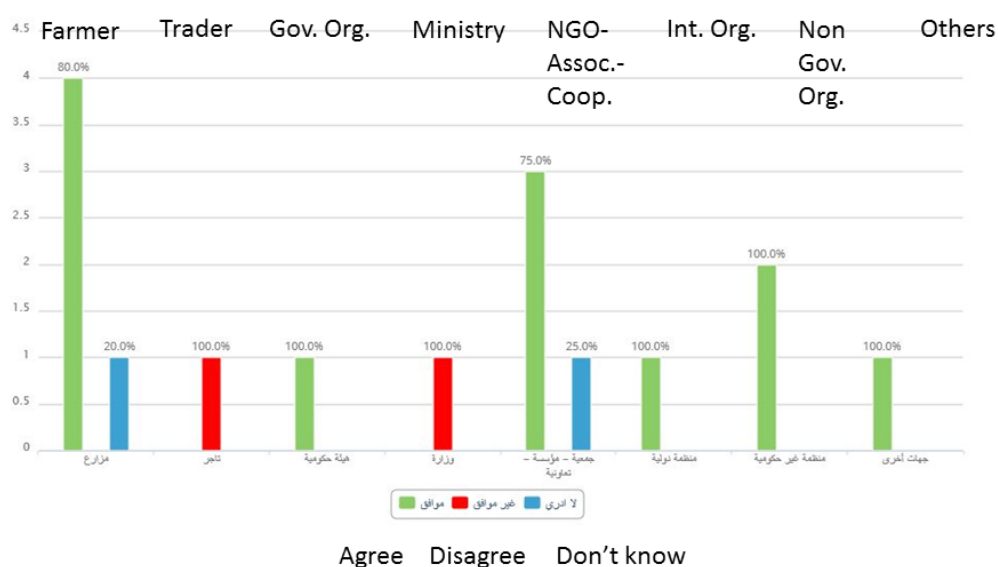
١٤. غياب التنسيق بين المشاريع التي تمولها البلدان الأجنبية والبلدان العربية



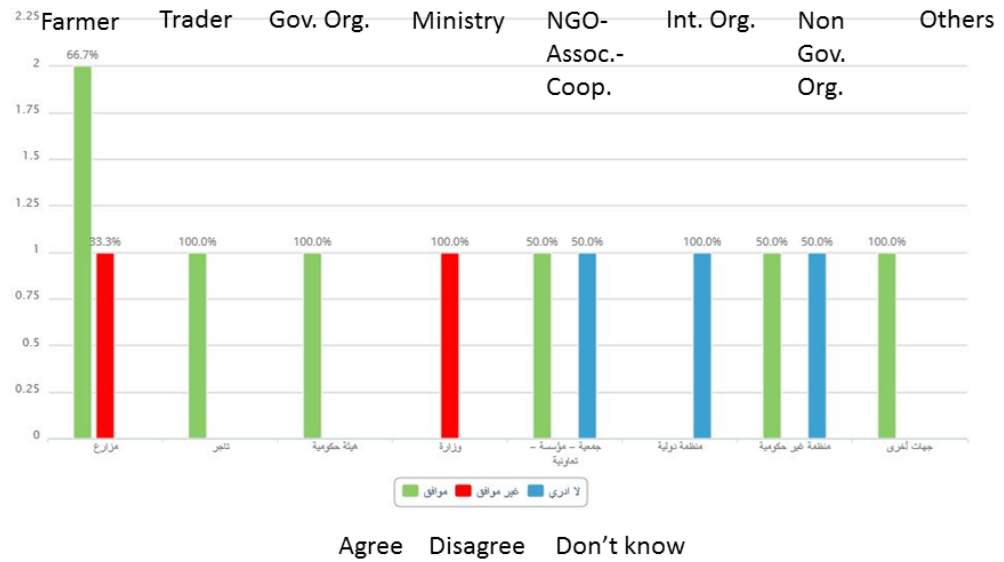
١٥. غياب التنسيق بين الأطراف المعنيين



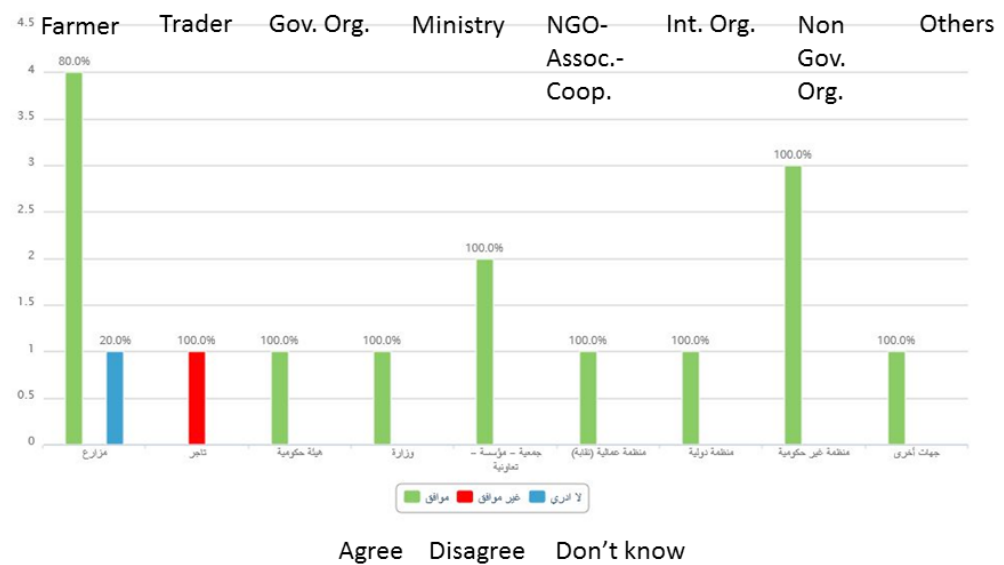
١٦. عدم متابعة التطبيق الصحيح للمعلومات المعروضة خلال الدورات التدريبية



١٧. انتشار أعداد كبيرة من الأراضي الزراعية الصغيرة



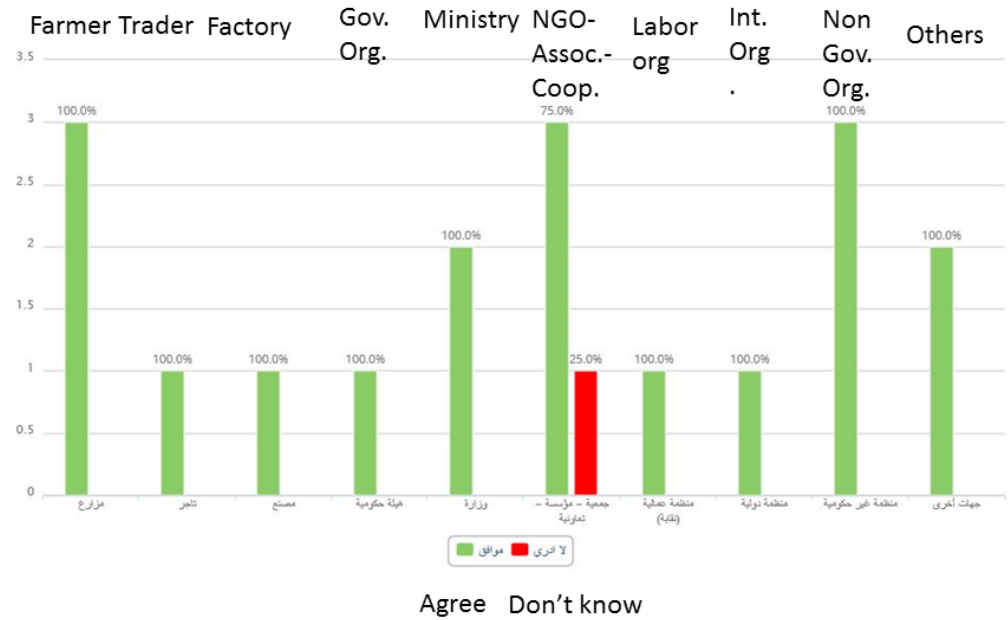
١٨. عدم توفر المعدات الملائمة لتنظيف درنات البطاطا من التربة



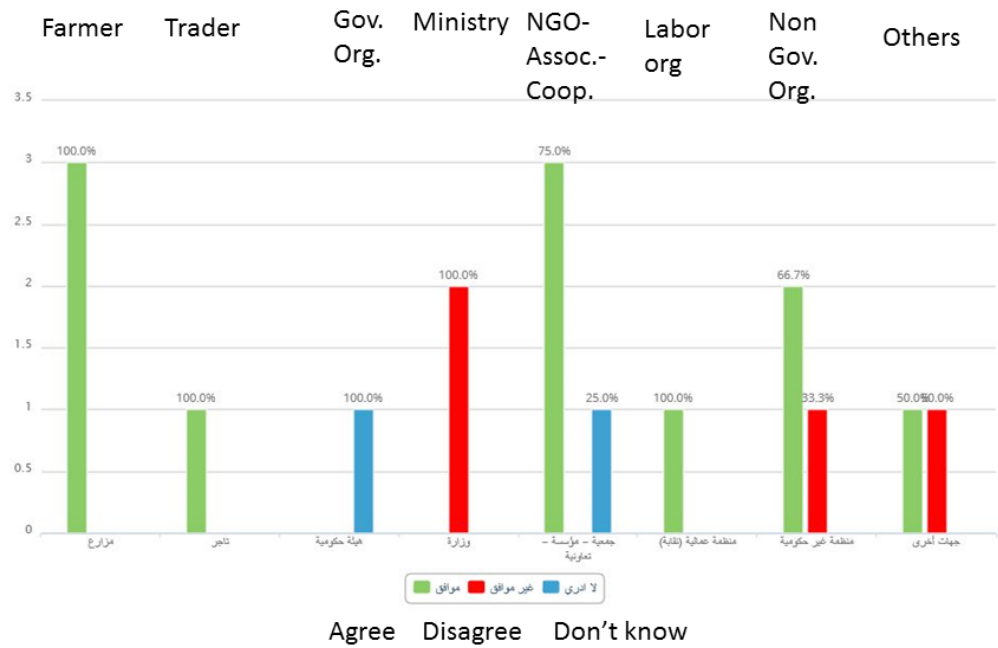
سلسلة القيمة الخاصة بالخضراوات الورقية

١. مدة صلاحية قصيرة جدًا
٢. آلات التجفيف محدودة والتركيز على أنواع محدّدة من المحاصيل
٣. صعوبة اعتماد تكنولوجيا جديدة في القطاع (على غرار الإنتاج من دون تربة)
٤. صعوبة بيع المحاصيل في بعض الحالات
٥. انخفاض الأسعار في بعض الحالات
٦. عدم توفر البذور والشتول ضمن الأطر الزمنية المناسبة
٧. عدم توفر الأماكن المخصصة للتبريد في المطار وبعض الأسواق المحلية
٨. الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقًا للمعايير والتوجيهات المقترحة؛
٩. تلوث مياه الريّ بمياه الصرف الصحي؛
١٠. ضعف دور التعاونيات
١١. النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن
١٢. عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج وتوضيحه بهدف التصدير
١٣. النقص في التخطيط وفقًا لحاجات السوق أو الفترات الزراعية
١٤. عدم اكتشاف المزارع بعض الأنواع الجديدة والمطلوبة؛
١٥. ارتفاع كلفة الإنتاج
١٦. أجور العمّال الزراعيين المنخفضة وعدم المساواة في الأجور وشروط العمل بين الرجل والمرأة؛
١٧. تفشي عمالة الأطفال؛

١. مدة صلاحية قصيرة جدًا

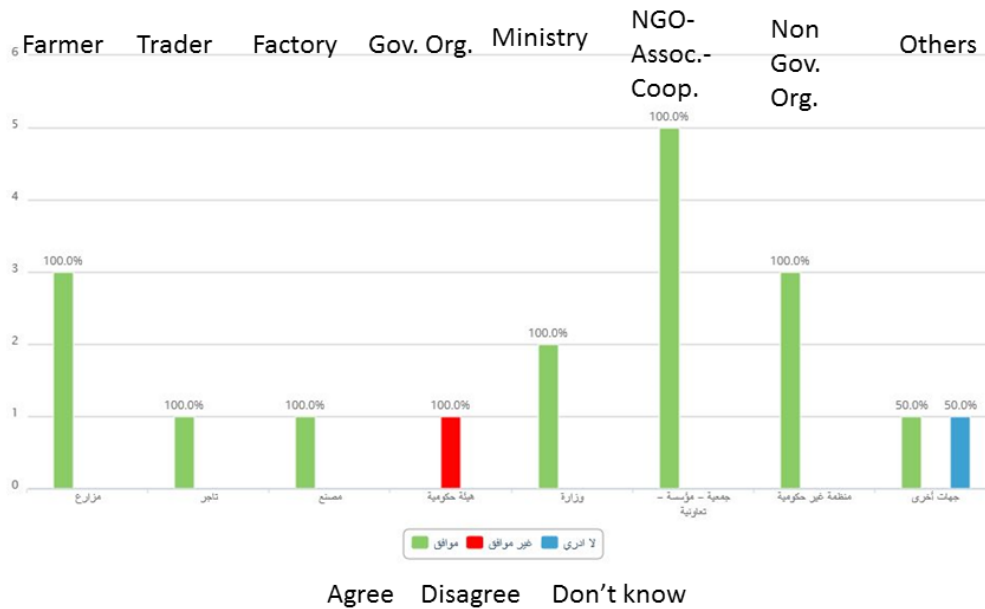


٣. صعوبة اعتماد تكنولوجيا جديدة في القطاع (على غرار الإنتاج من دون تربة)

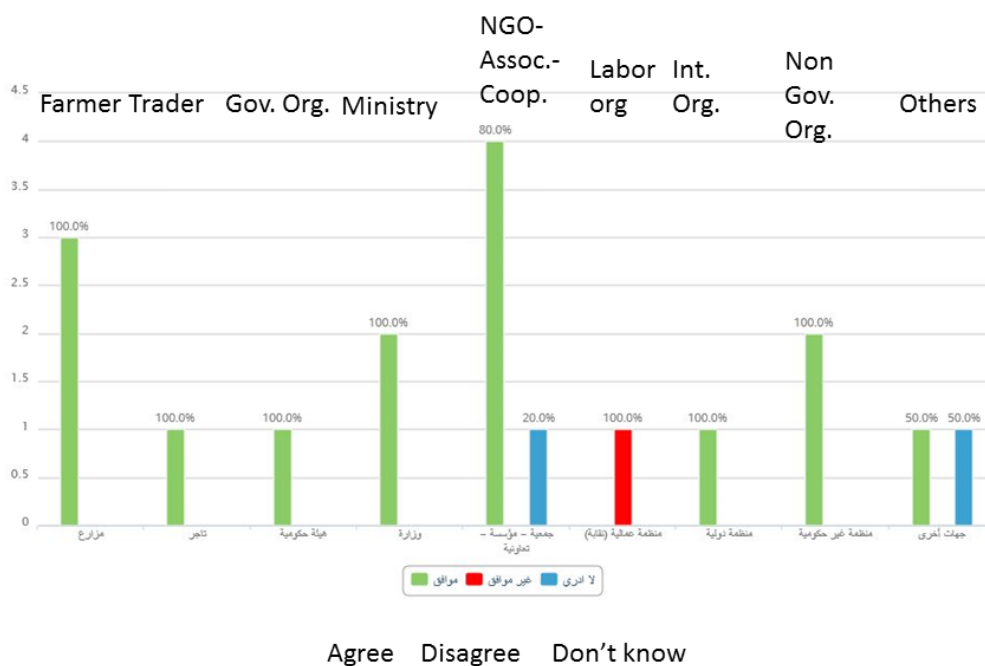


٤. صعوبة بيع المحاصيل في بعض الحالات

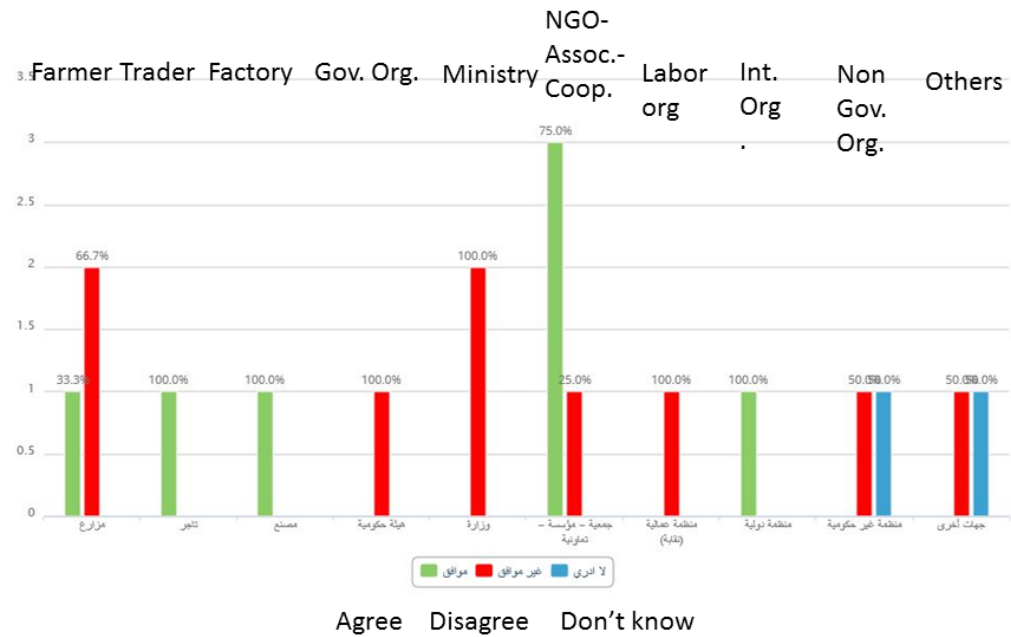
4. Difficulties of selling the crops in some instance



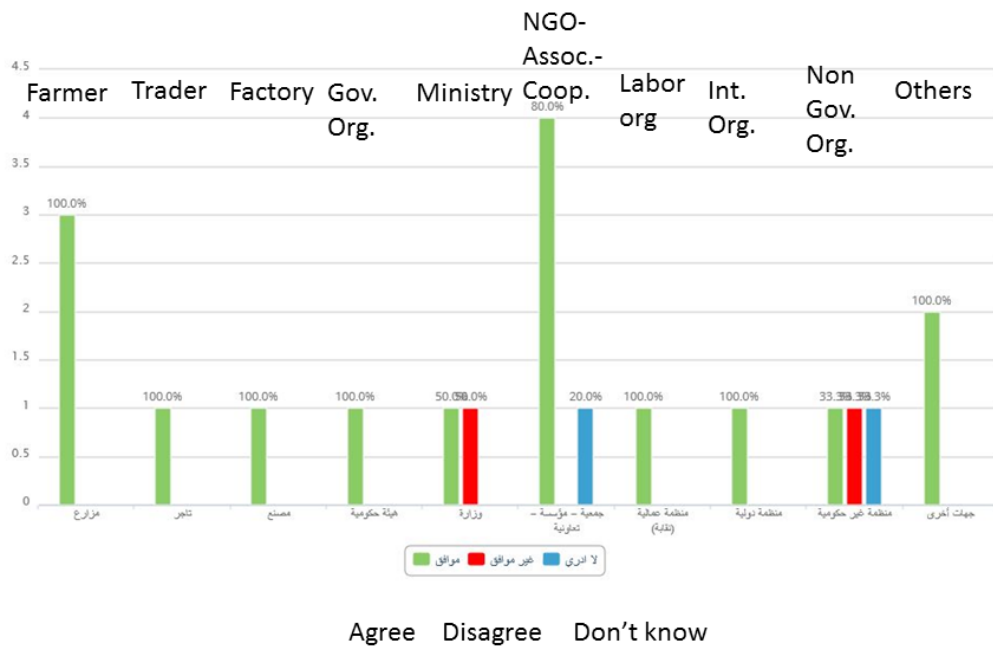
٥. انخفاض الأسعار في بعض الحالات



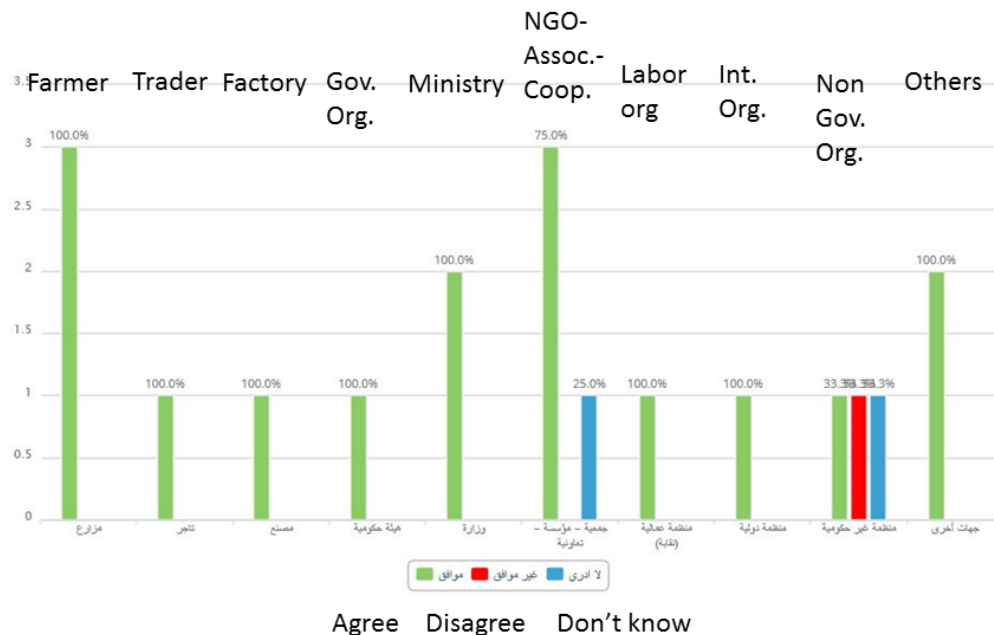
٦. عدم توفّر البذور والشتول ضمن الأطر الزمنية المناسبة



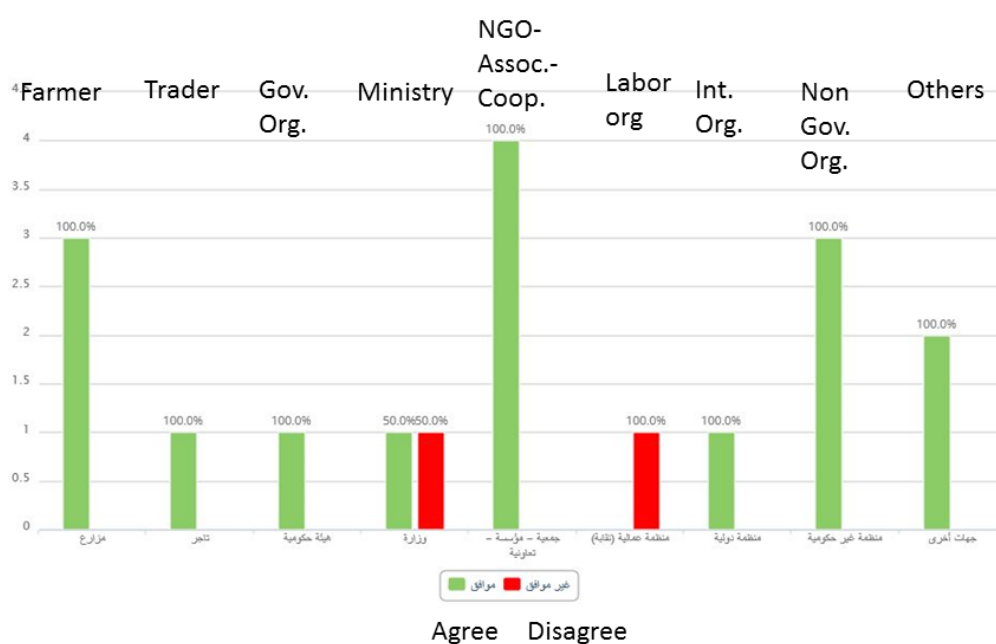
٧. عدم توفّر الأماكن المخصصة للتبريد في المطار وبعض الأسواق المحلية



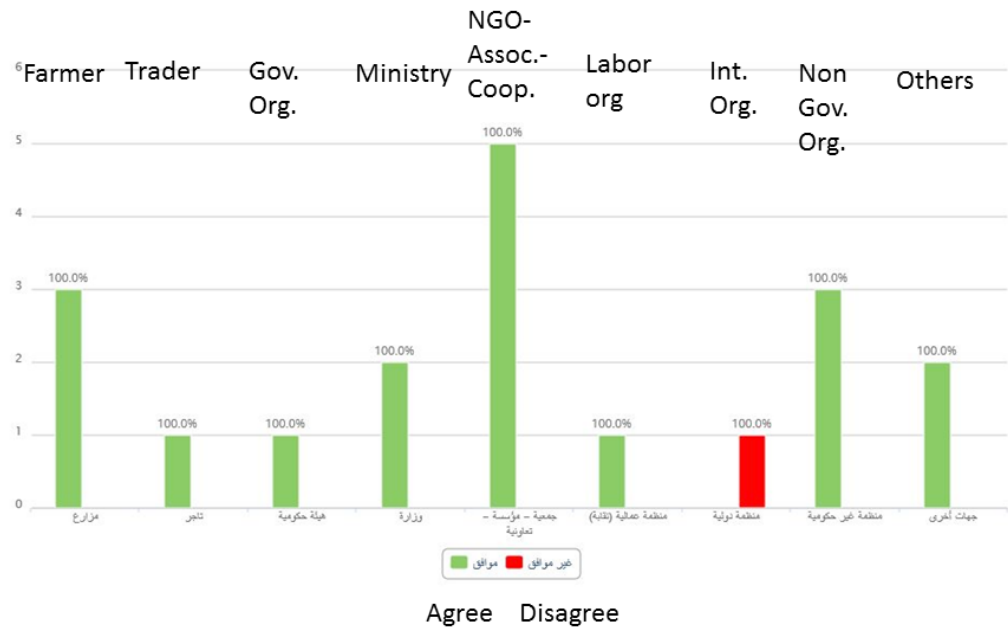
٨. الاستخدام غير السليم لمبيدات الآفات والأسمدة من قبل المزارعين وفقاً للمعايير والتوجيهات المقترحة؛



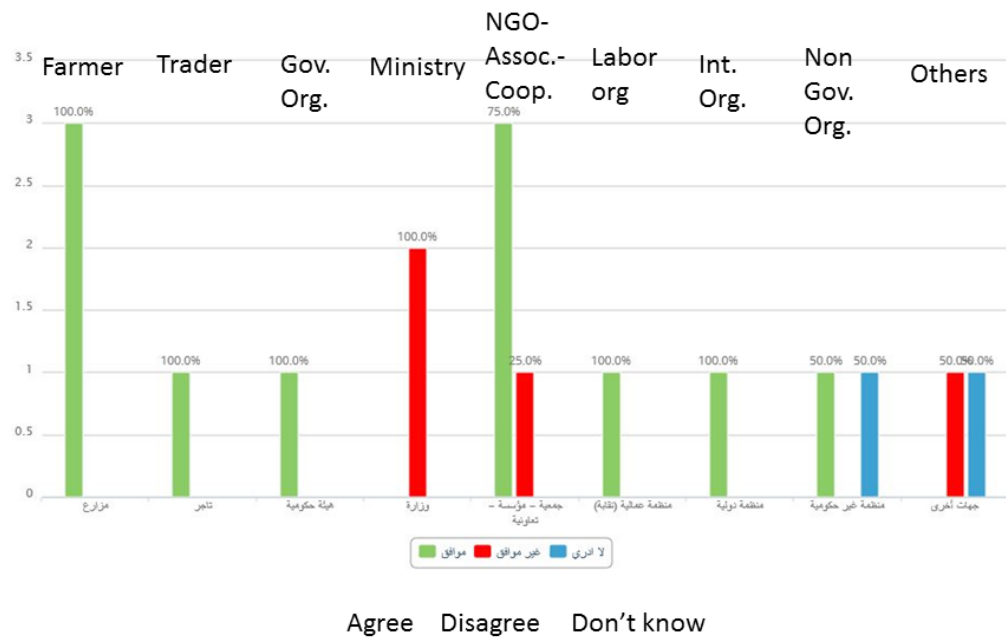
٩. تلوث مياه الري بمياه الصرف الصحي؛



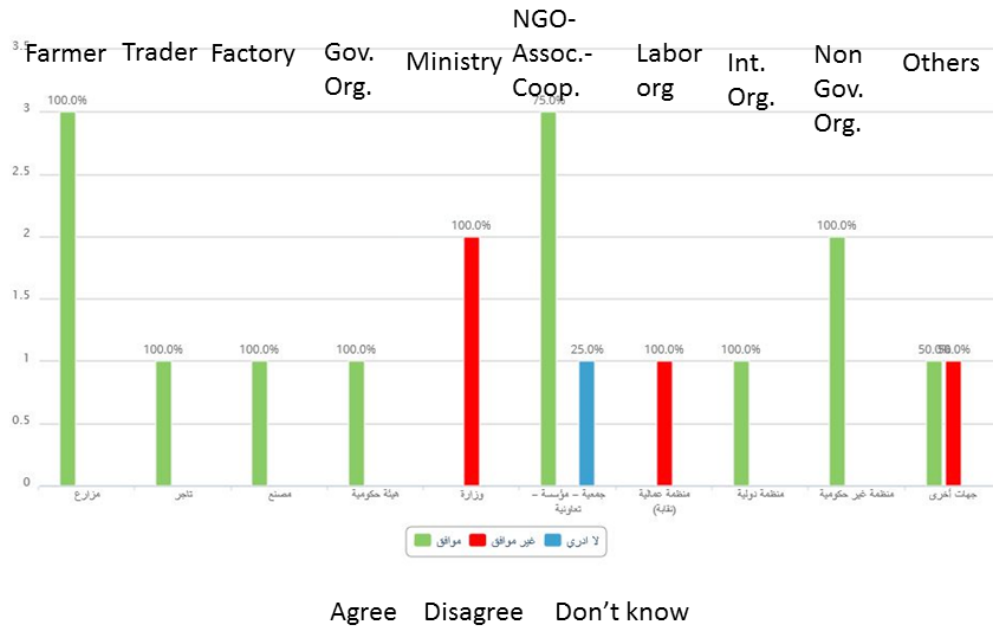
١٠. ضعف دور التعاونيات



١١. النقص في الخبرة ذات الصلة بإجراءات التصدير والشحن

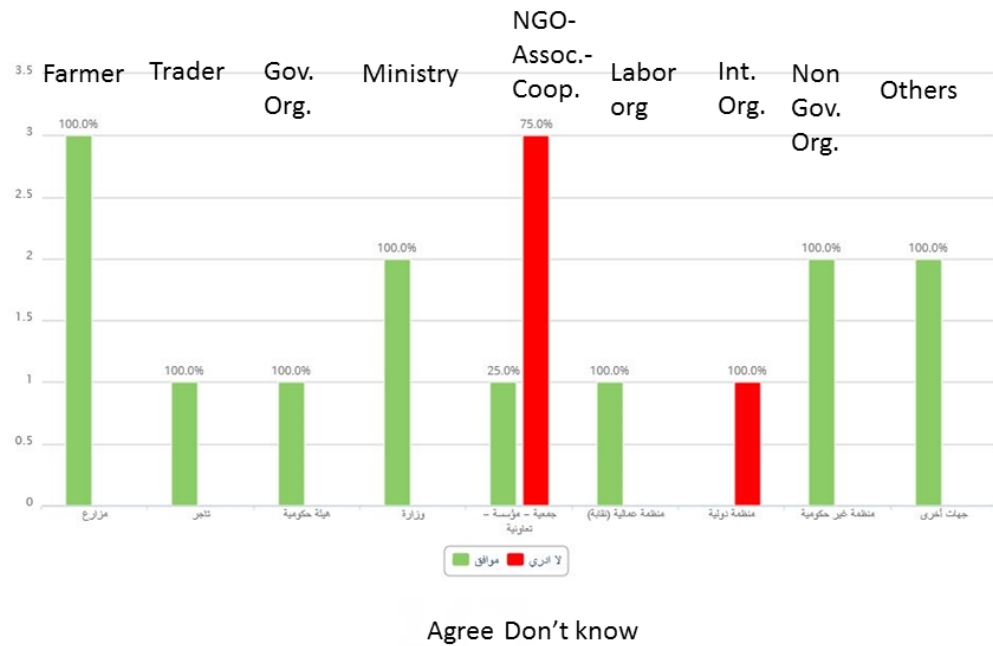


١٢. عدم إدراك الحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بجودة المنتج وتوضيبيه بهدف التصدير



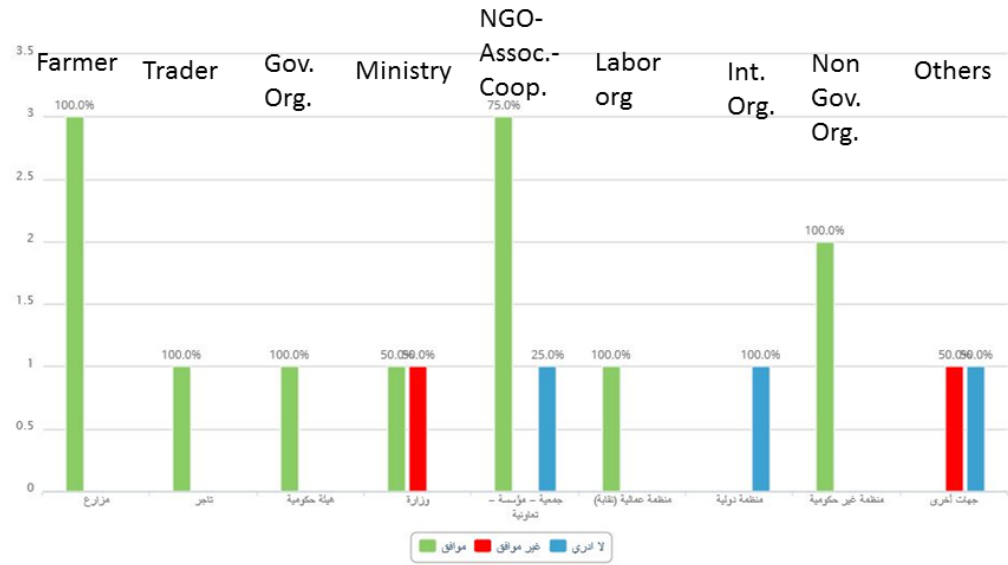
Agree Disagree Don't know

١٣. النقص في التخطيط وفقاً لحاجات السوق أو الفترات الزراعية



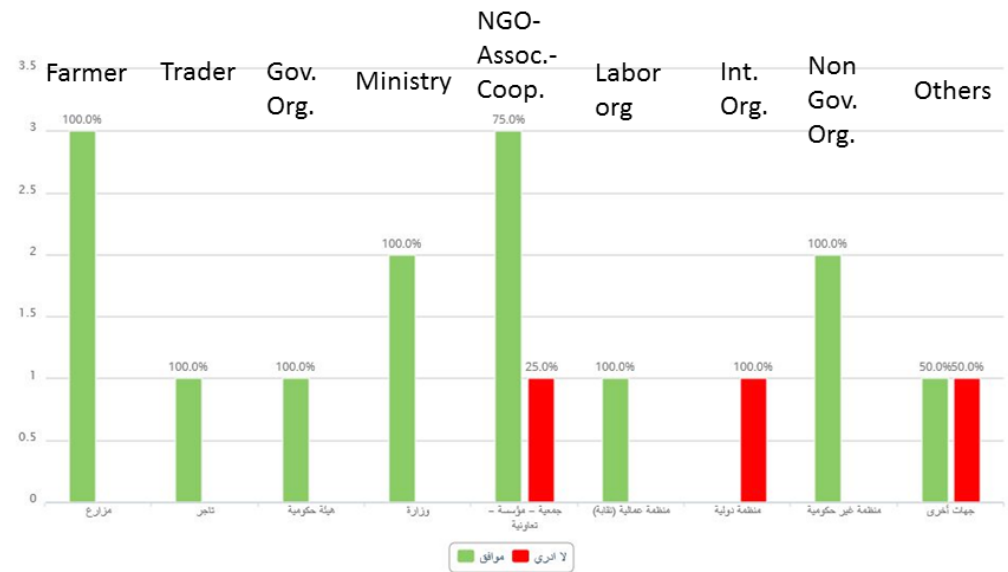
Agree Don't know

١٤. عدم اكتشاف المزارع بعض الأنواع الجديدة والمطلوبة؛



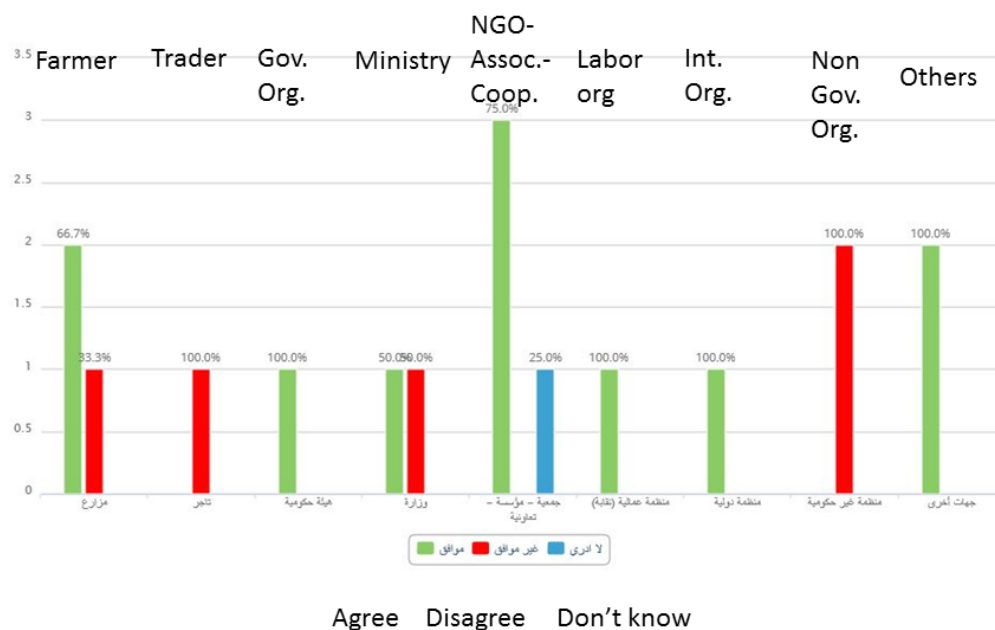
Agree Disagree Don't know

١٥. ارتفاع كلفة الإنتاج

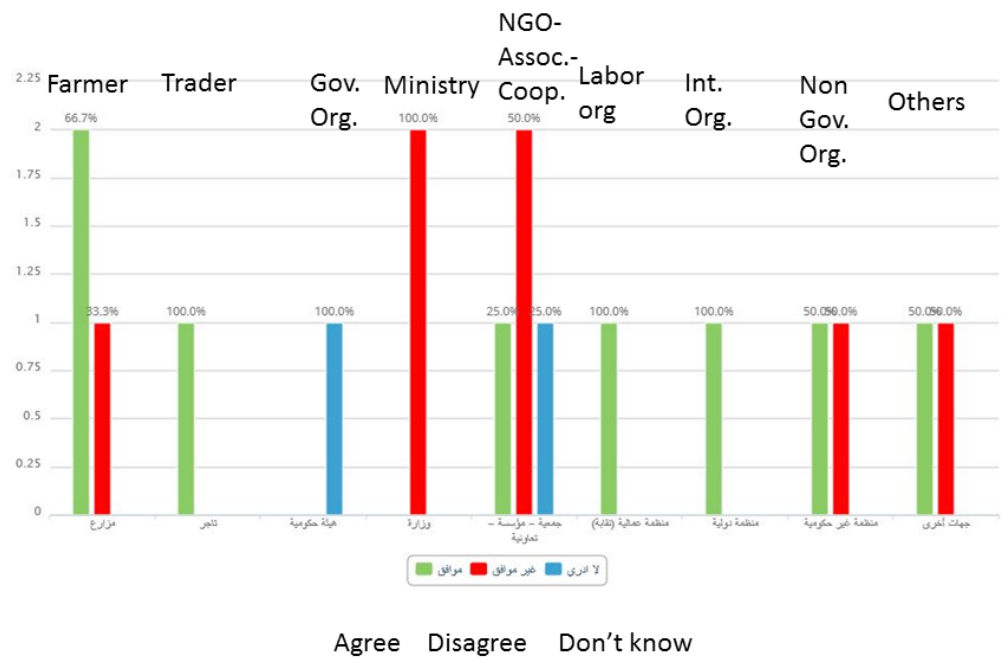


Agree Don't know

١٦. أجور العمّال الزراعيين المنخفضة وعدم المساواة في الأجور وشروط العمل بين الرجل والمرأة؛



١٧. تفشّي عمالة الأطفال؛



منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر – شارع جوستنيان – القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ – الرياض الصلح ٢١٥٠ – ١١٠٧
بيروت – لبنان

هاتف: +٩٦١١ ٧٥٢٤٠٠
فاكس: +٩٦١١ ٧٥٢٤٠٥
بريد الكتروني: beirut@ilo.org

www.ilo.org/arabstates